وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سبها – كلية الآداب

قسم الجغرافية/ الدراسات العليا

الحدود الليبية التشادية من الفترة **(1935 – 1994م)**

"دراسة وصفية تحليلية في الجغرافيا السياسية "

Libyan Chadian Borders 1935 – 1994

(Analytical Descriptive study in Political Geography)

قدمت هذه الرسالة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الإجازة العليا

"الماجستير " في الجغرافيا السياسية

إعداد الطالبة / غالية محمد عبدالهادي

إشراف أ. د/ عوض الحداد

تاريخ المناقشة : 2019/4/20م

الفصـــل الدراسي ربيع

2019

جامعة سبها

كلية الآداب

قسم الجغرافية

ادارة الدراسات العليا والتدريب

نموذج د. ع. (00)

اعتماد نتيجة مناقشة

اسم الطالبة: غالية محمد عبد الهادي

اسم المشرف: د. عوض يوسف الحداد

تاريخ المناقشة: 6-4-2019

عنوان الرسالة: " الحدود الليبية التشادية من الفترة 1935- 1994م " دراسة وصفية تحليلية في الجغرافيا السياسية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العليا (الماجستير) في الجغرافيا

أعضاء لجنة المناقشة:

ت	الاســـــم	الصفة	التوقيع
1	د. عوض يوسف الحداد	مشرفا ومقررا	
2	د.سالم صالح محمد الصهي	ممتحنا داخليا	
3	د. محمد علي الأعور	ممتحنا خارجيا	

يعتمد:

د. مبروكة محمد سعيد الفاخري

مدير مكتب الدراسات العليا والتدريب بكلية الآداب

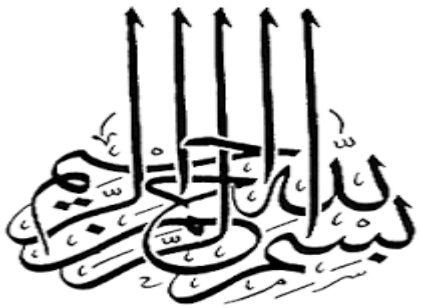

قال الله تعالى :

﴿وَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلاَ تَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّى يُهَاجِرُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَلاَ تَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلاَ نَصِيراً﴾(89)

⊙

سورة النساء

الإهداء

إلى القلب النابض بالحب و العطاء سيدي الأب القائد الأعلى المجاهد الحي الشهيد العقيد معمر القذافي..

إلى كافة الوحدويين الأحرار و المفقودين و الشهداء الأبرار الذين رووا بدمائهم الطاهرة تراب وطني الغالي..

إلى والدي الكريمين حفظهما الله.

إلى المهندس سف الإسلام معمر القذافي... إلى سيادة اللواء المعتصم بالله معمر القذافي... إلى الرائد ركن خميس معمر القذافي..

إلى كل الأسرة المعمرية..

إلى البطل الشهيد المهدي طليوح..

✍.الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله أولاً و أخيراً الذي أمدني بالصحة و العافية و وفقني لإنجاز هذا البحث.. فإذا كان الحمد فله وحده .. وإن كان الشكر فله قبل كل أحد.

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر وأعظم الإمتنان وأخلص التقدير والإحترام إلى المعلم الأول والمفكر"رمز العروبة " وكافة الوحدويين الأحرار الذين كافحوا و ضحوا بارواحهم من أجل الحرية و ليعم السلام .

كذلك الشكر و التقدير موصول للدكتور"عوض الحداد "الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة و تعهدني بتوجيهاته القيمة لإنجاز ها، والشكر موصول(د. محمد الأعور) و (د. سالم الصهبي) الذان تكرما بمناقشة هذه الرسالة.

كما إتقدم بأسمى آيات الشكر و العرفان للأستاد /محمد بلقاسم الذي قدم لي يد العون في رسم وإخراج الخرائط، وصياغة الجانب الطبيعي بالشكل المطلوب.

كل الشكر والتقدير والعرفان للدكتور/ محمد العطيفي الذي مدني بالكتب القيمة.

كما لايفوتني أن أتقدم بالشكر الى العائلة الكريمة التي إحتضنتني طيلة فترة الدراسة " عائلة عمرو ابوبكر " .

وأشكر كل من تعاون معي في وزارة الخارجية " قسم لجنة الحدود" وأخص الدكتور/ محمد الحراري، والمستشارة القانونية / نعيمة الترهوني .

والشكر موصول لمدير مركز الإستشعار عن بعد الأستاد/ خليفة الفيتوري والأستاد/ الهادي الراشدي، و للأستاد/ محمود القشاط " مصلحة المساحة في طرابلس " .

وجزيل الشكر للدكتور إبراهيم الزوي، والأستاد الصالحين " الهيئة القومية للبحث العلمي" .

و لا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر للدكتور/ سعيد الحنديري، والدكتور/ علي بالحجب والدكتور/ مبارك عوض الكريم، والاستاد/ عبدالرحمن أبو بكر والأستادة/ حواء المطردي، و الأستاذة/ ناهد، والاستاذ /عادل أكديوش رئيس قسم الجغرافيا سبها.

و الشكر موصول لكل القائمين على تأمين الإتصال عبر الدائرة المغلقة في طرابلس و سبها.

و لكل من مد لي يد العون و ساعد و لو بكلمة لإنجاز هذه الدراسة.

✍.الباحث

فهرس المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
.1	اعتماد نتيجة المناقشة	ب
.2	الآية	ج
.3	الإهــداء	د
.4	الشكر والتقدير	هـ
.5	فهرس المحتويات	ز
.6	فهرس الجداول	ي
.7	فهرس الأشكال	ي
.8	فهرس الخرائط	ي
.9	فهرس الملاحق	ك
.10	المستخلص باللغة العربية	1
.11	المستخلص باللغة الإنجليزية	3
.12	المقدمــة	4
	الفصل الأول / الإطار المنهجي للدراسة	**8**
.1	مشكلة الدراسة – التساؤلات	9
.2	الفروض	9
.3	أهداف الدراسة	10
.4	الاهمية	10
.5	أسباب إختيار الموضوع	11
.6	منهجية الدراسة	11
.7	حدود الدراسة	12
.8	الدراسات السابقة	13
.9	المفاهيم والمصطلحات	18
.10	الصعوبات التي واجهة الدراسة	20

ت	الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني / الخصائص الجغرافية الطبيعية و البشرية لشريط أوزو		**21**
.1	**تمهيد**	**22**
.2	الحدود الليبية مع دول الجوار	**22**
.3	أولا : الخصائص الطبيعية	**24**
.4	الموقع/ الموقع الفلكي – الموقع الجغرافي و الموضع	**24**
.5	جيولوجية المنطقة	**27**
.6	مظاهر السطح	**29**
.7	خصائص المناخ	**30**
.8	الموارد المائية	**34**
.9	التربة والنبات الطبيعي	**35**
.10	الموارد المعدنية	**38**
.11	الخلاصة	**39**
.12	ثانياً : الخصائص البشرية / - السكان	**40**
.1	الجماعات البشرية(السكانية) بمنطقة الدراسة	**41**
.2	حجم ونمو السكان(مقارنة الجنوب الليبي – الشمال التشادي)	**46**
.3	الأنشطة الاقتصادية بإقليم أوزو	**51**
الفصل الثالث / التطور التاريخي للحدود الليبية التشادية		**57**
.1	**تمهيد**	**58**
.2	الحدود الليبية التشادية من سنة (1890 – 1935 م)	**58**

.3	الحدود الليبية التشادية للفترة (1935 – 1955 م)	64
.4	الحدود الليبية التشادية من سنة (1955 – 1969م)	72
.5	الحدود الليبية التشادية للفترة (1969 – 1994م)	75
الفصل الرابـــــع / إشكالية الحدود بين ليبيا و تشاد حول قطاع أوزو		**85**
.1	تمهيد	86
.2	أولا : الأسباب التي أدت إلى نشوب الصراع بين ليبيا وتشاد	86
.3	من النواحي الجغرافية والاقتصادية	88
.4	النواحي السياسية و الأمنية.	94
.5	ثانيا: الآثار البيئية و الاجتماعية للمشكلة الحدوية بين البلدين	101
.6	الآثار البيئية	101
.7	الآثار الاجتماعية	103
.8	**الخاتمة**	107
.9	أولاً: نتائج الدراسة	107
.10	ثانياً:الرؤية المستقبلية (التوصيات)	112
.11	قائمة المصادر والمراجع	116
.12	قائمة المراجع المختارة	124
.13	الملاحق	127

فهرس الجداول

ت	الموضوع	الصفحة
.1	متوسطات درجات الحرارة العظمى والصغرى لشهري يوليو و يناير و المتوسط السنوي في بعض المناطق الليبية والتشادية	31
.2	معدلات سقوط الأمطار بالمليمترات في كل من سرت وفزان بليبيا وكانم وبوركو في تشاد	34
.3	عدد السكان والكثافة السكانية في كل من مناطق الحدود بين ليبيا وتشاد	46
.4	مقارنة بين عدد ومعدل نمو السكان ونسبة تغيرهم في مناطق الحدود بين ليبيا وتشاد	48

فهرس الأشكال

ت	الموضوع	الصفحة
.1	المتوسطات السنوية للحرارة بـ(^{o}م) في بعض المناطق الليبية والتشادية	32
.2	أعداد السكان في مناطق الحدود بين ليبيا وتشاد	47

فهرس الخرائط

ت	الموضوع	الصفحة
.1	الموقع الفلكي لمنطقة الدراسة	25
.2	الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة	26
.3	التكوينات الجيولوجية لإقليم أوزو	28
.4	مظاهر السطح لإقليم أوزو	30
.5	التربة بإقليم أوزو	36
.6	النبات الطبيعي بإقليم أوزو	37

.7	مناطق انتشار الرحل في الصحراء	42
.8	مناطق تربية الإبل والأبقار بشمال تشاد	47
.9	الاتفاقية الفرنسية الانجليزية 1899م- والادعاء الحدودي الايطالي 1929م	59
.10	نقل الحدود في الفترة من 1899 – 1929 م	62
.11	المعاهدة الفرنسية الايطالية 1935 – المعاهدة الانجليزية الفرنسية 1919	66
.12	الادعاء الليبي و التشادي للحدود المتنازع عليها	84

فهرس الملاحق

ت	الموضوع	الصفحة
.1	معاهدة 1899م الفرنسية الانجليزية لتقسيم افريقيا	128
(2-أ).	رسم الخطوط الحدود بشمال و وسط افريقيا للفترة 1845- 1898م	131
(2-ب).	التغيرات الحدودية بشمال و وسط افريقيا للفترة 1900- 1913م	132
(2-ج).	خريطة الحدود القائمة بشمال و وسط افريقيا للفترة 1920- 1935م	133
.3	معاهدة الصداقة و حسن الجوار بين المملكة الليبية و الجمهورية الفرنسية	134
.4	منطوق حكم محكمة العدل الدولية بشأن شريط أوزو والخريطة المرفقة	140
.5	اتفاقية الإطار بين الجماهيرية الليبية و جمهورية تشاد	142
.6	الاتفاق بشأن تنفيذ حكم المحكمة الدولية بين الجماهيرية الليبية و جمهورية تشاد	146
.7	الخطاب الموجه من آمر منطقة اوزو العسكرية إلى آمرالقطاع الغربي أوزو بتاريخ 1994/5/31	151

مستخلص

ساهم التقارب الجغرافي بين الجنوب الليبي و الشمال التشادي في إقامة روابط إجتماعية وإقتصادية وسياسية عن طريق القوافل التجارية والتبادل التجاري، فأسهمت مناطق الجنوب الليبي في فك عزلة المناطق التشادية وإنفتاحها على العالم الخارجي ، كما أن للمدن الليبية الدور الكبير في تجارة القوافل بين الشمال والجنوب نظراً لما تتمتع به من موقع مميز أوجد بدوره مناخاً مناسباً لالتقاء الطرق التجارية وتنشيط حركة التجارة بينها، فكانت الواحات الليبية بمثابة القلب النابض الذي ربط المناطق الليبية والمناطق التشادية إقتصادياً من ناحية وخلق التمازج والإلتقاء بين قاطنيها من ناحية أخرى.

ففي أواخر القرن التاسع عشر كان نفود الدولة التركية(Turkey) يتراجع بالتدريج في ليبيا لضعفها وظهور قوى أخرى منافسة لها لذلك زادت وإشتدت الضغوط الفرنسية على (فزان والكفرة) محل تلاقي القوافل تاريخيا حيث مسارات القوافل والطرق التي توضح إلى اليوم تلاحم الجنوب الليبي بالشمال التشادي كوحدة جغرافية مترابطة.

فمجي فرنسا إلى تشاد جاء نتيجة الفراغ السياسي في الصحراء الليبية – المصرية السودانية لذلك نجحت بالتفاهم مع بريطانيا في دفع حدود ليبيا إلى الشمال في إعلان 1899م ثم مؤتمر باريس 1919م الأمر الذي أدى الى زحزحة خط سير الحدود مرتين في فترتين تاريخيتين وهذا أدى إلى إبراز المشاكل حول المطالبة بأحقية الحدود.

و بعد استقلال الدولتين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر شكلت منطقة الدراسة شريط (أوزو) نقطة خلاف جوهرية بينهما خاصة و أن تشاد مرت بالعديد من الإضطرابات السياسية و الإنقلابات العسكرية المدعومة من الخارج مما صعد الصراع بين الجارتين نتيجة للأطماع الفرنسية بالمنطقة، فقد كان هذا الصراع تارة على المستوى الدبلوماسي وتارة أخرى عسكري كما حدث خلال عقد الثمانينات.

و في بداية التسعينات إتفق البلدين على رفع الإشكال أمام محكمة العدل الدولية لينتهي بصدور حكم المحكمة بتاريخ 1994/2/3م بأحقية الشريط لجمهورية تشاد. على الرغم من الحقائق و الأدلة التاريخية و الاجتماعية و الثقافية التي تشير إلى نقيض هذا الحكم.

وقد عانت البيئة الطبيعية و الإجتماعية بالمنطقة و لا تزال من آثار ومخلفات الحرب سواءً المواد الكيميائية و المركبات السامة التي تحتويها القذائف المختلفة أو من الألغام الأرضية التي وضعت في المنطقة، حيث شكلت عائقا أمام حركة السكان و تنقلاتهم خاصة وأن حياة السكان ترتبط بالصحراء وتقوم على تربية الحيوانات، والرعي بالإقليم.

وبذلك نرى أن حكم المحكمة الدولية لم يكن منصفاً ربما لأنه تعرض لضغوط سياسية بصورة غير مباشرة مدفوعاً بالأطماع الإقتصادية للدول الإستعمارية وخلفيتها الثقافية و الدينية لجعل هذا الإقليم منطقة عازلة وغير مستقرة لمنع تقدم الإسلام نحو وسط القارة.

تمثل الرؤية المستقبلية التي إقترحتها الدراسة الحل الأمثل لهذا الإقليم أو الخيار الأفضل على الأقل لتنمية الاقليم والنهوض به بدلاً من استخدامه كورقة سياسية لخدمة مآرب ومصالح دول أجنبية.

Abstract

The geographical proximitg between southern libya and northern Chad contributed to the establishment of social, economic and politcal ties through trade caravans and trade, The southevn regions of libya contributed to the isolation of the chadian regions and their openness to the outside world.

Also libyan cities have a lot to play in the cevavan trade between the north and the south, giventheir unigue location whish in turn has created anapproprite climate for stimulating trade between them.

The libyan oases were the heartbeat that linked the liban regions and the chadian regions economicallg on the one hand and creating mixes and conrergence betwee their residents on the othe hand.

In the late nineteenth centurg. The power of turkey gradually declined due to its weakness and the emergence of othe strong competitors. Therefore French pressure increased on Fezzan and Alkfra, place of caravans poths and roads that show to this dag the coexistence of the southern libyan and northern chad as a coherent geograaphical unit.

France went to chad as a result of the political vacuun in the libyan, Egyption and sudanese desert, and therefore success and under standing with Britan pushed the borders of libya to the north in the deelaration of 1899 Ap. the border then the 1919 paris conference. Which led to the morement of the border being mored twice in two historical periods,andthis is a reason to highlight problems about the claim to the right of the borders.

The natural and social environment in the region hassuffered and is still suffering from the effects and remnants of war chemical substances and toxic compounds contained in the various seashells or from the landmines laid in the region and formed ar impediment to the morement of people and their morements. Especiallg ar the lires of the population are based on animal husbandrg and grazing in the region.

Thus, we see that the ruling of the lnternational court wasnof fair, perhape becacse it was subiected to political pressare indirectlg. Driren bg the economic ambitions of the colonial countries and their cultural and religious background to make the region a buffer and unstable region to prevent the adranco of Islam towards the cente of the continent.

The future vision proposed bg the studg repress ents the lded solution for this region or at least the best option for dereloping and adrancing it instead of using it as a politcd card to serre the interests of foreign countries.

After the independence of the two countries daring the second half of the nineteenth centurg, the studg area of the-OZo Bar-fdrmed a fundamentalpoint of contention between them, especiallg that the chant has gone through mang political unrest militarg coups supported from a borad. The conflict between tlae two countries also escalated as a result of the French ambitions in the region. This conflict was at the level of diplomacg and at other times militarg as happened during the eighties.

In the beginning of the nineties the two conuntries agreed to raise the problem before the lnternational court of justice, to end with the issuance of the court's raling on 1994.2.3 resarding the region's right to the Republic of chad, despite the historical, social and cultural facts and eridence that indicate the ppposite of this ruling.

المقدمة

تعتبر الحدود ظاهرة جغرافية سياسية يتم الإتفاق عليها عبر أساليب وتشريعات متعارف عليها بين الدول، ومن خلال الحدود يمكن للدول السيطرة والسيادة على الأراضي التي ترسمها، للفصل بين دولة وأخرى في ظل مفاهيم الدولة الحديثة، لذا نجد أن هناك العديد من الاتفاقات والمعاهدات بين الدول القديم منها والحديث للرجوع إليها لأن بها من النصوص ما يمكن من خلاله تفادي النزاعات وفض الخلافات بين الدول.

كما أن للحربين العالميتين الأولى والثانية دوراً كبيراً في إنتقال التبعية للدول من دولة لأخرى أيضا قوة الدول الاستعمارية في ظل التنافس بينها في فرض الإرادة على منافستها في الإحتلال ولو نظرناً إلى الإقليم الذي هو مجال البحث (إقليم أوزو)، فقد شهد العديد من النزاعات والخلافات بين الدول المستعمرة فكان للنزاع بين (فرنسا وإيطاليا) على الإقليم دوراً بارزاً مكّن إيطاليا من السيطرة عليه، بل وكان طموحها أبعد في ظل موسليني.

من المعروف أن غالبية الحدود الإفريقية وضعتها القوى الأوروبية خلال العقدين اللذين تبعا مؤتمر برلين عام 1884 م، حيث شكلت النزاعات الحدودية في القارة الإفريقية بصورة عامة خلال القرن التاسع عشر إحدى المخلفات الرئيسة للموروث الاستعماري، والمتمثل في عدم الاستقرار في القارة السمراء، رغم أن منظمة الوحدة الإفريقية عملت بقاعدة الحفاظ على الحدود التي تركها الاستعمار، وهو ما اسهم في حل الكثير منها وتسويتها، إلا أن بعضها ظل مستعصياً على الحل مما أوجد حالة من النزاع المسلح بين أطرافه، فلم تكن حدود ليبيا مع الدول الأخرى المجاورة محل صراع كما هو الحال مع الحدود الجنوبية التي خلقت نزاعاً مستمراً بين الدولتين قبل وبعد استقلالهما فإقليم (أوزو) لم يكن أقل تأثراً بالإستعمار من أي منطقة أخرى ، بل أنه قد تعرض للعديد من الحروب الطاحنة كان سببها مخلفات الاستعمار الأوروبي.

من هنا جاء تأكيد الجغرافيا السياسية على أهمية دراسة الحدود السياسية في الوقت الحالي لإبراز دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي بين دول الأقاليم السياسية المختلفة، ومنها إقليم شمال إفريقيا الذي ورثت دوله عقب حصولها على الاستقلال حدوداً سياسية تتسم بسمات معينة جعلت منها مصدراً دائماً لتهديد الأمن والاستقرار داخله، ولعل من أهم هذه السمات مايلي:

- أنها حدود وضعت اساساً بما يكفل تحقيق مصالح الدول الاستعمارية وتدعيم نفوذها في الإقليم الأمر الذي جعل هذه الحدود تطغى على الحقائق الجغرافية والتاريخية، وتشكل في الوقت نفسه عائقاً أمام تحقيق التنمية الشاملة لدوله.

– أنها حدود إعتمدت في تعيينها على فكرة الخطوط الهندسية والفلكية بغض النظر عن مدى ملائمتها للاعتبارات الجغرافية والثقافية القائمة بين شعوب دول الإقليم، وهذا يرجع في المقام الأول إلى أن الدول الاستعمارية لدى تعيينها للحدود السياسية بين مناطق نفوذها لم تكن على دراية كافية بأوضاعها الطبيعية والبشرية، ومن ثم لجأت في عملية التعيين إلى فكرة الخطوط الفلكية والهندسية خاصة في المناطق الصحراوية الخالية من السكان.

يعرف(دوجلاس جاكسون) الألماني عام 1964 م الجغرافيا السياسية بأنها دراسة الوحدات أو الأقاليم السياسية كظاهرات على سطح الأرض، وما تشتمل عليه هذه الوحدات من شعوب وجماعات، و يتوقف إمتداد هذه الأقاليم وطبيعتها على تباين الظاهرات السياسية التي تسود العالم.

وتعد المشكلات السياسية الحدودية أكثر أنماط هذه المشكلات إنتشاراً على خريطة العالم السياسية حيث تتباين هذه المشكلات من فترة إلى أخرى ، ولعل من أفضل الأمثلة على ذلك مشكلة (كشمير) بين (الهند وباكستان) وأيضا مشكلة إقليم الصحراء الغربية بين (موريتانيا والمغرب).

ومما لاشك فيه أن مشكلة إقليم (أوزو) بأقصى الجنوب الليبي، والشمال التشادي تمثل واحدة من أبرز القضايا الدولية تعقيداً، ذلك لأن جذور هذه الأزمة تضرب بعيداً في أعماق مجتمع ينطوي على تنوع عرقي إثني، وخاصة عندما تتدخل العوامل الطبيعية التي تؤثر في تصعيد النزاعات حول الموارد الاقتصادية بين الأطراف المتنازعة.

أما السبب البالغ الأهمية لمشكلة إقليم (أوزو) فمرّده إلى ذلك الإهتمام الدولي واسع النطاق بها ولتداعياتها، بالرغم من كونها في الأساس مسألة داخلية، وليست محلاً للتدخل الأجنبي، وبالتالي فإن التدخل الدولي في مشكلة إقليم أوزو، بدعوى أنه يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، لما يتمتع به الإقليم من موقع إستراتيجي هام و ما يحتوية من موارد اقتصادية، وكذلك لمحاولة ضرب الاسلام ومنع إنتشاره في القارة السمراء، هذا ما جعل موضوع (أوزو) موضعا معقدا وصعبا، ذو أبعاد محلية وافريقية زاد من تعقيدها تدخل قوى أجنبية فيها سعياً وراء تحقيق مصالحها الاقتصادية و السياسية.

ويعتبر النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد على إقليم (أوزو) واحداً من أقدم النزاعات وأكثرها غموضاً وهو عبارة عن مساحة من الصحراء تضم بعض الواحات أهمها (أوزو) لذا كان لهذا الصراع الطويل إنعكاساته السياسية على العلاقات العربية مثلما كانت له إنعكاساته الأكثر عمقاً على العلاقات الليبية التشادية الإفريقية.

وفي ضوء ما سبق فإن هذه الدراسة جاءت للتعرف على الخصائص الجغرافية للإقليم ومعرفة جذور المشكلة تاريخياً وسياسياً وماهي الأسباب التي أدت إلى النزاع بين البلدين وما خلفه من آثار بيئية و إجتماعية؟

وجاءت هذه الدراسة في أربعة فصول هي :

إختص **الفصل الأول** بالإطار المنهجي للدراسة.**أما الفصل الثاني** فقد تناول الملامح الجغرافية للحدود الليبية التشادية المؤثرة في نشأة الحدود السياسية في الإقليم مقسمة إياها إلى نوعين بعضها طبيعية شملت خصائص الموقع والتركيب الجيولوجي والتضاريس، ثم خصائص المُناخ والتربة، مع توضيح مدى التباين في تأثير كل هذه الخصائص في وضعية الحدود ونشأتها بصفتها إمتداداً طبيعياً للصحراء الليبية المترامية الأطراف، أما النوع الثاني فيمثله الخصائص السكانية، ومناقشة الأهمية الاقتصادية للإقليم مما أدى إلى تزايد قيمته، فبدأت الدول الاستعمارية تعاود الإدعاء بأحقيته في تعديل خطوط الحدود حتى لو تطلب ذلك استخدام القوة العسكرية. **وتطرق الفصل الثالث** لدراسة التغيرات التي طرأت على الحدود الليبية التشادية، من خلال مناقشة التطور التاريخي لظاهرة الحدود في الإقليم خلال العصور التاريخية القديمة، منذ نهاية القرن التاسع عشر مع الإشارة عند بداية الفترة التاريخية الأولى من 1890– 1935م إلى وقائع مؤتمر برلين في تقسيم القارة، والذي أصبح بمثابة حجر الزاوية والمرجع الذي استندت إليه الدول الأوروبية الاستعمارية عند إحتلال أي منطقة من مناطق القارة، وكذلك المعاهدات التي أبرمت بناء عليها والاتفاقات الملحقة فيما بعد، كما شهدت هذه الفترة الإحتلال الإيطالي لليبيا الذي توسع على حساب الاستعمار الفرنسي، وفرض وجوده في عام 1927م وبدأ يضع يده على الإقليم، مما أدى إلى التفاهم الفرنسي الإيطالي لتوقيع معاهدة 1935م، في حين كانت رؤية (موسليني) الوصول إلى (بوركو وأنيدي) كموروث للإيطاليين من التركة التركية، ثم مرورا بالفترة التاريخية الثانية من 1935– 1955م هذه الفترة التي تضمنت معاهدة لافال موسليني (روما) والتي وضعت بموجبها قطاع (أوزو) داخل الأراضي الليبية، ثم تلتها الفترة التاريخية الثالثة من 1955– 1969م، والتي كانت في عهد المملكة الليبية التي أفضت إلى معاهدة حسن الجوار مع فرنسا في عام 1955م، كما شهدت هذه الفترة استقلال تشاد عام 1960م، وخلال سنوات قليلة إشتعلت الحروب الأهلية في تشاد وكان الإقليم منطقة النزاع أحد الاسباب الرئيسية في الحرب الأهلية التشادية، وذلك لإرتباطه بالجنوب الليبي حيث لعبت اللغة والدين دوراً هاماً في تكوين الرؤية الحقيقية بأن الشمال التشادي يختلف تماماً عن الجنوب التشادي، وذلك لإرتباطه بجغرافية الجنوب الليبي.

وإنتقل الفصل إلى الفترة التاريخية الأخيرة من 1969- 1994م وكانت في عهد معمر القذافي حتى صدور حكم المحكمة 1994م، والذي حاول فيها بشتى الطرق أن يخلق الاستقرار في دولة الجوار التي تسبب إختلال أمني نتيجة الصراعات الداخلية التشادية في ظل تنامي الحركات الجهادية وظهور تنظيم القاعدة، والحرب الأهلية في الجزائر، خوفاً من أن تكون المنطقة مصدرا لتهديد دولة غنية يلعب النفط دوراً مهما مما جعلها محط تهديد لسلامتها من التنظيمات الجديدة الإرهابية والدول الاستعمارية الكبرى.

وناقش الفصل الرابع إشكالية الحدود بين ليبيا وتشاد حول قطاع (أوزو) حيث خصص هذا الفصل لدراسة اسباب الصراع على الإقليم، والتي تمخضت في أربع اسباب رئيسية سياسية وأمنية و جغرافية، واقتصادية، والتي ترجع جذورها اساساً إلى طبيعة نشأة هذه الحدود ورؤية الدول لدورها الوطني والقومي والإقليمي، ومن ثم تطرق الفصل إلى معرفة الآثار الاجتماعية والبيئية الناجمة عن الصراع في الإقليم.

ثم الخاتمة والتي اشتملت على نتائج الدراسة والتوصيات التي صيغت بصورة رؤية مستقبلية للإقليم وذلك بتنميته تنمية شاملة ومن جميع الجوانب لتوضح الكيفية التي يمكن من خلالها حل معظم المشكلات بين البلدين والقضاء عليها قضاء تاما تفاديا للنزاعات ووقاء للحروب التي تدمر المجتمعات .

الفصـــــــــــــــل الأول
الإطـــــار المنهجي للدراســـــــــة

أولاً : مشكلة الدراسة – التساؤلات

ثانياً : أهداف الدراسة

ثالثاً : الأهمية

رابعاً : اسباب إختيار موضوع الدراسة

خامساً : منهجية الدراسة

سادساً : حدود الدراسة

سابعاً : الدراسات السابقة

ثامناً : المفاهيم و المصطلحات

تاسعاً : الصعوبات التي واجهت الدراسة

أولاً: مشكلـة الـدراســـة

خلال فترة حكم موسليني عندما كانت إيطاليا في أوج قوتها أدعّت الحكومة الإيطالية ملكية جبال (تيبستي)[*] في عام 1931م وأنشأت بذلك حدوداً جديدة في هذه الجبال، وفي عام 1935م دخلت الحكومة الإيطالية والفرنسية في إتفاقية سميت بإتفاقية (لافال موسليني) التي تنازلت فيها فرنسا عن قطعة من الأرض لإيطاليا تبلغ مساحتها حوالي114,000كم^2 تسمى بقطاع (أوزو) حيث تنص هذه الإتفاقية على أن الحدود الجديدة تمتد من آخر نقطة من حدود إتفاقية 12 سبتمبر 1919م (الحدود الغربية) جنوب(تمو) وتسير نحو الجنوب الشرقي عبر جبال تيبستي حوالي 1200كم، أو 744ميلاً مارة عبر نقاط أوزو وتيبستي ثم عبر إقليم اردي إلى نقطة التقاء خط عرض18°.´45 شمالاً، بخط طول 24° شرقاً. وبقى إقليماً متنازعاً عليه لكونه ذو قيمة استراتيجية كبيرة سواءً في قطاعه الجنوبي الصحراوي اللامعمور الغني بالموارد الطبيعية أو في قطاعه الشمالي شبه المعمور، حيث تتواجد قبائل التبو المنتشرة بين ليبيا وتشاد على طول الحدود في قرى سكنية صغيرة متناثرة، وتم تعيين هذه الحدود وفق بيان صادر عن الأمم المتحدة في الأول من يونيو 1994م و أعلن فيه انسحاب القوات الليبية من الشريط.

وفي سياق هذه المعالجة العلمية للحدود الليبية التشادية تمَ طرح **التساؤلات** التالية :

1- هل للخصائص الجغرافية الطبيعية والبشرية دوراً أساسياً في تحديد الحدود الليبية التشادية؟

2- ما التغيرات التي طرأت على الحدود الليبية التشادية؟

3- ما الاسباب التي أدت إلى وجود مشاكل حدودية بين ليبيا وتشاد؟ وما الجهود الدبلوماسية التي بدلتها الدولة الليبية لتفادي المواجه العسكرية مع تشاد؟

4- ما الآثار البيئية و الاجتماعية المترتبة عن الصراع على إقليم أوزو؟

ثانياً: الفروض

1- يُتخذ من الخصائص الجغرافية الطبيعية كالظواهر التضاريسية والطوبوغرافية (خط تقسيم المياه) على أنها حدوداً فاصلة بين البلدين، كما يمكن إعتماد الخصائص البشرية وخاصة العامل الديمغرافي والقرى الإستيطانية اساساً لتحديد الحدود بين الدولتين.

[*] تيبستي : تعني المكان الذي يعيش فيه سكان الجبال .

2- كان للإتفاقيات الدولية بين الدول الاستعمارية لتحديد مناطق سيطرتها ونفوذها وفقاً لمصالحها وكذلك الإتفاقيات الاقليمية بين ليبيا و تشاد بعد استقلالهما دوراً هاماً في تحديد الحدود بينهما و التي إنتابها التغيير لعدة مرات بحكم هذه الإتفاقيات.

3- لعبت الدول الأجنبية وخاصة فرنسا الدور البارز في خلق وتأجيج المشاكل الحدودية بين ليبيا و تشاد و خدمة لمصالحها و لضمان استمرار وجودها بالمنطقة، كما بدلت الدولة الليبية كل الجهود لإيجاد حل أو تسوية سلمية للمشكل الحدودي و التي كان من أهمها عرض المشكلة أمام منظمة الوحدة الإفريقية.

4- يعد شريط أوزو أرضاً ليبية استناداً للدلائل المكانية الجغرافية بكل أبعادها، و تبعاً للحقائق التاريخية و السياسية و حتى الثقافية و الاجتماعية.

5- نتج عن الصراع المسلح بشريط (أوزو) العديد من الأثار السلبية على مكونات البيئة الطبيعية كالألغام الأرضية و إنتشار مخلفات القدائف و ما تحتوية من مواد سامة، بالإضافة إلى الضحايا البشرية و تدمير حياة السكان اقتصادياً و اجتماعياً و تشريدهم و دفعهم للهجرة القصرية.

ثالثاً: أهداف الدراسة

جاءت فكرة دراسة هذا الموضوع تحديداً من أجل تحقيق الأهداف الآتية:-

1- المساهمة في توضيح مشكلة الحدود السياسية القائمة بين الدولتين و محاولة إقتراح حلولا سلمية توافقية دون اللجوء للخيار العسكري.

2- معرفة الخصائص الجغرافية التي ساهمت في تحديد الحدود الليبية التشادية.

3- الوقوف على نشأة وتطور الحدود الليبية التشادية وتغيراتها.

4- إظهار دور الدبلوماسية الليبية في محاولة لإيجاد حلول سلمية للنزاع الحدودي حول (شريط أوزو) و تجنب الخيار العسكري.

رابعاً: أهمية الدراســـــة

إن ليبيا تحتل موقعاً استراتيجياً هاماً في شمال إفريقيا هذا من جهة، كما أن الإقليم محل الدراسة يتمتع بأهمية استراتيجية واقتصادية خاصة جعلته محل أنظار بعض القوى الإقليمية والدولية، حيث يعد إقليم (أوزو) ممر عبور للدخول نحو وسط القارة، كما أنه جزءً من الساحل الإفريقي الكبير الذي

يمتد من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي، وله إرتباط وثيق بما تمر به المنطقة من أحداث نذكر منها على سبيل المثال الصراع على الموارد الطبيعية والصراع الحضاري، حيث هناك من يحاول الفصل بين العرب والأفارقة.

أ- **الأهمية العلمية:** توفير دراسة جغرافية حديثة تعد الأولى في تناول مشكلة الحدود الليبية التشادية (حول شريط أوزو).

ب- الأهمية العملية: إن دراسة هذا الموضوع له جوانب عملية حيث يمكن الاستفادة منها من جانب متخذي القرار والقائمين على توقيع الحدود بين البلدين من سياسيين و قانونيين، وحتى من جانب سكان المنطقة.

خامساً: اسباب إختيار الموضوع

جاء إختيار هذه الدراسة في إطار الجغرافيا السياسية لعدة اعتبارات منها:

1- رغبة وميول الباحث لدراسة موضوع في الجغرافيا السياسية، حيث وقع الاختيار على دراسة مشكلة الحدود الليبية التشادية شريط (أوزو) للكشف عن بعض الملابسات بهذه القضية.

2- بإعتبار أن موضوع الحدود الليبية التشادية موضوع جدل وإهتمام كثير من المختصين والسياسيين والباحثين، فكان لابد من أن مثل هذه الدراسة قد تضفي للموضوع أهمية خاصة في هذا الإطار.

3- توضيح أثر الخلافات والنزاعات الحدودية التي كانت ولا تزال تهيمن على العلاقات المتبادلة في تردي الواقع السياسي والاقتصادي بين الدولتين، بما يجعلها عاجزة عن تحقيق برامج التنمية والتخطيط الموضوعية.

4- الوقوف على مرتكزات الحل من خلال تكوين وحدات إقتصادية متكاملة يسودها التعاون والإخاء تكون إيذاناً بوحدة سياسية في المستقبل.

سادساً : منهجية الدراسة

أ- مصادر الحصول على البيانات :

تمَ الإعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المراجع والكتب والخرائط والرسائل العلمية إلى جانب المعاهدات والمواثيق والمقابلات الشخصية مع بعض المسئولين وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

ب- مناهج الدراسة:

تقضي طبيعة هذه الدراسة إلى اعتماد مناهج تتلاءم مع مضمونها لاستجلاء غموضها وعليه فإنه تمَ الاعتماد على عدة مناهج أهمها :

- المنهج التاريخي :Historical Approach:

لدراسة تطور الجغرافيا التاريخية للحدود الليبية التشادية من نهاية القرن التاسع عشر(1890م) من الاستعمار إلى الاستقلال و إكتشاف جذورها و تطورها من خلال عرض و تحليل المعاهدات و الإتفاقيات الملحقة لها التي أبرمتها الدول الأوربية الاستعمارية في تقسيمها للحدود مع تتبع الاستعمار الفرنسي الإيطالي و كيف توسع الأخير على حساب الاستعمار الفرنسي مروراً بفترة حكم السنوسية منها إلى الفترة التاريخية التي قادها العقيد معمر القدافي حتى حكم محكمة العدل الدولية سنة (1994).

- المنهج الوظيفي : Functional Approach:

لتقييم تفاعلات مقومات الإقليم و خصائصة الجغرافية الثابتة و المتغيرة و كيف أثرت في الإقليم سياسياً.

المنهج الوصفي التحليلي :Analytical Descriptive Approach :

وذلك لاستنتاج العلاقة بين الظاهرات وتفاعلها المتبادل من خلال وصف الظاهرات الجغرافية و تحليل عناصرها.

سابعاً: حدود الدراســـــة

1- الحدود المكانية :

يتمثل الإطار المكاني لمنطقة الدراسة التي تتحدد في الحدود السياسية البرية لليبيا مع تشاد في جزئها الجنوبي أو ما يسمي بشريط (أوزو).

2- الحدود الزمنية :

حددت الفترة الزمنية لدراسة هذا الموضوع في الفترة الممتدة من الربع الأخير للحكم العثماني في القرن التاسع عشر مروراً بسنة 1935 م وحتى عام 1994م.

جاء اختيار هذه الفترة لعدة اسباب أهمها :

أ- أنها تحدد الحدود الجديدة التي تم الأتفاق عليها في محكمة العدل الدولية بين ليبيا وتشاد و مراحل تطورها.

ب-أن معاهدة روما(1935) أول وثيقة قانونية تنص على أن قطاع (أوزو) يقع داخل الأراضي الليبية التي كانت آنذاك تخضع للإدارة الإيطالية.

ثامناً :الدراســـات الســابقة

تعد دراسات الجغرافية السياسية المتعلقة بالحدود كثيرة و متنوعة بالإضافة للدراسات الجغرافية السياسية التي تناولت جوانب أخرى و الدراسات المتعلقة بها، و تمَ الإطلاع على مجموعة منها وقد ساعدت الباحث على التعمق في فهم مشكلة الدراسة ومهدت لها الطريق في استخدام الاسلوب العلمي ومن أهم هذه الدراسات ما يلي :

1- أنجولا دراسة في الجغرافيا السياسية (سعودي، 1974م)[1]:

هدفت هذه الدراسة لمعرفة الأسس الجغرافية لتقييم أنجولا من الناحية السياسية من خلال خصائصها الطبيعية والبشرية ومقوماتها الاقتصادية ، ومن نتائجها :

أن التركيب الأثنوغرافي لسكان أنجولا من النوع المركب فأنها لم تنضج قومياً بعد وأحتفظ كل منها بشخصيته، **يمكن الاستفادة** منها كخلفية علمية للموضوع.

2- جمهورية جنوب إفريقيا (مهران ، 1994م) [2]:

يمكن تحديد الهدف من الدراسة أنه محاولة للتعرف على الخريطة السياسية لجمهورية جنوب أفريقيا على المدى البعيد ومحاولة توضيح مقومات هذه الدولة التي تمنحها قوة تؤهلها لمصاف الدول العظمى، وتمثلت نتائج هذه الدراسة في :

أن جمهورية جنوب إفريقيا تمثل تجربة فريدة وجديدة على الخريطة السياسية فهي إذا كانت تفتقد إلى الاساس القوي اللازم لقيام الدولة إلا أنها في نفس الوقت تعتبر من الدول القيادية في العالم **أمكن الاستفادة من** قائمة المراجع الواردة بها والإطلاع عليها في مصادرها الأصلية.

---

[1] محمد عبد الغني سعودي، أنجولا "دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستيرغير منشورة، قسم الجغرافيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ،جامعة القاهرة ،1974م .

[2] فاطمة مصطفى أحمد ،جمهورية جنوب أفريقيا " دراسة في الجغرافيا السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ،القاهر ،1994م

3- تشاد – دراسة في الجغرافية السياسية (مها صالح ، 2003م) [1]:

هدفت هذه الدراسة إلى تشريح الدولة سياسياً من خلال التعرف على مقوماتها الطبيعية والبشرية والاقتصادية، وتأثير ذلك على وزنها السياسي، كما هدفت إلى رسم صورة واضحة المعالم لدور الظروف الجغرافية في البناء البشري والأحوال الاقتصادية وإنعكاساتها على الدولة قوةً أو ضعفاً .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج نذكر منها ما يلي :

أ- إن تشاد تمتلك معادن ذات أهمية استراتيجية واقتصادية على الرغم من أنها غير مستغلة في الوقت الحاضر إلا أنها تنبئ بمستقبل أفضل إذا تمَ استغلالها الاستغلال الأمثل.

ب- إن المُناخ هو المسئول الأول عما تعرضت له تشاد من موجات جفاف متكررة وذلك من خلال التذبذب الحاد في معدلات الأمطار.

تمت **الاستفادة من** هذه الدراسة في معرفة الطبيعة الجغرافية في تشاد خاصة في الإقليم الصحراوي المجاور للحدود الليبية.

4- الحدود الليبية بين الأهمية الجيو استراتيجية ومستويات الحماية (الفراح، 2006)[2] :

هدفت هذه الدراسة إلى الوصول إلى نتائج موضوعية تكون معتمدة لدى الباحثين الجغرافيين وأيضا البحث عن رؤية جغرافية سياسية يظهر من خلالها الدور السياسي للحدود الليبية، كما هدفت هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة الحدود الليبية مكانياً وشكلياً.

تكمن أوجه التشابه بين الدراسة الحالية مع دراسة الفراح في استخدام المنهج التاريخي الذي يكشف عن حقيقة هذه الحدود وما يكتنفها من متغيرات، وإختلفت في الإطار المكاني فدراسة الفراح تناولت حدود ليبيا بشكل عام في حين أن الدراسة الحالية تناولت حد معين وهو الحدود الليبية الجنوبية مع تشاد.

استخدمت هذه الدراسة وحدات قياس لها، وهي مؤشر باوندوز الذي يساوي محيط الدولة على مساحتها، ومؤشر(بويس كلارك) لوصف الشكل، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها ما يلي:

أ- إن الحدود الليبية مرت ببعض المشكلات وعولجت وفق ترسيم متفق عليه .

---

[1] مها محمود صالح ، تشاد" دراسة في الجغرافيا السياسية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة ، 2003م .

[2] وسام علي الفراح، الحدود الليبية بين الأهمية الجيواستراتيجية ومستويات الحماية "دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافيا، مدرسة العلوم الإنسانية، أكاديمية الدراسات العليا، جنزور، 2006م .

ب- برغم صغر حجم سكان ليبيا وشدة الإنحدار الجيوبولتيكي لسكانها فإنها قد اسست علاقات دولية ثابتة مع دول الجوار؛ مما أتاح لها حدوداً آمنة وهذا الاستقرار وفر للدولة الليبية قوتاً ووزناً.

تمت **الاستفادة من** هذه الدراسة في معرفة مشاكل الحدود الليبية ونشأتها التاريخية، والنقد الموجه إلى هذه الدراسة أن إشكالية الدراسة لم تصاغ بشكل جيد فلابد للمشكلة أن تخدم عنوان البحث وتكون مصاغه في فلكه لأنها تؤثر بشكل أو بأخر على كل خطوات البحث الأخرى كما أنها تحدد نوع الدراسة وطبيعة المنهج.

5- الحدود السياسية للدول العربية في شمال إفريقيا (مسلم ،2006م)[1] :

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم القضايا والتساؤلات المتعلقة بنشأة هذه الحدود و تطورها

التاريخي، ومدى تأثير هذه النشأة على الوضع الراهن للحدود بين دول الإقليم ومستقبلها، وتطرق الباحث أيضاً إلى تحديد مدى ما يتمتع به وضع الحدود السياسية بين دول شمال أفريقيا من دقة في التحديد وسلامة في التخطيط ، كما هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الحدود السياسية في تحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية الشاملة بين دول شمال إفريقيا العربية.

تشابهت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في استخدام المنهج المورفولوجي الذي يهتم بدراسة الأبعاد الشكلية مثل موقع الظاهرة السياسية ومساحتها وحدودها، والإختلاف بين الدراستين يكمن في أن هذه الدراسة تدرس حد معين من حدود دول شمال إفريقيا.

تمَ **الاستفادة من** هذه الدراسة في معرفة مشاكل الحدود السياسية في شمال إفريقيا وكيفية نشأتها ومراحل تطورها .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

أ- أن حركة الكشوف الجغرافية وجهت أنظار الدول الاستعمارية إلى أهمية إقليم الدراسة بصفته إمتداداً طبيعياً لقارة أوروبا نحو الجنوب.

ب- كشفت دراسة مسلّم إلى أن هناك تشابه وأضح في طبيعة اسباب هذه المنازعات التي ترجع اسبابها اساساً إلى نشأة هذه الحدود.

[1] جابر رفاعي مسلم ،الحدود السياسية للدول العربية في شمال أفريقيا "دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستيرغيرمنشورة قسم الجغرافيا ، ص 87.

6- زامبيا دراسة في الجغرافيا السياسية (سعودي ،2006) [1]:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الظروف التي أدت إلى تخطيط حدود زامبيا حتى ظهرت بهذا الشكل الغريب وبموقع حبيس. كما هدفت لمعرفة الظروف الجغرافية لمناطق الحدود من حيث الموقع والموارد الطبيعية وتوزيع السكان، ومن نتائج هذه الدراسة أن زامبيا ذات الموقع الداخلي يجب أن تتجه نحو دولة خارجية لكي تخرج من عزلتها، وتقيم خطوط مواصلات لتعالج موقعها السياسي وهذا ما ينطبق تماماً على تشاد ذات الموقع الحبيس. **تَم الاستفادة** منها في طريقة تقسيم فصول الدراسة وتنظيم مباحثها.

7- ناميبيا دراسة في الجغرافية السياسية (درويش، 2006م)[2]:

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على عوامل القوة والضعف في الدولة ودراسة مقومات الدولة الطبيعية والبشرية، واستخلصت الدراسة عدة نتائج منها :

أن ناميبيا تطل على المحيط الأطلنطي غرباً بساحل طوله حوالي **1488** كم وهي بذلك تطل على ثاني أهم الطرق البحرية العالمية. تمَ الاستفاده منها كخلفية علمية للموضوع.

8- مشكلات الحدود السياسية لجمهورية الكنغو الديمقراطية (علي، 2010م)[3] :

تسعى هذه الدراسة لمعرفة طبيعة مشكلات الحدود السياسية في أحد أهم أقطار القارة الإفريقية من حيث خصائصها، أنواعها وأطوالها والأوضاع الجيوبولوتيكية المترتبة عليها العلاقات السياسية بين الدول المجاورة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها :

إن الاستعمار البلجيكي رسم الجغرافية السياسية لأرض الكنغو الديمقراطية وأعطاها شكلها الحالي لينهي استخدام التخوم السياسية بين الممالك الإفريقية التي كانت سائدة في القارة. أمكن **الاستفادة منها** في تتبع و دراسة التطور التاريخي للحدود السياسية بقارة افريقيا.

---

[1] محمد عبد الغني سعودي، زامبيا "دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، مهد البحوث والدراسات الأفريقية القاهرة، 1978م .

[2] منى على سيد درويش، ناميبيا"دراسة في الجغرافية السياسية "قسم الجغرافيا ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية ،جامعة القاهرة ،2006م .

[3] وليد نبيل علي، مشكلة الحدود السياسية لجمهورية الكنغو الديمقراطية" دراسة في الجغرافيا السياسية "، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، 2010م .

9- الحدود البرية الليبية غير المحددة – الحدود الليبية الجزائرية (المطردي،2012م) [1].

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاسباب الرئيسية التي كانت وراء عدم تحديد الحدود الليبية مع الجزائر وذلك بعد إنتهاء التصديق على أخر المعاهدات لتحديد تلك الحدود التي كانت في 1955م، كما هدفت إلى معرفة الواقع الجغرافي الطبيعي والبشري لهذه الحدود ومعرفة نشأة وتطور الحدود الليبية الجزائرية.

تشابهت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في إستخدام المنهج التاريخي الذي يهتم بتتبع نشأة الظاهرة ومبررات وعوامل وجودها ثم المراحل التطورية التي مرت بها، وجاء الإختلاف بين الدراستين في الإطار المكاني .

تَم **الاستفاده من** هذه الدراسة في كيفية ترتيب وتنظيم فصول الدراسة الحالية ومن قائمة المراجع والمصادر المذكورة. ومن أهم نتائجها ما يلي:

أ- توصلت هذه الدراسة إلى أن للعوامل السياسية الدور الأساسي في تأخر تحديد الحدود الليبية الجزائرية، وذلك عبر استعراض كافة المراحل السياسية التي مرت بها البلدين في الفترة التي حددت بها الدراسة منذ الحكم العثماني للمنطقة إلى عام 2012 م.

ب- أن وجود الموارد الطبيعية في الحدود بين البلدين والمتمثلة في النفط والغاز الطبيعي والمياه الجوفية فأنها لم تؤثر على عدم تحديد هذه الحدود بدليل عدم وجود أي إعتراض رسمي من أي الدولتين على استثمار الأخرى لهذه الموارد والتي تتمثل في

ج- استغلال الجزائر للنفط والغاز من الحوض المشترك مع ليبيا واستغلال الأخيرة للمياه الجوفية المشتركة بينهما.

النقد الموجه إلى هذه الدراسة أنها تتحدث عن حد معين من الحدود الليبية في حين أن الباحث قد خصص فصلا كاملا عن الحدود الليبية بشكل عام، حيث كان يجب أن يوظف هذا الفصل في توضيح ومناقشة صلب الموضوع وهو الحدود الليبية الجزائرية.

[1] حواء احمد المطردي، الحدود الليبية الجزائرية المحددة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، أكاديمية الدراسات العليا مصراته ، 2012م .

تاسعاً: المفاهيم والمصطلحات

1- الحد (Border):

يعرف الحد في المدلول اللغوي بأنه الحاجز أو الفاصل بين شيئين لتمييز أحدهما عن الآخر لكي لا يعتدي أحدهما على الآخر [1].

2 - الحدود السياسية (Political Boundaries):

هي تلك الخطوط الوهمية التي تظهر على الخرائط الجغرافية لتحديد مساحة الدولة وإقليمها الذي تمارس عليه سيادتها، وهي الحد الفاصل بين دولتين ونقطة الالتقاء بينهما [2].

3 - الحد الدولي (International Boundary):

المعنى القانوني هو الخط الذي يحدد المدى الذي تستطيع الدولة ممارسة سيادتها فيه، ويفصل بين سيادة هذه الدولة والدول الأخرى المجاورة ، أي أنه يشير إلى تلك الخطوط المرسومة التي تفصل بين إقليمين أو بالأحرى ما بين سيادتين متجاورتين [3].

4 - الحدود البرية (Land boun dory):

وهي التي تمتد مساراتها فوق اليابس لتفصل بين مساحات أرضية تابعة للدول الواقعة على جانبيها وهي أكثر أنواع الحدود تحركا بفعل العمليات العسكرية بين الدول [4].

5- الحدود الهندسية (Engineering Boundaries):

وهي التي تسير في خطوط مستقيمة دون النظر إلى الظاهرات الطبيعية أو البشرية التي تقطعها وعادة ما تكون ملتزمة بخطوط طول ودوائر عرض معينة [5].

(1) صلاح عبد الجبار عيسى ،أسس الجغرافية السياسية ، ط 3، جامعة المنوفية، 2002م، ص 112 .
(2) نفس المرجع السابق، ص111.
(3) نادية عبد الفتاح عشماوي، دور محكمة العدل الدولية في تسوية نزاعات الحدود الأفريقية ، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الدراسات الأفريقية ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ،2010 ، ص9 .
(4) صلاح عبد الجبار مرجع سبق ذكره،2002 ، ص118.
(5) فايز محمد العيسوي ،الجغرافية السياسية المعاصرة ، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،2004 م ، ص 184.

6 – نزاع الحدود (Boundary Dispute):

يعني بالمفهوم القانوني أنه خلاف ينشأ بشأن مسألة تتعلق بالقانون أو بوقائع معينة، أو تنازع يتعلق بوجهات نظر قانونية [1].

7 – النزاع الإقليمي (Territorial Dispute):

هو الخلاف الذي ينشأ بسبب ادعاءات سيادة متعارضة على إقليم ما بين دولتين أو أكثر [2].

8 – الحدود الطبيعية (Natural boundaries):

هي الحدود التي يتم رسمها على اساس مظهر طبيعي واضح مثل السلاسل الجبلية أو مجاري الأنهار أو المستنقعات أو الصحاري [3].

9 – معاهدة (Treaty) :

قد يصدر أتفاق الدول حول الحدود على عدة أشكال مختلفة، فيما يتفق عليه الطرفان المعنيان بذلك، وأي كانت الصيغة التي إتخذتها الدولتان فلا تتأثر في الإتفاق بذاته، فقد يتم في شكل معاهدة (Treaty) أو ميثاق (Convent) أو إعلان (Declaration) أو بروتوكول (Protocol) [4].

10 – الموقع الاستراتيجي (Strategic Location):

يقصد به الموقع الذي يضيف للمنطقة التي تسيطر عليه ميزة عسكرية وسياسية و اقتصادية عن منافسيه[5].

11 – اتفاقية (treaty):

هي السند القانوني لإنشاء خطوط الحدود بين دولتين أو أكثر وتستمد الإتفاقية قوانينها وحجيتها من الموافقة المتبادلة للأطراف الموقع عليها بعد إقرار شروط الإتفاقية من السلطات التشريعية في الدول أطراف الإتفاقية [6].

---

(1) نادية عبد الفتاح ، مرجع سبق ذكره ، ص9.

(2) نفس المرجع السابق، ص10.

(3)فايز محمد ، مرجع سبق ذكره ،2004، ص 174 .

(4) حواء احمد المطردي ، الحدود الليبي الجزائرية المحددة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، أكاديمية الدراسات العليا ، مصراته ،2012م .

(5) **فايز محمد، مرجع سبق ذكره،2004، ص 47 .**

(6) صلاح عبد الجبار، مرجع سبق ذكره،2002، ص113.

12 – تعيين الحدود (Demarca tion):

وضع خط الحدود الموصوف كتابة على الورق – على الطبيعة وتعريفه بقوائم الحدود أو أية علامات أخرى تميزه وتحدده [1].

عاشراً: الصعوبات التي واجهت الدراسة

واجهت هذه الدراسة جملة من الصعوبات أهمها ما يلي :

1– تردي الأوضاع الأمنية في ليبيا أحد أهم هذه الاسباب التي أعاقت الباحث للقيام بزيارة ميدانية لمنطقة الدراسة.

2– من أكثر الصعوبات التي واجهت الباحث التحيز لدى بعض الكتاب لإتجاهاتهم وآرائهم بخصوص هذه القضية، خاصة وأن معظم من كتب عن هذه القضية ليسوا من الكتّاب الليبيين ومن هنا يأتي دور الباحث في إظهار الحقيقة العلمية المجردة.

3– صعوبة التنقل والبحث عن المعلومات، خاصة وأن البلاد تمر بأوقات عصيبة أمنياً وتغيرات سياسية حالة دون الحصول على المعلومات بالسرعة المطلوبة مما أطال زمن البحث .

(1) جابر إبراهيم الراوي، الحدود الدولية – ومشكلة الحدود العراقية – الإيرانية ، القاهرة ، المطبعة الفنية الحديثة ، 1970م ، ص91 .

الفصل الثاني

الخصائص الجغرافية الطبيعية و البشرية(لشريط أوزو) للحدود الليبية التشادية

- **تمهيد**

أولا / الخصائص الطبيعية :

1 – الموقع

2 – جيولوجية المنطقة

3- مظاهر السطح

4 – المُناخ

5- الموارد المائية

6 – التربة والنبات الطبيعي

7 – الموارد المعدنية

ثانياً / الخصائص البشرية :

1-السكان

2-الأنشطة الاقتصادية

تمهيد

تمثل الحدود الجنوبية لليبيا والتي تشترك فيها مع تشاد إحدى نتائج الأثر السلبي للمستعمر لما شهدته هذه الحدود من تذبذب مستمر تأرجحت فيه ما بين الشمال والجنوب حسب قوة الضغوط السياسية الآتية من الجنوب أو المبذولة من الشمال. ولم يكن الموقع الجغرافي للإقليم وحده الذي يفسر إهتمام الدول الغربية فقد كانت هناك أيضا ثروات طبيعية متمثلة بما تملكه من مخزون مهم من ثروات وطاقات تشكل المرتكزات الاساسية لمختلف الصناعات وخاصة النفط والغاز الطبيعي واليورانيوم، كما تتألف المنطقة من وحدة جغرافية وبشرية مميزة.

ـ الحدود الليبية مع دول الجوار

يمتد الخط الحدودي مع ليبيا وجاراتها الست من منطقة على شاطئ البحر المتوسط شمال رأس أجدير (أقصى شمال غرب ليبيا) إلى نقطة على شاطئ البحر المتوسط شمال السلوم (أقصى الشمال الشرقي) ماراً بنقطة قرب (غدامس) إلى نقطة قرب (غات) ومنها إلى منفذ (تخرخوري) وممر(أناي) وقارة (ذروة الجمل) ثم إلى منطقة جنوب (التومو) فنقطة تقاطع $00\ 15^{0}$ شرقاً مع متوازية $00\ 23^{0}$ شمالاً ثم $00\ 16^{0}$ شرقاً مع مدار السرطان ($27\ 23^{0}$ شمالاً) ونقطة تلاقي $00\ 24^{0}$ شرقاً مع متوازية $30\ 19^{0}$ شمالاً، ونقطة تلاقي $00\ 24^{0}$ شرقاً مع متوازية $00\ 20^{0}$ شمالاً ، ثم نقطة تلاقي $00\ 25^{0}$ مع متوازية $00\ 20^{0}$ التي يخترق الخط بعدها بحر الرمال على $00\ 25^{0}$ شرقاً حتى ممر "وليامز " ثم ممر "مناسيب" إلى نقطة في منطقة (خليج السلوم) نقطة "باكن بوينت"[1].

أ- **تونس:** يبلغ طول الحدود 475.2 كم وقد تم تخطيطها بمقتضى إتفاقات- 1956م بين فرنسا و المملكة الليبية، ويلاحظ أنه لا توجد نزاعات حدودية برية بين البلدين.

ب- **الجزائر:** يبلغ طول الحدود بين الدولتين نحو 976كم، الحدود غير مخططة في معظم أجزائها باستثناء جزء تم تخطيطه أبّان الحقبة الإستعمارية في عام 1911 م ، ويذكر أنه قد تم الإتفاق عام 1956 م بين فرنسا (المسئولة عن إدارة الجزائر) والمملكة الليبية على تعيين الحدود بين الجانبين وأبرمت اتفاقية بهذا الشأن في عام 1957 م وعلى الرغم من إبرام اتفاقية 1957 م بشأن تعيين الحدود بين الدولتين إلا أن ليبيا تأخرت كثيراً في تشكيل لجنة مشتركة لتخطيط الحدود بين الدولتين كما نازعت في شرعية إتفاق 1957 م استناداً إلى عدم عرضها على البرلمان الليبي. وعلى صعيد

[1] **وزارة الخارجية، لجنة الحدود، دراسة تحليلية خرائطية موجزة عن الحدود الليبية التشادية، طرابلس، 1995، ص 1.**

آخر فإن بعض نقاط الحدود بين الدولتين في حاجة إلى التوضيح لاسيما النقطة الحدودية الثلاثية التي تشترك فيها كل من ليبيا – الجزائر – النيجر.

ج- **مصر**: طول الحدود بين الدولتين 1108.8كم معينة، ولكن المخطط منها نحو 416كم فقط ويتطلب إدخال عملية تخطيط الحدود إجراء مسح دقيق للمنطقة، وقد يشمل إدخال بعض التعديلات في المناطق الحدودية، ومنذ الخمسينات لا توجد نزاعات بين الجانبين، ولكن في الأربعينات (1946 – 1949 م) أبدت مصر بعض المطالب إتجاه مناطق محددة هي واحتي بردية والجغبوب وإرتبطت إثارة هذه المسألة بقضايا سياسية في غالب الأحوال.

د- **تشاد:** طول الحدود بين الدولتين يبلغ 1048كم وهي معينة إلا أنها تفتقر إلى التخطيط ويستند التعيين بالاساس إلى الإتفاقيات المبرمة عام 1925 م بين القوى الاستعمارية بالمنطقة (إيطاليا – فرنسا) وكذلك معاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين فرنسا والمملكة الليبية عام1955م، وقد نشأ نزاع بين الدولتين حول شريط حدودي مساحته 114 ألف كم^2 والمعروف باسم شريط (أوزو) وفي عام 1973 م دخلت القوات الليبية قطاع (أوزو) ثم أعلنت ضم الإقليم إليها الأمر الذي ظل محل رفض من حكومة تشاد، وفي 31 / 8 / 1989 م تمَ الإتفاق على تسوية النزاع بين الجانبين بالطرق السلمية والإلتزام بطرح النزاع على محكمة العدل الدولية في حالة الفشل في التوصل إلى حل ثنائي بالمفاوضات، وقد تم عرض النزاع على محكمة العدل الدولية حيث قضت لصالح تشاد وأحقيتها في قطاع (أوزو) وذلك في حكم المحكمة الصادر في 3 فبراير1994م.

هـ- **السودان:** يبلغ طول الحدود نحو 380.8كم وقد تم تخطيط الحدود عام 1934 م على يد لجنة مصرية – بريطانية – إيطالية إلا أن التخطيط جاء مشوها بعيوب عملية تستدعى إعادة النظر فيه لمراعاة اعتبارات عملية، وليست هناك نزاعات حدودية بين الدولتين، ومع ذلك فإنه من المتوقع قيام منازعات حال إكتشاف ثروات معدنية على جانبي الحدود.

و- **النيجر**: يبلغ طول الحدود بين الدولتين نحو 352كم، وأن كانت معينة إلا أنها غير مخططة ومع ذلك فإن عدم التخطيط لا يمثل مشكلة كبيرة للاعتبارين التاليين: أن الخط الحدودي واضح بمقتضى الممارسة اليومية. كذلك أن التخطيط بمعناه التقليدي غيرمجدي في هذه المنطقة الحدودية التي تتسم بالكثبان الرملية المتحركة. على الرغم من عدم وجود ادعاءات أو مطالب حدودية بين

الدولتين إلا أن عدم دقة التعيين والافتقار إلى التخطيط أديا إلى سهولة استغلالها لإثارة مشكلات عبر الحدود لاسيما أتجاه النيجر[1].

أولاً : الخصائص الطبيعية:

تؤثر الخصائص الطبيعية على كافة أوجه الحياة البشرية بإقليم (أوزو) و ما يبذله الإنسان من جهد ومال لأستغلال هذه العناصر الموجودة فيه، كما تلعب هذه الخصائص دوراً كبيراً في نشوء الإقليم وتطوره الوظيفي، و يمكن عرض أهم هذه الخصائص حسب الآتي :

1- الموقع : أ/ الموقع الفلكي :

تمتد منطقة الدراسة عبر النقاط الثلاثة بين ليبيا والسودان وتشاد من النقطة(Y) عند تقاطع خط طول 24^0 شرقاً مع دائرة عرض $30^o.´19$ شمالاً، لتتجه بخط مستقيم نحو الشمال الغربي إلى أن تلتقي بنقطة تقاطع مدار السرطان مع خط طول 16 شرقاً النقطة(X) ثم تتجه بخط مستقيم من تلك النقطة نحو الجنوب الغربي حتى تلتقي بنقطة تقاطع خط طول 15^0 شرقاً مع دائرة عرض 23^0 شمالاً، تصنع هذه النقاط خطا منكسرا من جزئين، الأول من النقطة (Y) على الحدود الليبية السودانية إلى النقطة (X) الواقعة على مدار السرطان طوله حوالي 950 كم، والثاني من النقطة (X) إلى النقطة(Z) نقطة نهاية خط حكم المحكمة، وطوله حوالي 113 كم، أي بطول إجمالي قدرة 1063 كم تقريبا [2] خريطة(1).

ب – الموقع الجغرافي و الموضع:

يأخذ القطاع اسم مستوطنة أوزو التي تقع على إرتفاع 1024م فوق مستوى سطح البحر في الجزء الشمالي من منطقة (بوركو – إنيدي – تيبستي) (بيت) ويغطي الشريط مساحة تبلغ 114000كم^2. حيث يمتد إلى الجنوب الشرقي لمسافة 960 كم من الحدود الشرقية للنيجر إلى الحدود الغربية للسودان[2] (أوزو) القرية الأم لكل قرى المنطقة الحدودية بحكم موقعها المتوسط تبعد عن (واو الكبير) جنوباً بمسافة 300كم وعن معطن (السارة) من ناحية الجنوب الغربي بنفس المسافة وعن مدينة (سبها) من ناحية الجنوب الشرقي500 كم[3]، يحدها من الشمال منخفض (مرزق) ومن الغرب (بورنو) في النيجر ومن الجنوب محافظة (تشانيم) التشادية وإلى الشمال من

---

(1) مها محمود صالح، تشاد "دراسة في الجغرافيا السياسية" رسالة ماجستير غير منشورة قسم الجغرافيا ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة، 2003م ص 278-280 .

(2) وزارة الخارجية، لجنة الحدود، ملف وثائق من حكم المحكمة 1994م ، طرابلس.

(3) ناجي مسعود حرير، أوزو كما في خاطري ، ط1 ،2002 ، ص22.

(بوركو وأنيدي) يكمن في الصحراء واحة (الكفرة)على بعد 480 كم إلى الشمال من قطاع (أوزو)[1]، خريطة (2).

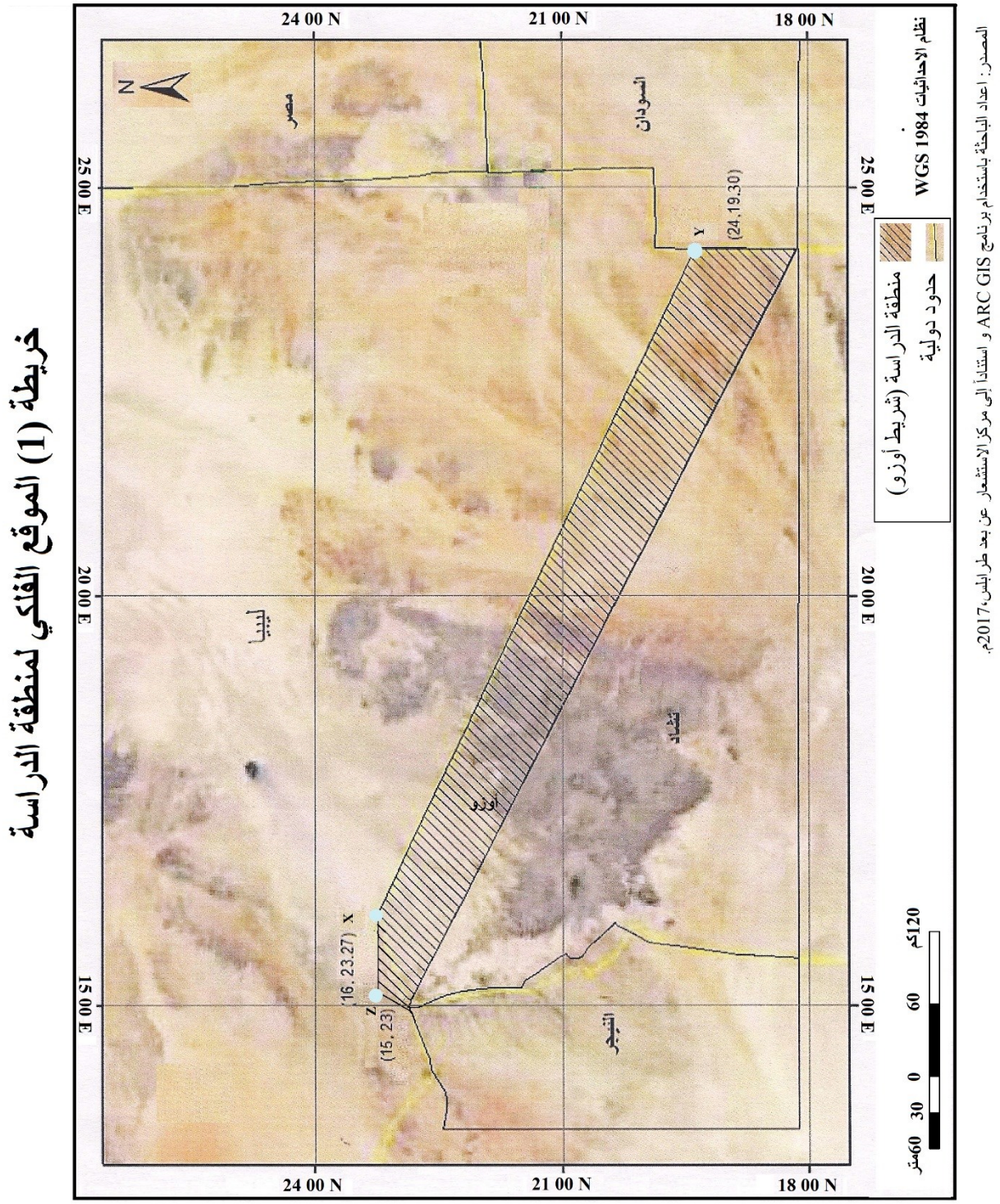

[1] **Advantages and Disadvantages of the colonization of Libya for lately By Walters zapotoczny,p6 -8.**

خريطة (2) الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة

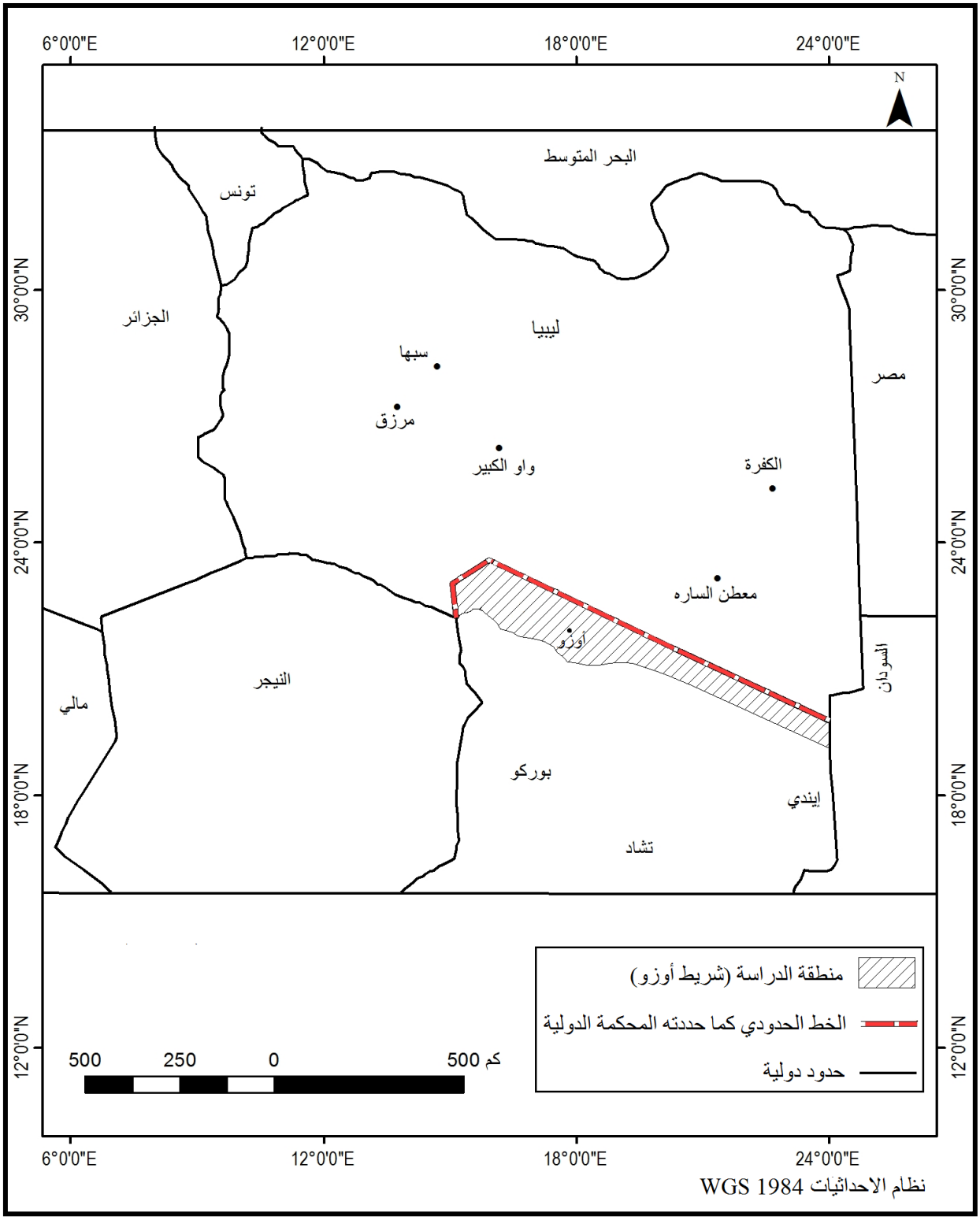

المصدر :اعداد الباحث باستخدام برنامج ARC GIS واستناداً إلى: أ- مصلحة المساحة، الاطلس الوطني،1978،ص13. ب- الخريطة المرفقة مع حكم محكمة العدل الدولة بشأن فض النزاع الحدودي بين ليبيا و تشاد على شريط أوزو الصادر في لاهاي 1994/2/3م.

قريـة (أوزو) قريـة نائيـة فـي أقصـى الجنـوب الليبـي تتموضـع علـى مكـان منـخفض نسـبياً عـن الأراضـي المحيطـة بـه، حيث تحيطها الجبال من كل الأطراف لاتصل إليها إلا عبر طريق واحد خلال ممر جبلي يصل عند نهايته إلى قرية تربض في مجال منفتح فسيح وسط ثلاثة جبال سوداء شاهقة ويعتبر مجرى الوادي المنفذ الوحيد الذي من خلاله يمكنك الوصول إلى قرية (أوزو) حيث يشكل حلق الوادي مسلكاً مخيفاً طويلاً عميقاً يتسع أحيانا ويضيق أحيانا أخرى وسرعان ما ينفرج من جديد بعد عبور النتوءات وتعرجات أقدام جبال تتقارب وتتباعد أحيانا تاركه سيوفاً عاتية من الرمال ومن الأحجار الصماء المتناثرة في أرض جرداء [1].

2- جيولوجية المنطقة:

حوض منطقة (أوزو) إمتداد جيولوجي وطبوغرافي طبيعي لحوض (مرزق) فالمصبات جميعاً تنحدر شمالاً بالنسبة للأودية الآتية من وسط سلسلة جبال (تيبستي) والتي تنقسم منها سلسلة جبال (أوزو) شمالاً[2] تظهر بمنطقة الدراسة تكوينات جيولوجية سطحية متداخلة ممتدة من الزمن الأول إلى الزمن الرابع حيث ترجع أقدم التكوينات إلى عصر ما قبل الكمبري خريطة(3).

شهدت سلسلة جبال (تيبستي) فترتين بركانيتين كبيرتين واحدة في الزمن الجيولوجي الثالث ويرجع عمرها إلى حوالي 70 مليون سنة، والثانية في الزمن الجيولوجي الرابع أي منذ ظهور أول البشر وقد نشأت براكين من الطبقة السفلية البلورية القديمة، وعندما تهب عاصفة رملية فإن القمم التي يبلغ ارتفاعها نحو 3000 متر تصبح غير مرئية حتى من مكان قريب .[3]

حدث هذا النشاط البركاني أثناء العصر الجيولوجي الاوليجوسيني واستمر حسب المناطق حتى العصر الجيولوجي الهولوسيني ولازال يظهر حتى الآن في شكل حفر بركانية تتصاعد منها الأبخرة والينابيع الساخنة وحمامات الطين وأيضا خزانات الصودا والكبريت ، كما شكلت ظاهرة التآكل أبرا بركانية وأودية عميقة تجري في أعماقها جداول مياه بتدفق غير منتظم [4].

وتعود الرواسب المتكونة من الآبار الإرتوازية إلى الزمن الجيولوجي الرابع في صورة كثبان رملية ثابتة، وسلسلة جبال (تيبستي) التي تمثل صخور القاعدة الاساس الصخري لها مع غطاء من الصخور البركانية يرجع إلى الزمنين الثالث والرابع حيث الصخور القارية من البازلت وغيره من الصخور البركانية المكللة لقمم التلال وتمثل قمة (ايمي كوسي)(Emikoussi) وهضبة (أنيدي) في الشمال الشرقي ويبلغ إرتفاعها 3415كم(Ennedi) والتي تشكلت من طبقات الزمن الأول ويسود

---

(1) ناجي حرير، مرجع سبق ذكره ،2002، ص 13 .

(2) نفس المرجع السابق، ص 29.

(3)هلموت كانتر ، ليبيا دراسة في الجغرافية الطبية (تر) عبد القادر مصطفى المحيشي ، مركز جهاد الليبيين"سلسلة الدراسات المترجمة (39) ، 2002م . ص 94-95.

(4) عثمان المثلوتي (تر) ، التبو بيئتهم وتاريخهم وثقافتهم ، مركز الدراسات التباوية، 2016 ، ص 11

خريطة (3) التكوينات الجيولوجية لإقليم أوزو

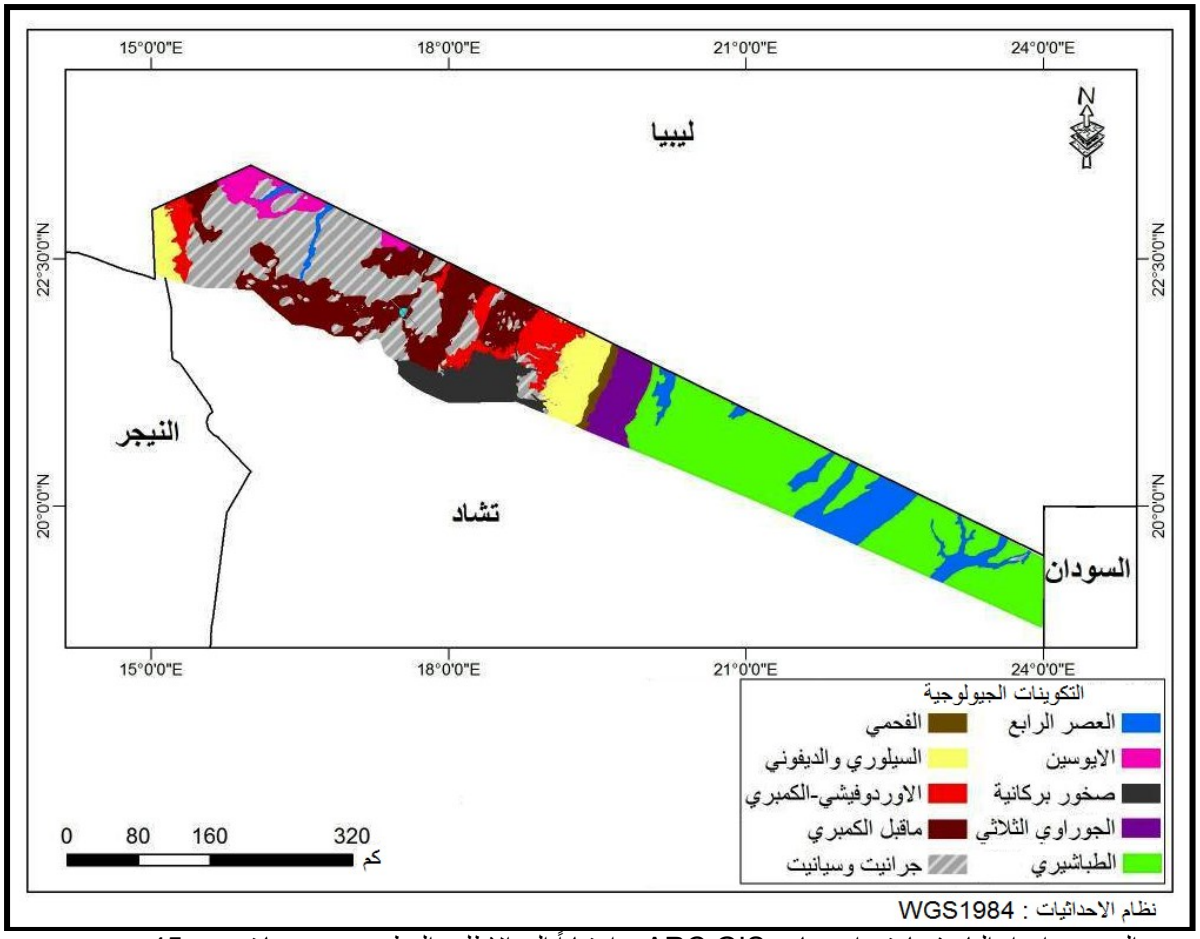

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج ARC GIS و استناداً إلى الاطلس الوطني، مرجع سابق، ص 45.

تكوينها الحجر الرملي [1] و يمتد سرير (تيبستي) مع سهل السرير المتموج العريض ذو اللون الأبيض المشرب بالصفرة فوق حجر جيري من عصر الأيوسين إلى نقطة بداية السفح المسنن الخشن لجبال تيبستي وينتهي في الشرق عند النجود البازلتية التي تدفقت من لسان الدهوني (Dohone) من حقب الحياة القديمة (بلورات ،إردواز،صوان) حتى الزمن الايوسيني المترسب أمامه ويبرز في الوسط تقريباً هضاب الأحجار الجيرية التي ترتفع نحو 40 متر وتحيط بها صخور من جص وحزام من تراب المارل.

والجدير بالذكر إنه لا تزال تؤثر إنزلاقات الزمن الثالث في الجبال الجنوبية، حيث تكونت الترسبات التي تسببت في إرتفاعات موضعية، وتمثلت الصخور الرسوبية في الجنوب من حجر رملي ومارل من أزمنة الحياة القديمة والعصر النوبي وفي شكل صخور بركانية حديثة، وتحتوي الصخور الرسوبية من الطباشيري الأعلى وعصر البليوسين والأيوسين على ترسبات نفطية كبيرة

(1) مها محمود صالح ، مرجع سبق ذكره، 2003، ص 18.

كما أكدت أعمال الحفر العديدة في طبقات الحجر الرملي من الإردوفيشي إلى الزمن الثلاثي وجود النفط [1].

3- مظاهر السطح:

تتسم مظاهر السطح في إقليم (أوزو) بالمظهر الصحراوي، حيث يشتمل الجزء الغربي من قطاع (أوزو) على الحافة الشمالية (لتيبستي) المكون من الصخور البازلتية، و يبلغ متوسط إرتفاعها 1500م ويصل أقصى إرتفاع لها إلى أكثر من 2000 متراً في الجنوب الغربي خريطة (4)، والجنوب الشرقي مائلا تدريجاً حيث يبدو تفاوت التضاريس واضحاً، ويتميز بالوديان العميقة الطويلة والحفر والهضاب، وتحتوي المنطقة على عدد من الآبار والينابيع والواحات الصغيرة، على الرغم من أن بعض الكتلة تقع داخل قطاع (أوزو) وجزء صغير منها يقع ضمن أراضي ليبيا، و إلى الشمال من الكتلة يمتد سهل واسع ذو رمال مسطحة حيث سرير(تيبستي) شمال قطاع (أوزو) وجنوب وشرق الكتلة تقع (بوركو) وهي منطقة تتميز بالنتوءات الحادة والهضاب الرملية، و تنتشر بها بعض المستنقعات الصغيرة وخطّان من الواحات يقابلان زاوية يمينية، الخط الأول يمتد شرقاً جنوب شرق حوالي 73.6كم إلى (فايا لارجو) عاصمة "بيت"، أما الخط الآخر فهو يمتد إلى الشمال الشرقي على طول الحافة الجنوبية الشرقية من كتلة (تيبستي) وفي الغرب والشمال الغربي عندما يقترب من الكتلة تصبح الأرض أكثر قسوة وأكثر جفافاً تصاعدياً تدريجياً في سلسلة من السهول المسطحة الهائلة من الرمال الصلبة، و تشمل المناطق الجنوبية الأكثر خصوبة في (بوركو) ولاسيما (مورتشا) (وجوراب وإغولي) وجنوب شرق (بوركو) هو (أنيدي) التي تحتوي على الحافة الشرقية من قطاع (أوزو) وكتلة (انيدي) أصغر وأقل من كتلة (تيبستي) وتضم هضبتين تفصلهما الوديان في الشرق والغرب وفي الشمال خاصة، ثم تنحية التضاريس من خلال التعرية تاركاً خليطاً من الممرات والكهوف والهضاب الصغيرة جنوب (أنيدي) وفي الشمال حيث سلسلة من الهضاب الصغيرة ترتفع فوق الأراضي القاحلة التي تصل إلى الصحراء الليبية والتي تمتد من هناك حتى الكفرة. و بالتالي فأن قطاع (أوزو) يتكون عموماً من تضاريس صخرية شديدة الجفاف تتخللها آبار وواحات في بعض الأحيان وتتميز في طرفيها بأراضي مرتفعة[2].

4 – خصائص المُناخ:

يعتبر المُناخ من المقومات الاساسية للاستيطان البشري، حيث أن الظروف المناخية المناسبة تعد عاملاً اساسياً لراحة الانسان الجسدية والذهنية ودافعا للعمل والإنتاج، ويكون ذو أهمية واضحة من

(1) هلموت كانتر، مرجع سبق ذكره،2002، ص 68.

(2) Advantage and disadvantage of the colonization of Libya for Italy by Walters .Zaotpczny .zapoloczny.P6-8

خريطة (4) مظاهر السطح لإقليم أوزو

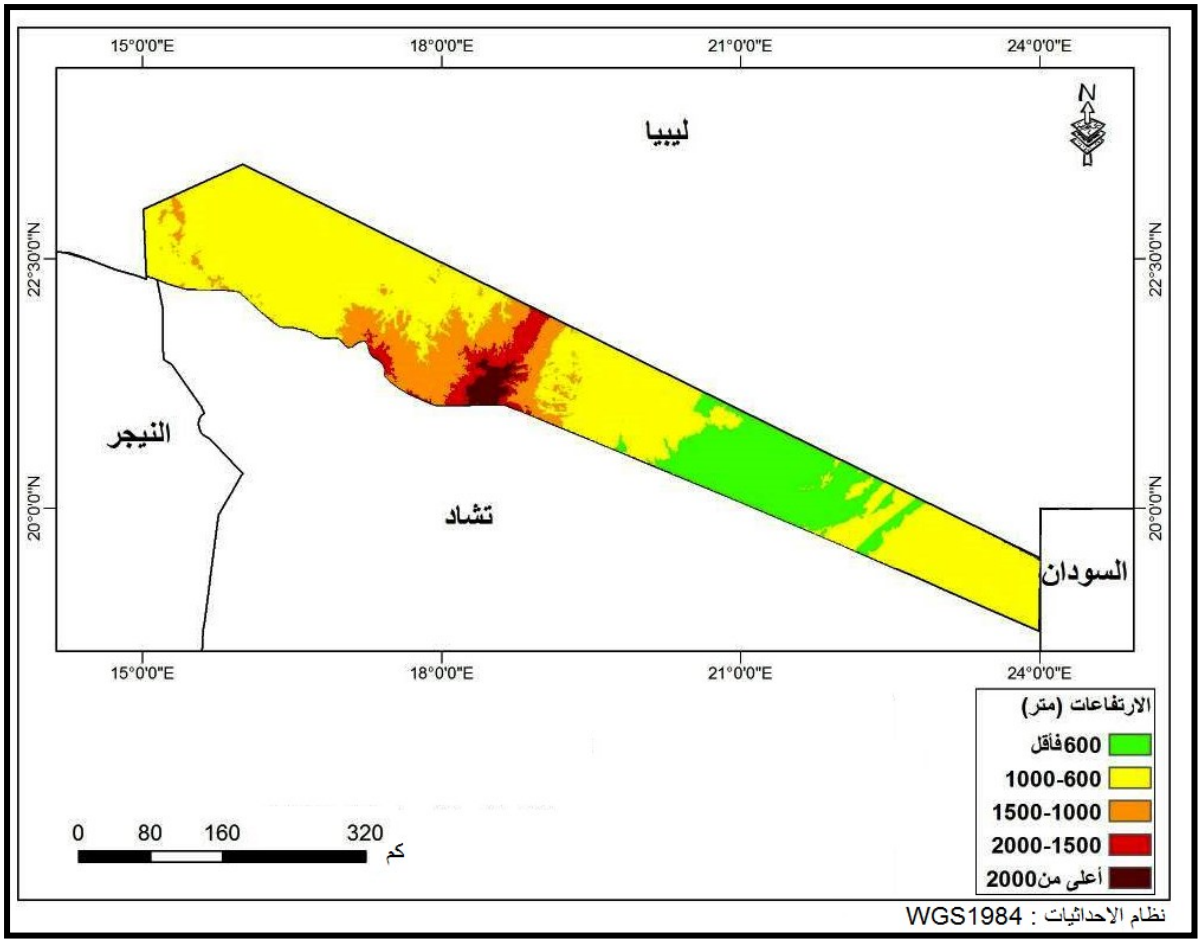

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج ARC GIS و استناداً إلى، الأطلس الوطني، مرجع سابق، ص43.

خلال تأثيره المباشر والغير مباشر على التربة والحياة النباتية. و يمكن تناول عناصر المُناخ السائد بمنطقة الدراسة حسب الآتي:

أ – الحرارة :

يتميز المُناخ عادة في المناطق الصحراوية بشتاء وصيف مع فترات إنتقالية قصيرة في مارس وأكتوبر وتتصف شهور الشتاء بدرجات حرارة دافئة خلال النهار ومنخفضة أثناء الليل باردة[1]، وتتأثر منطقة (أوزو) مناخياً بحزام الحرارة الاستوائي لقربها من خط الصفر حيث يتراوح معدل درجة الحرارة فيها بين15 °م خلال فصل الشتاء و47 °م في فصل الصيف، وتكون ساخنة مثيرة للغبار نهاراً باردة نسبياً ليلاً[1].

تدخل منطقة الدراسة بالكامل في المنطقة المدارية الشمالية حيث يغلب عليها الحرارة الشديدة أغلب شهور السنة، و يبلغ متوسط الحرارة السنوي في فايا لارجو 28.5 °م ، ويصل في ابشة إلى

[1] هلموت كانتر، مرجع السابق، 2002، ص 84 .

[1] ناجي مسعود حرير، أوزو كما في خاطري، مرجع سابق،2002، ص 31.

28.9°م جدول(1)، كما أن المنطقة عرضةٌ لتأثير كل من المرتفعين الجويين الدائمين، وهما المرتفع الجوي فوق المداري الشمالي الذي يتمركز بالقرب من مدار السرطان، والمرتفع فوق المداري الجنوبي الذي يتمركز بالقرب من مدار الجدي، بالإضافة إلى وقوعها تحت تأثير المنخفض الاستوائي الذي يقع حول خط الاستواء، و تغلب على الإقليم الظروف القارية من حيث سيادة الجفاف وتطرف درجات الحرارة[2].

سبقت الاشارة إلى أن الإقليم يقع في المنطقة المدارية المعروفة بحرارتها الشديدة، إلا أن الكتل التضاريسية الرئيسية (تيبستي وإنيدي) تعمل على خفض درجات الحرارة عند هاماتها العليا بسبب الإرتفاع، وأيضا رياح الهارماتان التي تهب صيفاً على إقليم(بوركو إنيدي وتيبستي)[3].

جـدول (1) متوسطات درجات الحرارة العظمى والصغرى

لشهري يوليو و يناير و المتوسط السنوي في بعض المناطق الليبية والتشادية

الشهور / المحطة	يوليو			يناير			المتوسط		المعدل السنوي
	العظمى	الصغرى	المتوسط	العظمى	الصغرى	المتوسط	العظمى	الصغرى	
أبشه	34.5	22.8	28.6	26.0	6.0	16	37.0	20.9	28.9
فايالارجو	41.3	25.0	33.1	27.6	3.2	15.4	36.3	20.8	28.5
غات	39.9	25.1	32.5	20.1	3.9	12	31.8	16.4	24.1
مرزق	41.3	18.9	30.1	22.4	1.7	12	35.6	10.6	23.1

المصدر: عمل الباحث إستناداً إلى بيانات المركز الوطني للأرصاد الجوية، قسم المُناخ ، طرابلس، (بيانات فايالارجوو أبشه) عبد الله بخيت، مرجع سبق ذكره، ص 140. البيانات لعشرين سنة على الأقل.

يتضح من الجدول (1) أن المعدل السنوي لدرجة الحرارة يصل في كلٍ من(أبشه و فايالارجو) إلى 28.9 °م و 28.5 °م على التوالي، بينما ينخفض عن ذلك في (غات و مرزق) إلى 24.1 °م و 23.1 °م على الترتيب شكل (1)، والسبب في زيادة المتوسط السنوي في (أبشه وفايالارجو) يرجع إلى الموقع بالنسبة لدوائر العرض، حيث تزداد كثافة الإشعاع الشمسي بالإتجاه نحو خط الاستواء و يبلغ الفارق في المتوسط الحراري السنوي بين (غات و فايالارجو) 4.4 °م، و يرتفع الفارق إلى 5.8 °م بين (أبشه ومرزق) إن التقارب مع وجود الفارق السابق في متوسطات الحرارة يرجع إلى سيادة الظروف الصحراوية، والقارية وإنخفاض الرطوبة النسبية، وندرة الأمطار وقلة الغطاء النباتي بهذه المناطق.

[2] عبد الله بخيت صالح, جغرافية تشاد, ط1, القاهرة,مكتبة بورصة الكتب للنشر، 2012م ، ص 138.
[3] المرجع السابق، ص 139 .

شكل (1) المتوسطات السنوية للحرارة بـ(°م) في بعض المناطق الليبية والتشادية

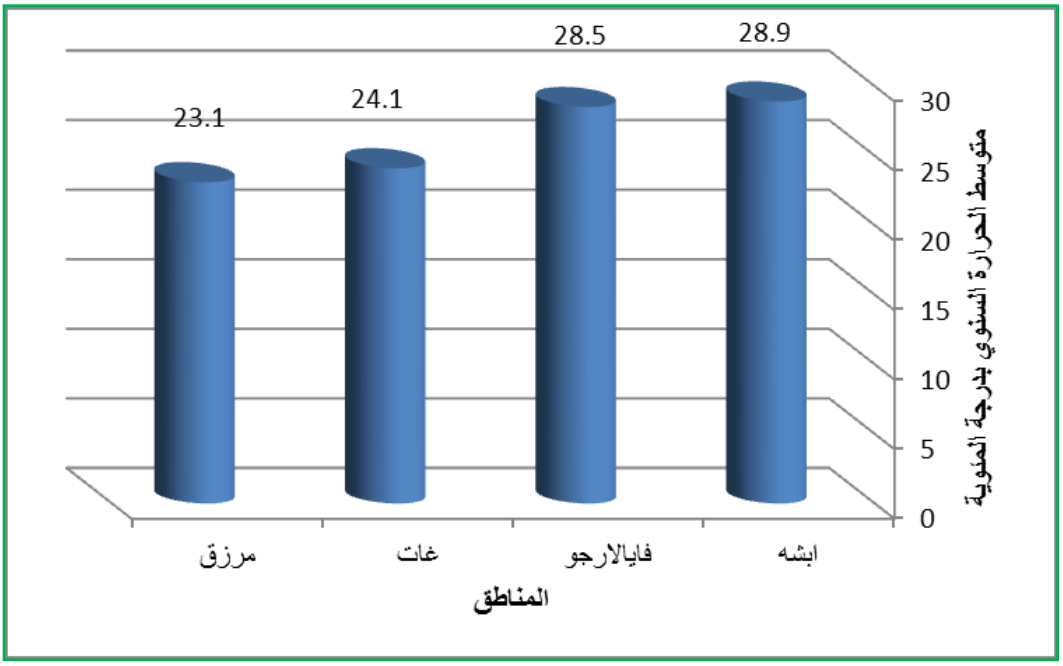

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول(1).

ب- الرياح:

تختلف الرياح التي تهب على منطقة الدراسة من حيث الإتجاه و السرعة، فمن حيث الإتجاه نجد أن الرياح السائدة في فصل الشتاء هي الرياح الغربية الجافة، مسببة في إثارة الأتربة والغبار كما تتسبب في خفض درجات الحرارة كثيراً أثناء الليل[1]، و تسود الرياح التجارية الشمالية الشرقية و الشرقية خلال فصل الصيف وتكون درجة الحرارة ما بين(35- 40 °م) و تتراجع في المساء ما بين(25 °م-28°م) وتنشط رياح القبلي في أوائل الصيف و تكون محملة بالأتربة و الغبار و تسبب في رفع درجات الحرارة وخفض نسبة الرطوبة حيث ترتفع درجات الحرارة إلى 45 ° بل 50 ° و تصل إلى 55 °م أحيانا [1] أما من حيث السرعة تختلف سرعتها من شهر إلى آخر وتبلغ أكبر سرعة لها في فصل الصيف وتقل في فصل الشتاء [2].

ج- الأمطار:

يشغل شريط (أوزو) مساحة من شمال تشاد، يندرج تحته ثلاثة ولايات (بوركو وأنيدي وتيبستي) ويعتبر المطر العنصر المناخي المؤثر على النشاط الزراعي والرعوي في الإقليم وكمية الأمطار في الإقليم منخفضة وأمطاره غير منتظمة قصيرة في الغالب والتي نادرا ما تستمر لأيام قليلة

(1) سعيد عبد الرحمن الحنديري, تطور الحياة السياسية في تشاد – منذ الإحتلال الفرنسي حتى نهاية حكم تمبلباي, ط1, بنغازي, دار الكتب الوطنية ،1998م، ص17 .

(1)هلموت كانتر، مرجع سبق ذكره،2002، ص84-86.

(2) https://www.nationalgeographic.org/encyclopedia/desert/

تنخفض صوب الجنوب الشرقي وأشهر الصيف الحارة تكون بلا مطر تقريباً، والتبخر مرتفع فعلياً في الصيف، وتتحرك فروع من المنخفضات المتنقلة من الشمال الغربي حتى الصحراء وحتى تتفرق السحب فإنها لاتزال تجلب مطراً إلى (فزان) وإلى النقاط التي تمتد جنوباً حتى المدار وإذا ما تقابلت تيارات هوائية جنوبية وشمالية فسرعان ما ينتج عنها زوابع رعدية قد تنتهي بسقوط زخات مطرية ولا يتجاوز معدل سقوط الأمطار على كامل الإقليم أكثر من 25 ملم خلال السنة غير أن إرتداد خطوط المطر من خلال تكثف السحب على رؤوس سلسلة جبال (تيبستي) في بعض الأحيان يزيد من معدل سقوط الأمطار على رؤوس الأودية التي تعرض المنطقة إلى سيول جارفة وفي فترات فصل الربيع تتحول المنطقة إلى ربيع زاهر يستفاد منه الرعاة الرحل في الاستقرار خلال موسمي الزرع والحصاد[3] ، وتتحصل بعض الأجزاء من مرتفعات (أنيدي وتيبستي) على كميات مطرية حيث تسود فيها ظروف مناخية أقرب ما تكون للاستبس، ذلك أنها ذات أمطار أغزر يصل معدلها السنوي إلى نحو 250 ملم، وتجدر الإشارة إلى أن إنخفاض معدل درجة رطوبة الهواء المداري القاري الذي يسود هذا الإقليم يساعد على إرتفاع درجة الحرارة أثناء النهار، بينما تنخفض إنخفاضاً ملحوظاً خلال الليل مما يسبب زيادة المدى الحراري اليومي [4].

من الجدول(2) يمكن إجراء مقارنة بين المناطق الليبية بما فيها منخفض (مرزق) المتاخم للشمال التشادي (وكانم وبوركو) في تشاد من حيث كميات الأمطار، فيتضح أن الإقليم منطقة الدراسة يدخل داخل حيز جغرافي يتأثر بمُناخ واحد من خلال معدل سقوط الأمطار حيث تتساوى كميات الأمطار كما هو واضح من الجدول(3)، ويظهر فارق نسبى ضئيل فمعدل سقوط الأمطار على جبل السوداء 30 ملم، وفى الجانب الآخر على منطقة الجوارب 35 ملم أي بفرق 5 ملم ربما نتيجة العوامل الجوية، أيضا يظهر هذا الفرق الطفيف في نسبة سقوط الأمطار على براك شمال (فزان) جنوباً بنسبة 10 ملم في حين أنها على الجانب الآخر في (بوركو) تحديد 15 ملم أي الفرق 5 ملم، كما هو الحال على جبل السوداء في الجانب الليبي ومنطقة الجوارب في الجانب التشادي.

يتضح من العرض السابق أن كمية الأمطار بمنطقة الدراسة لا يتجاوز معدل سقوطها (25 ملم) في السنة، وليس لها دوراً يذكر في الإقليم، ولا يمكن الإعتماد عليها في النشاط الزراعي بسبب تذبذب كمياتها من عام لآخر، ولهذا إنحصر الاعتماد على المياه الجوفية المتوفرة بكميات لا بأس بها في المنطقة، و يتضح من الجدول(3) مدى تشابه معدل سقوط الأمطار في كل من (ليبيا وتشاد).

(3) ناجي مسعود حرير، مرجع سبق ذكره،2002، ص32.
(4) عبد الله بخيت صالح, مرجع سابق، 2012، ص 154.

جـدول(2) معدلات سقوط الأمطار بملم في كل من سرت وفزان بليبيا وكانم وبوركو في تشاد

سرت – فزان	كانم – بوركو
200ملم على سواحل سرت شمالاً	200 ملم
100 مم على سواحل العقيلة	100 ملم
50 ملم على بونجيم	50 ملم جنوب (Korotcro) قرب عقي
30 ملم على جبل السوداء	35 ملم على الجوراب
10 ملم على براك شمال فزان (جنوب ليبيا)	15 ملم على بوركو

المصدر: Dehhis D . Cordell: Ibid op, Cit, p .99.

يمكن القول هنا أن خصائص المُناخ لم تمنع السكان من الاستقرار في الإقليم؛ بل تعايشوا وتلاءموا معها، وكان ذلك واضحاً من خلال نشاطهم الزراعي والرعوي القائم في الإقليم وأن هذه المقارنة تثبت أن أقليم (أوزو) جزء من الأراضي الليبية بأعتبارها منطقة واحدة تتشابه فيها الظروف الجغرافية .

5- الموارد المائية :

إن المياه من أهم محددات البيئة الصحراوية، ويرتبط وجودها بالمُناخ بشكل كبير، فالأشكال المائية على سطح الأرض هي محصلة المياه الواردة من التساقط عن طريق الدورة الهيدرولوجية ففي المناطق الصحراوية ذات المُناخ الحار مع قلة سقوط الأمطار وندرتها يعتمد الانسان الاعتماد الكامل على المياه الجوفية.

كما أن إقليم (أوزو) يعاني من قلة في كمية الأمطار الساقطة، حيث أن وقوع الإقليم ضمن النطاق الصحراوي الجاف أثّر في إنعدام وجود مجاري مائية دائمة؛ مما جعل الاعتماد على المياه الجوفية بشكل أساسي، وتعد الأخيرة المصدر الرئيسي والوحيد للمياه في الإقليم والتي كان لها الدور الأكبر في الاستقرار، وذلك للخاصية الجيدة التي تتمتع بها نوعية المياه، حيث تعتبر هذه المياه صالحة للشرب والزراعة؛ إذ لا تزيد نسبة الأملاح المذابة عن ربع جرام في اللتر الواحد[1]. كما تزيد فيها نسبة الكيتونات والأينونات، ويمكن الحصول عليها عن طريق حفر الآبار.

ومما لاشك فيه أن توافر هذه المياه الجوفية ساعد على قيام العديد من الأنشطة الاقتصادية المختلفة ومن أبرزها النشاط الزراعي[2].

6. التربة و النبات الطبيعي :

(1) الهادي أبو لقمة، مدخل عام- الجماهيرية : دراسة في الجغرافية، تحرير ابولقمة، الجزيري، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الاعلان، سرت، 1995، ص 230.

(2) جمال الدين الديناصوري، جغرافية فزان، دراسة في الجغرافية المنهجية والإقليمية، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي 1967م ص 356 .

أ- التربة :

تتكون التربة من مواد مختلفة من المعادن والمواد العضوية، وتنشأ نتيجة لعوامل تأخذ مجراها في الصخور الاساسية الموجودة في المنطقة، وهذه العوامل تقوم بعملها ببطء بعضها ميكانيكي والبعض الآخر كيماوي، بالإضافة إلى عمل الأحياء التي تعيش في الأرض كالحشرات والبكتيريا، وبناء على ذلك فإن التربة هي ذلك الجزء العلوي من سطح الأرض الذي يمتد تحت هذا السطح إلى حيث توجد المواد العضوية والمعدنية ويتراوح سمكها بين 2-3 أمتار للاسفل[3]. وتسود بمنطقة الدراسة التربة الصحراوية وشبه الصحراوية، حيث أن معظم التربة في (بوركو – انيدي – تيبستي) هي من هذا النوع، يميل لونها إلى الفاتح، وليس من السهل تمييز طبقاتها بوضوح، كما أنها فقيرة في المادة العضوية ومن ثم صلاحيتها للزراعة تكاد تكون معدومة، الأمر الذي يجعل اصلاحها مكلفاً وغير مجدٍ اقتصادياً، فهي تربة أولية بسيطة بعيدة عن التنوع والتعقيد، وفيها شبه كبير من الصخر الأصلي الذي تكونت منه، وهي خليط من الصخر المخلوط ، كما توجد بالمنطقة تربة شبه جافة رملية إلى رملية طينية، يميل لونها إلى الأحمرار لوجود نسبة كبيرة من الحديد فيها، وتساعد الأمطار والجريان السطحي في تحليل النباتات والمخلفات الحيوانية، وهذا النوع يوجد في بطون الأودية ويكون فقيرا عند الروابي والتلال[1]، خريطة (5).

خريطة (5) التربة بإقليم أوزو

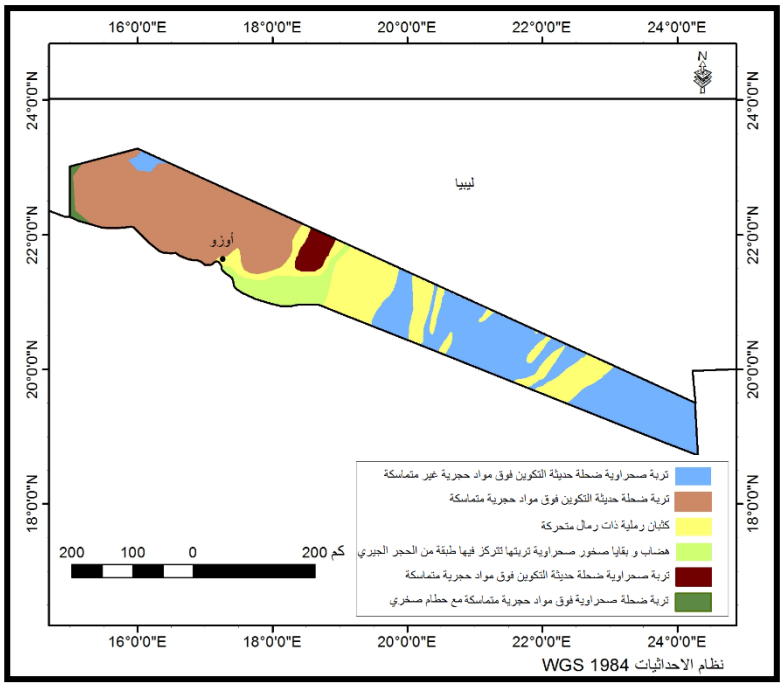

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Arc gis واستناداً إلى الأطلس الوطني، مرجع سابق، ص49-50.

(3) يوسف عبد المجيد فايد ، جغرافية المُناخ والنبات ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ،1971م ، ص281 .
(1)عبد الله بخيت صالح ، مرجع سابق، 2012، ص 155 .

ب – النبات الطبيعي:

تعتبر الحياة النباتية من العوامل الطبيعية المؤثرة في محيطها، ذلك لأنها تؤثر على انتاج الإقليم الاقتصادي وتحدد نوع الحرفة التي يقوم بها الانسان وطريقة ومستوى معيشته، فمناطق الحشائش صالحة تماماً للرعي كما أنها صالحة للزراعة، ومناطق الحشائش هي أقاليم الرعاة التي تعج بأعداد من الحيوانات البرية والمستأنسة، وتعيش فيها قبائل رعوية لها تنظيمها الاقتصادي والاجتماعي الخاص الذي يتناسب مع البيئة، وقلة الأمطار والفروق بين مناطق الحشائش تؤدى إلى شيوع الهجرات الرعوية بحثاً عن الكلأ وموارد المياه، و في مثل هذه الأقاليم يصعب تخطيط الحدود السياسية، ولذلك كثيراً ما تتجول القبائل في أكثر من دولة[1].

تنتمي النباتات الطبيعية بمنطقة الدراسة إلى نباتات الإقليم الصحراوي الجاف خريطة(6)، والتي تتميز بتذبذبها وقلتها، ومن أهم النباتات التي تنمو بالمنطقة؛ (المرخ، والاسبارتو، والطلح والرمث والجردق، والسدر والنال والشيح والقيصوم والطباق) وبعض هذه النباتات حولي، إلا أن أغلبها فصلي ينمو عقب سقوط زخات مطرية ثم سرعان ما يذبل ويموت[2].

خريطة (6) النبات الطبيعي بإقليم أوزو

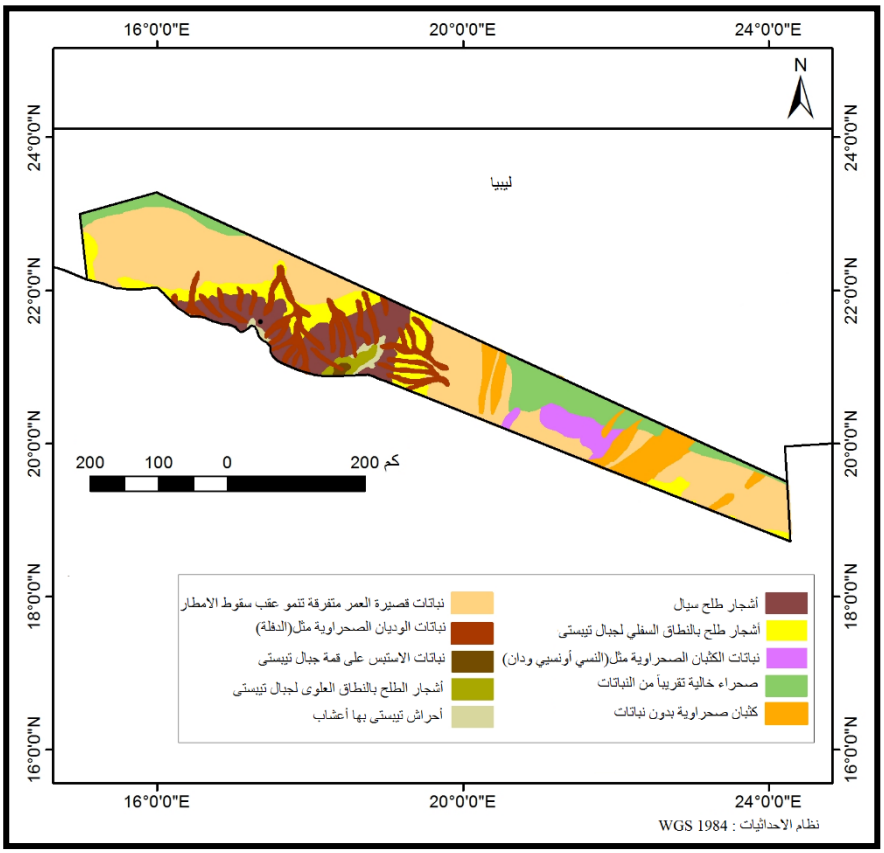

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Arc gis و استناداً إلى الأطلس الوطني، مرجع سابق، ص55-56.

(1) كايد خالد عبد السلام، جغرافية المدن، ط1، الجنادرية للنشر والتوزيع، 2017م ،ص104.
(2) عبد الله بخيت صالح، مرجع سابق،2012، ص 158.

و يتراجع النبات بمنطقة الدراسة ببلوغ مجاري الوديان الرملية والحجرية التي فصلتها أشجار (السنط والرتم والحنظل) والحشائش التي تتغذى عليها الإبل كثيراً، وعندما تحوي التربة ملحاً أكثر نجد قليلاً من الأشجار المركبة (Composite) خارج مجاري الوديان حيث أدغال السنط متفرقة و(الرتم) فوق الأجزاء الدنيا في المنحدرات المغطاة بالحصى، وتكون المناطق الحجرية والسهول الحصوية بين الوديان إلا أنه ينمو بعد سقوط الأمطار نبات عشبي قصير العمر، وفي أراضي التلال ينتقل النبات إلى اعلى من قيعان الوديان ويصبح أكثر غزارة في الأحواض الصغيرة نتيجة لوفرة رطوبة التربة، أما الوديان في الركن الشمالي من (تيبستي) فتحمل حشائش وشجيرات وبعض أنواع الشجر التي تسمح بنمو مقاطع شبه سهوبية من الأدغال[1].

7– الموارد المعدنية :

التاريخ الجيولوجي الطويل للمنطقة ينطوي على مجموعة واسعة من الموارد المعدنية، وموارد الطاقة، وطبقات هامة من الموارد الهيدروكربونية (النفط والغاز) تمَ إكتشافها، و تشكل المرتفعات البلورية في تيبستي طبقة محتملة من اليورانيوم، وقد تم إكتشاف طبقات عديدة من الذهب والقصدير والتنغستن والنيوبيوم والتنتالوم والبريليوم في (تيبستي) وكذلك الرصاص والزنك والنحاس[2].

وتم الكشف عن ثروات قطاع (أوزو) الغني بموارده المعدنية من التنغستن واليورانيوم منذ عام 1957 بواسطة مكتب البحوث الجيولوجية والمعدنية، وهو مؤسسة فرنسية بدأت في ذلك العهد استغلال التنغستن في يترى على بعد 18 كم إلى الشمال من (أوزو) ونقبت الشركات البترولية عن النفط التشادي منطلقة من ليبيا ومسحت مناطق شمال تشاد في (بوركو وأنيدي) دون أن يصرح لها بذلك وأيضا قامت مؤسسة (كونوكو)الأمريكية ببعض الحفريات في كانم وأثبتت أمكانية استخراج 8000 برميل نفط يومياً في هذه المنطقة وإلى الجنوب من ذلك توجد حفرة دوبا التي تزخر بموارد بترولية وافرة، وإقليم (أوزو) موارده الطبيعية كثيرة ومتنوعة والتي يمكن الاستفادة منها واستغلالها بالشكل الأمثل خدمة للنهوض بواقع الاقتصاد وإبراز دورها في إمكانية توطين الصناعة في هذا الإقليم ومنها الأحجار الجيرية والأحجار الدولوميتية و رمال السيليكا والجبس و الأملاح واحجار الزينة[3].

الخلاصة :

يمكن القول أن جغرافية إقليم (أوزو) تعتبر من الأقاليم الصحراوية التي تربط الشمال التشادي والجنوب الليبي كوحدة متماسكة تتشابه فيها العديد من الظروف فتشابه التضاريس وعناصر المُناخ

(1) هلموت كانتر، مرجع سابق،2002، ص 92-93 .
(2) دانيال بن يحمد ونيكول هوستين ، أطالس إفريقيا – تشاد – ط1 ، دار جاغور ، باريس ، 2013 ، ص 78 .
(3) جان شابل ، الشعب التشادي و أصوله وحياته اليومية، منشورات هارمان باريس وكالة التعاون الثقافي و التقني، ص 232 .

في الإقليم بالمناطق المجاورة للجنوب الليبي والتي لا تختلف عن الشمال التشادي دليل على امتداد طبيعي طبوغرافى، وتعد (أوزو) هي القرية الأم في المنطقة الحدودية فتبدأ كمنطقة البحث من النقطة 24^{o} شرقاً مع دائرة عرض $19^{o}.'30$ شمالاً وتقاطع مدار السرطان مع خط طول 16^{o} شرقاً وتلتقي بنقطة تقاطع خط 15^{o} شرقاً مع دائرة عرض 23^{o}شمالاً. ويميز المنطقة جبال (تبستى) كأعلى مناطق الصحراء. وصحراء ليبيا جزء من الهضبة الإفريقية التي تنحدر من السودان نحو البحر الأبيض المتوسط، و تشكل السفوح الجنوبية لجبال (تبستى) الحد الجنوبي للصحراء الليبية.

ثانياً / الخصائص البشرية

- السكان:

يمثل إقليم (أوزو) قطاع جغرافي واسع مأهول بعدد ليس كبير من السكان، و أنماط السكان في الإقليم خصوصاً بعض القبائل تكيفت تماماً مع موقعها الجغرافي خارج التقسيمات الادارية للدول لأنها تعيش على حدود البلدان التي تم رسمها من جانب الإستعمار، حيث تعبر القبائل هذه الحدود كاسرة متواصلة مع جذورها العشائرية والقبلية التي قسمتها الحدود إلى نصفين لخلق الصراعات وعدم الاستقرار بين الدول، وقطاع (أوزو)(بوركو أنيدي وتيبستي)(بيت) وهي منطقة صحراوية شاسعة يقطن فيها 80 ألف نسمة أي أقل من 3% من سكان تشاد[1].

تثبت الحفريات الإقليمية التاريخية بالمنطقة عمق الأثر التاريخي الحضاري للانسان الإفريقي حيث تشير الدلائل التاريخية إلى أن الجنوب الليبي والشمال التشادي قد شهد الحياة الانسانية قبل خمسة ألاف سنة قبل الميلاد إمتداداً طبيعياً لقبائل التبو سكان جنوب ليبيا وأن كانت طفيفة إلا أن المنطقة عرفت هؤلاء السكان دون غيرهم حتى القرن السابع عشر الميلادي[2].

سكان قرية (أوزو) قبائل ثقافتها عربية أصيلة جلهم من الليبيون أهلها خليط بين البيض والسمر يقطن فيها الآن ما يزيد عن 700 عائلة كاملة هم أهلها الأصليون الوافدون أليها منذ القدم لهم الفضل الكبير في تعمير القرية وتطويرها والمحافظة على العادات والتقاليد العربية بها لسانهم عربي ودينهم الاسلام.

بنيت تركيبتها الاجتماعية ومنذ نشأتها الأولى من مزيج سكاني تمتد أصولهم من أهالي مدينة الكفرة ومحيطها وسكان إقليم (فزان) وفقاً لمصادر تاريخية موثقة بسندات ملكية لدى السكان المحليين أنفسهم وسندات الزاوية السنوسية وتاريخ القلعة العثمانية التي مازالت ماثلة في قلب القرية

---

(1) Advantages and Disadvantages of the colonization of Libya for lately By Walters zapotoczny .P8

(2) ناجي مسعود حرير، مرجع سابق،2002، ص 33.

والوثائق الليبية والمخطوطات التاريخية الدالة على طبيعة الوضع الديموغرافي السياسي الاجتماعي وكذلك الوثائق الإيطالية للمعاهدات الدولية التي تثبت أن المنطقة إمتداد طبيعي تاريخي جغرافي ديني لغوي بعادات وتقاليد ليبية ومن خلال الفحص والتدقيق توفى لدراسة استقاء معلومات تثبت هويتهم وأصولهم الليبية المستندة إلى أصول عرقية ديموغرافية نابعة من الحقيقة الدامغة التي لا تقبل الجدل، حيث يشكل سكان منطقة (أوزو) والقرى المحيطة تجانساً مع بعضهم البعض مع الأصل والمحافظة على الإنتماء والهوية مقارنة بالمناطق الواقعة غرباً وجنوباً منها بمقدار تأثير الأثر الثقافي والديني واللغوي والتنوع الاجتماعي الذي لم يتأثر بالمد العربي عندما ساد المنطقة وعلى أمد بعيد [1].

ظلت(أوزو) تتأثر مع محيطها بكافة العوامل السياسية الدائرة في ليبيا إلى جانب الظروف الطبيعية والعوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لسكان منطقة حدودية ليبيون في الأصل والعرق والعادات والتقاليد والدين والتبعية الإدارية إلا أن الصحراء جارت بظروفها عليهم فاضطرتهم للتنقل بين الوسط والجنوب التشادي طلباً للمرعى والزراعة الموسمية وفقاً لطبيعة حياتهم كعرب رحل حالهم حال كل القبائل الأخرى. أما من الجانب الديموغرافي الدقيق فأثر الصراع الداخلي على عدم وجود استقرار عام وتذبذب معدلات النمو بشكل كبير، واختلال الأمن العام والخاص والتعرض للموت والفناء بسبب الأحوال المعيشية الصعبة الناتجة عن القتال ضد الاحتلال الفرنسي وضد الصراعات الأهلية القائمة بين مختلف القبائل وبين سكان الشمال والجنوب وهناك الصراع الآخر بين السكان المحليين والمهاجرين (قطاع الطرق).حصدت تلك الصراعات مالا تحصده حروب نظامية بين دولتين كبيرتين في ظل نمو معدل سكاني ضعيف.

ويمكن تناول محددات السكان بمنطقة الدراسة بالإضافة إلى الإشارة لبعض خصائص سكان المناطق الحدودية المحاذية في ليبيا بسبب تأثرهم و تأثيرهم بسكان منطقة الدراسة و ذلك حسب الآتي:

1: الجماعات البشرية(السكانية) بمنطقة الدراسة:

ينتمي سكان (أوزو) إلى عدة جماعات مختلفة يمكن التعرف عليها كما يلي :

أ- **التبو:** وهم تبو التيدا وتبو الدازا الفرعان الرئيسيان وينقسمان في داخلهما إلى عدة تجمعات متناثرة متباعدة وصلة العلاقة بين تلك التفرعات ضعيفة[2] .

---

[1] نفس المرجع،2002، ص 30.

[2] المرجع السابق، ص 59-72 .

منطقة التبو شبه الرحل منطقة تمتد من (فزان) في ليبيا حتى الجنوب الغربي إلى (بورنو) في شمال شرق النيجر وجنوب شرق مدينة (إنيدي) وهي موجودة أيضا في جيوب صغيرة في مناطق أخرى جنوباً في كانم حتى بحيرة تشاد وفي شمال (واداي) يهاجر (التبو) في جميع أنحاء الصحراء ويتفاوت نطاق تجولهم مع مرور الوقت على الرغم من أعدادهم الصغيرة لعبوا أدواراً حاسمة في المنطقة خريطة(7).

خريطة (7) مناطق انتشار الرحل في الصحراء

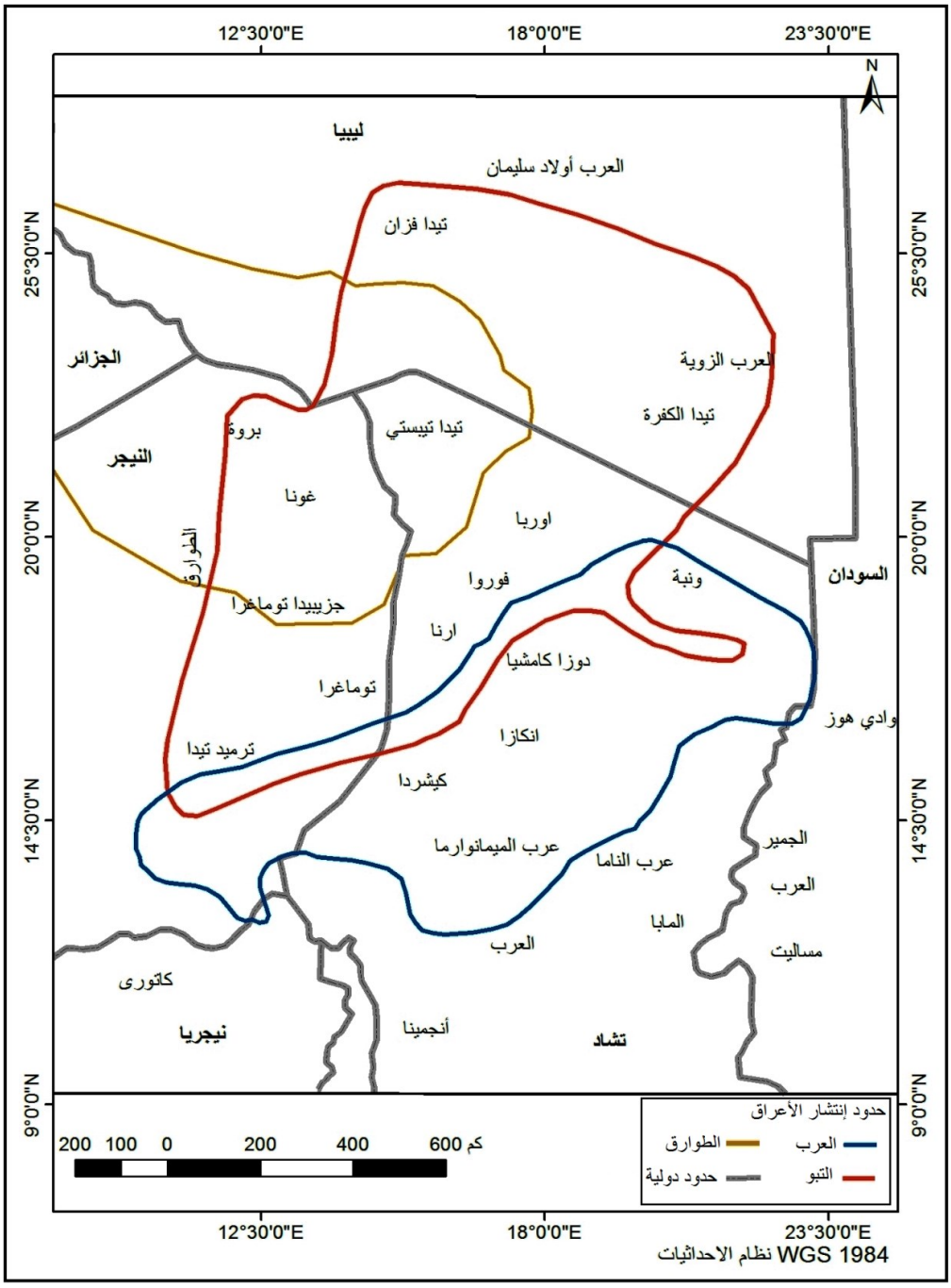

المصدر: International Court Of Justice , Territorial Dispute, Volume1,p146، بتصرف من الباحثة.

- **منطقة السكن والأصل :**

على الرغم من أن التبو قد انتشروا على مساحة هائلة حوالي 1.7 مليون كم^2، أي ما يعادل تقريباً حجم مساحة ليبيا، 90 % منهم يعيشون في تشاد، وأكثر من 95 % في الأراضي الفرنسية السابقة. وعدد سكان التبو يقدر في سنة 1957 حوالي 195,000 نسمة، بينما (بيت) تمثل حوالي 46,000 نسمة في حين نجد أكثر من ألفين عاشوا في ليبيا سواء في (الكفرة) أو في واحات (فزان) وفي داخل (فزان) فإن التبو يسكنون في المقام الأول في الواحات الجنوبية للقطرون و(تجرهي) حتى القرن السابع عشر كان (التبو) يشكلون جزء أكبر بكثير من سكان الصحراء الليبية عما كانوا عليه اليوم في سلسلة من الغزوات من قبل القبائل العربية، وبعدها قامت القوات العثمانية باقتلاعهم من الأراضي الليبية الحالية، ، و(التبو) التي تسمى غوارنيز من قبل السكان العرب في تشاد تشكل مجموعتين رئيسيتين (تيدا ودازا) وكل منها يتحدث لغة خاصة به.

وتسكن تيدا(تيبستي) حيث هم مجموعة التبو الوحيدة و(بوركو) يسكنون الأجزاء المجاورة من النيجر وليبيا وأنهم ينجذبون طبيعياً وثقافياً إلى الشمال حيث (فزان) وتشكل (الدازا) وهي المجموعة الأكبر سكان (التبو) المهيمنين في (بوركو وانيدي) حيث يفوق عدد السكان (التيدا) أكثر من ثلاثة إلى واحد ولكن الغالبية العظمى منهم يعيشون في الجنوب في (كانم وبيلتن) [1].

(التيدا والدازا) لهجتان تتفرعان من لغة واحدة يستخدمها القرعان و(التيدا) وفي الأصل هي لغة ساكني (تيبستي)من (التيدا) غير أن هذه اللغة يتحدث بها بضع مئات من سكان الواحات الليبية في (الكفرة والقطرون) و(تجرهي)وهذه آثار لغوية، وقد حدث التوسع نحو الشمال في الماضي القديم والحديث، وهكذا الحال غرباً في النيجر في (جادو وكووار وترميت واقاديم) يتحدث الرحل وبعض سكان الواحات في منطقة (بوركو) لهجة (الدازا) وكذلك في (كانم) ويتحدث بها (الدازا والكريدا) في شمال (عنيدي وبلتين) كما تمتد حتى (قوري) في النيجر.

وتلتقي لغتا (الغانمبو والكانوري) في أصل لغوي واحد تستخدم لغة (الغانمباو) في منطقة (كانم) كما أن لغة (الغانمباو) يمكن إعتبارها اللغة الأم (لكانوري) التي تشكلت في (بورنو) في ظروف تاريخية معروفة ولغة (الكانوري) يطلق عليها أحياناً لغة (البورنو). وهناك حقيقة هامة، وهي انتشار هذه اللغة بشكل واسع في جنوب ليبيا حتى (القطرون) وكذلك في نيجيريا في مناطق (البورنو)

---

(1) Walters , zapotoczny. Advantages and Disadvantages of the colonization of Libya for lately.P 6-8.

وكذلك في النيجر، وكذلك لغة (البائلي) في (عنيدي) التي يتحدث بها (الزغاوة)في مديرية (بلتن) في شمال (وداي) إضافة إلى (زغاوة) السودان[1] .

2- القبائل العربية (العرب) :

وهم يشكلون الغالبية العظمى لسكان المنطقة الشمالية، وينتمون لقبائل عربية ليبية قديمة تنحصر أصولها في ثلاث قبائل رئيسية هي :

- قبائل الجهينات: المنحدرين من (عبد الله الجهيني) قبائل مهاجرة من الجزيرة العربية في القرن السابع استقرت في الجنوب الليبي منذ الأزل وفروعها أولاد راشد ، وأولاد حمد وأولاد أتى، وسلامات.
- قبائل أولاد سليمان : قبائل ليبية هاجرت من مناطق الجنوب عبر واحات (الجفرة) وواحات إقليم فزان بعد اقتتالهم مع الأتراك ، وهجرتهم الأولى قديمة ثم ألحقت بها عدة هجرات في سنة 1928 – 1930م التي بدورها عززت الهجرات السابقة، واستقرت بإقليم (كانم ومانكا) وفروعها كثيرة منها (مايسة، وجبابرة والشريدات الزكاري).

- قبائل الحساونة : مهاجرة من الجزيرة العربية من القرن السابع واستقرت في منطقة غرب طرابلس ولظروف تاريخية غامضة رحلت إلى مناطق الجنوب وتحديدا منطقة (فزان) وهناك انقسمت وهاجرت منها أعداد كبيرة إلى الجنوب الليبي شمال تشاد حتى استقرت في كانم منطقة قريبة من أنجمينا وفروعها: الدوامة، أولاد عبد الله (الخلايفة) أولاد يوسف ...

ومن أهم القبائل العربية التي تقطن شمال تشاد :

1 – أولاد راشد : ومن فروعها زبدة وحميدة والزيود واليزيد .
2 – العطاوة (أولاد عطية): ومن فروعها المسيرية بفرعيها الحمر والزرق والحوازمة والرزيقات (المهيرية والمحاميد).
3 – الحيمات : ومن فروعها الجعاتنة والتعايشة .
4 – أولاد سلامي (السلامات) .
5 – أولاد سليمان والحساونة وبني هلبه وخزام .

ولمعظم هذه القبائل وجود رئيسي في غرب السودان (كردفان ودارفور) .

3 – القرعان :

يرجع بعض المؤرخين اصل القرعان إلى القرماط، وهي جماعات من سكان الصحراء الكبرى اقامت في نهاية العهد التاريخي وأوائل العهد الميلادي في إقليم يمتد شمالا من (فزان)في الجنوب

(1) جان شابل, مرجع سابق، 1981، ص 32.

الغربي من ليبيا إلى صحراء بيوضه الواقعة إلى الغرب من حوض النيل بين (دنقلا وكردفان) وكانت هذه الصحراء تعرف حتى القرن السابع عشر باسم صحراء (القرعان) وسموا (بالجرمنتيين) فالقرعان) نسبة إلى عاصمتهم جرمه في (فزان) وقد أخذ كتاب (أوروبا في العصور الوسطى) بالتسمية العربية هي (القرعان).

وفي مطلع القرن التاسع الميلادي نزحت أعداد كبيرة من (القرعان من مناطق الصحراء) التي كانوا يقيمون فيها، وانتشروا غرباً وجنوباً واستقروا في إقليم كانم وشاركوا في تثبيت دعائم امبراطورية البرنو(كانم الاسلامية) [1] .

4 – **قبائل** أخرى خليط من الليبيين الفارين من الظلم العثماني الايطالي ، وللإيطاليين دور كبير في تهجيرهم إلى هناك ، فانقسمت تلك القبائل إلى جماعات صغيرة انتشرت على مناطق عديدة متفرقة تتجمع وتنتشر وفقا لموسم الأمطار والبحث عن المراعي.

5 – الفزانيين (الفزازنة): الذين يعيشون كقوم مستقرين في (فزان) بجانب العرب البربر شعب مختلط الأجناس جدا، والعنصر الاساسي هم من جديد البربر أي الجرمنت الذين امتزجوا ببعض الرومان البونية في العصور القديمة إلا أنهم امتزجوا بدرجة أكثر قوة مع الزنوج الذين وصلوا كفاتحين، وحتى كأرقاء في وقت لاحق من (بورنو ووداي وأنيدي) وأرض السود منذ عهد قديم واستقرت في (فزان) عشائر عربية (بني سليم وغيرها)، وانضم لها الأتراك مؤخراً[2] .

ويتكون سكان (الكفرة) عموما من ثلاثة عناصر رئيسية مازال كل منها يحتفظ بكثير من صفاته وتقاليده وأهمها العنصر العربي الذي يعتبر العنصر السائد في المنطقة وإلى جانبه توجد جماعات من الزنوج و(التبو) الذين يكونون السكان الأصليون للكفرة وينتمي هؤلاء (التبو) إلى مجموعة التبو الكبيرة التي تعيش في إقليم جبال (تبيستى) ليوكد أن المنطقة الممتدة حتى قطاع اوزو منطقة واحدة [3].

– حجم ونمو السكان (مقارنة الجنوب الليبي – الشمال التشادي)

1– حجم وكثافة السكان:

عند إجراء موازنة حسب سكان المدن و المناطق الليبية و التشادية من الجدول(3) يتضح أن هناك تناظر أو تقارب في إعداد السكان في بعض المناطق فمثلاً يوجد تقارب في اعداد السكان

---

[1] ناجي مسعود حرير ، مرجع سبق ذكره ،2002، ص 110 .
[2] هلموت كانتر، مرجع سبق ذكره،2002، ص 114.
[3] عبد العزيز طريح شرف ، جغرافية ليبيا ، دار الجامعات المصرية ، ط1 ، 1997م ، ص 287

(بالكفرة وبوركو) و كذلك (غات و تيبستي) شكل (2)، كما يلاحظ تطابق الكثافة العامة للسكان في كل المناطق حيث لم تتجاوز 0.2 شخص في الكيلومتر الواحد؛ بل و تنخفض إلى 0.05 شخص في الكيلومتر الواحد، وتصنف الكثافة بأنها منخفضة جداً، و هذا حال جلّ المناطق الصحراوية نتيجة لقسوة ظروف المُناخ وسيادة الظروف القارية وبالإضافة إلى تطرف مواقع هذه التجمعات العمرانية بالنسبة لمركز الدولة وعاصمتها.

جدول(3) عدد السكان والكثافة السكانية في كل من مناطق الحدود بين ليبيا وتشاد

المنطقة	الدولة	عدد السكان	السنة	المساحة ($كم^2$)	الكثافة السكانية(*) شخص/$كم^2$
مرزق	ليبيا	52368	1995	356308	0.1
الكفرة	ليبيا	35091	1995	433611	0.1
غات	ليبيا	8686	1995	72700	0.1
بوركو	تشاد	36394	1993	150000	0.2
انيدي	تشاد	27712	1993	210000	0.1
تيبستي	تشاد	9079	1993	217000	0.05

المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد طرابلس ، تشاد إستناداً إلى دراسات سابقة.

شكل (2) اعداد السكان في مناطق الحدود بين ليبيا وتشاد

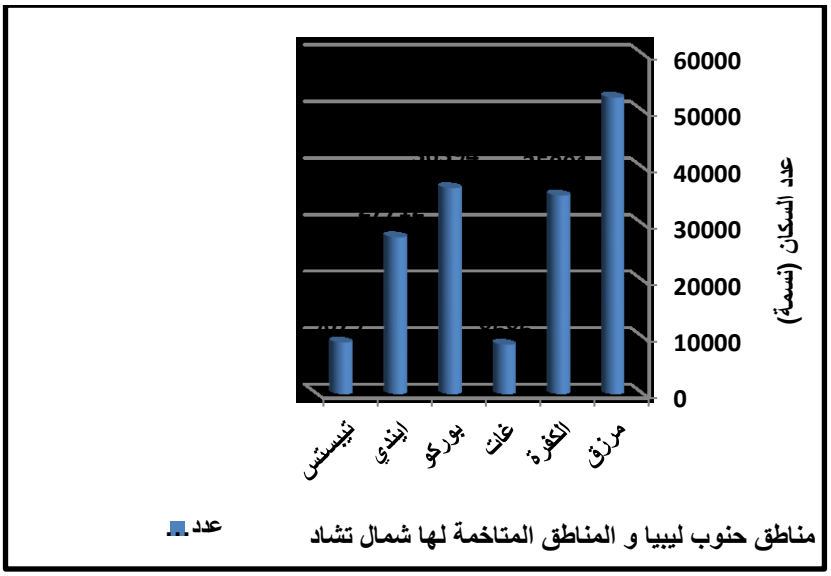

المصدر : اعداد الباحثة استناداً إلى بيانات الجدول(3).

(*) الكثافة السكانية = عدد السكان ÷ المساحة :
معدل النمو = لو (س2 - س1) ÷ ن × 100
نسبة التغير = س2÷ س1 - س 1 × 100

2- معدلات نمو و تغير السكان :

يتضح من الجدول(3) أن عدد السكان بالمناطق الجنوبية الليبية (مرزق، الكفرة، غات) المتاخمة للشمال التشادي كان 64,878 نسمة في سنة 1984 ليرتفع إلى 67,629 نسمة سنة 1995 وبمعدل نمو بلغ0.37 ، وبنسبة تغير لم تتجاوز 4.24%، وفي المقابل نجد أن مناطق شمال تشاد (بوركو، أنيدي، تيبستي) قد بلغ عدد سكانها سنة 1988 حوالي 109,000 نسمة، ليصل إلى 184,707 نسمة سنة 1995 و بمعدل نمو مرتفع جداً حيث سجل 10.5 في الألف، و بنسبة تغير 69.5 %.

وبمقارنة عدد السكان في النطاقين الليبي و التشادي نجد أن اعداد السكان في المناطق الليبية أكثر، وذلك راجع لاسباب اقتصادية وصحية، والتي تعتبر أفضل حالاً عما هي عليه في المناطق التشادية المتاخمة، بينما يتفوق معدل النمو بالمناطق التشادية، وذلك لإرتفاع معدل الخصوبة وارتفاع نسبة الأمية، والعادات الاجتماعية والقبلية التي تشجع على الزواج المبكِّر وانجاب أكبر عدد من الأبناء.

جدول(4) مقارنة بين عدد ومعدل نمو السكان ونسبة تغيرهم في مناطق الحدود بين ليبيا وتشاد

المنطقة (ليبيا)	عدد السكان للفترة (1984 – 1995)	معدل النمو	نسبة التغير
مرزق، الكفرة، غات	64878 – 67629	0.37	4.24
المنطقة (تشاد)	**عدد السكان للفترة (1988 – 1993)**	**معدل النمو**	**نسبة التغير**
بوركو، أنيدي، تيبستي	109000 - 184707	10.5	69.5

المصدر : مصلحة التعدادات طرابلس، تشاد إستناداً إلى دراسات سابقة.

3- الهجرات الليبية إلى تشاد :

جاءت الهجرات الليبية إلى تشاد في عدة فترات؛ حيث وصل الليبيون إلى تشاد في فترات متقطّعة حسب الظروف التي كانت تدفعهم إلى الهجرة، ومنذ أوائل القرن التاسع عشر أخذوا يختلطون بالشعب التشادي في كافة المجالات، وقد قدّر عددهم حتى عام 1927 م حوالي 8,500 نسمة ومعظمهم كانوا من التجار، ورعاة الإبل.

ومن الممكن تقسيم الهجرات الليبية إلى تشاد إلى ثلاث هجرات رئيسية، حدثت جميعها في الفترة بين منتصف القرن التاسع عشر، والعقد الثالث من القرن العشرين، وقد كان لكل هجرة من هذه الهجرات اسبابها وإن كانت قد أدت جميعها إلى نتائج متقاربة و هذه الهجرات هي:

– الهجرة الأولى في عام 1842م: وشملت قبائل عدة من منطقة (سرت وفزان) لكن معظم المهاجرين كانوا من قبيلة أولاد سليمان .

– الهجرة الثانية : حدثت في عام 1861 م، وشملت عدة بيوت من منطقة (سرت) ومنطقة غرب اجدابيا وقد كان غالبيتهم من قبيلة المغاربة.

– الهجرة الثالثة: قامت بها قبائل مختلفة من منطقة (سرت وورفلة وفزان) والجنوب الشرقي من ليبيا وحدثت هذه الهجرة في الفترة 1928 – 1930 م .

– الهجرة الأولى : 1842 م :

استقرت الغالبية منهم في منطقة كانم (Kanem) وقد توفرت في هذه الفترة الزمنية (1840 – 1930 م) عوامل طرد وجذب في تشاد نتج عنها هجرة هذه القبائل من ليبيا إلى تشاد .[1]

ومن بين عوامل الطرد بالنسبة للهجرة الأولى والثانية هي سوء الحياة الاقتصادية خلال أواخر العهد القرمانلي (1711 – 1835 م) ثم الإدارة العثمانية الثانية (1835–1911 م) ، والضرائب الباهظة التي كانت تفرض على المواطنين من قبل حكومة طرابلس وبنغازي، وأيضا سوء معاملة المواطنين، فلم يكن أمام هذه القبائل سوى الهجرة .

ومن العوامل التي ساعدت أولاد سليمان على الاستقرار في تشاد هي تشابه البيئة التي كان أولاد سليمان يعيشون فيها وهي الواقعة بين خليج (سرت وفزان) والبيئة التي هاجروا إليها واستقروا بها وهي المنطقة بين (كانم وبوركو) وقد أورد دينيس كورديل (Cordell) هذا التشابه بمقارنة دقيقة بين المنطقتين سواء في كمية الأمطار الساقطة، أو من حيث المرتفعات والواحات المنتشرة، مما دعا أولاد سليمان للحياة بكانم والاستقرار فيها.

– الهجرة الثانية 1861 م :

قامت مجموعة أخرى من القبائل تقدر بحوالي 300 رجلاً بالهجرة إلى تشاد واستقروا أيضا في منطقة (كانم) ومن الجدير بالملاحظة أن تدفق القبائل الليبية المختلفة إلى منطقة (كانم) وتكتلها حول بعضها أدى إلى استقرارها وتأكيد قوتها، وقد استطاع الليبيون أن ينتزعوا اعترافا من سلطان وادي (1858 – 1874 م) بسيادتهم على إقليم كانم. هكذا ظل الليبيون من أولاد سليمان والقذاذفة والمغاربة وورفلة في كانم إلى بداية الغزو الفرنسي لتشاد ووصول حملة جولوند (Goullnd) في عام 1888 م إلى بحيرة تشاد ومحاولته احتلال (كانم) بعد موت الأمير رابح بن فضل الله في ابريل

[1] منى ابوالقاسم أبوبكر ، العلاقات الليبية التشادية من 1899 – 1970م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ ، كلية الاداب ،جامعة سرت ، 2009 ، ص101

1900 م، و قد كونت هذه القبائل حلفا مع الطوارق والقرعان ودخلوا في حرب ضد الفرنسيين مما جعل تقدم الفرنسيين بطيئاً في المنطقة.

- الهجرة الثالثة 1928 – 1930 م :

تكونت هذه الهجرة من عدة بيوت من قبائل مختلفة من سكان ليبيا كالمجابرة والزوية والحسون القذاذفة، الجماعات، ورفلة، أولاد سليمان والبركات وغيرهم من سكان الجنوب من فزان إلى الكفرة وبعض سكان المنطقة الوسطى حول خليج (سرت) ولذلك فهي تعد من أكبر الهجرات الليبية إلى تشاد، وقد كانت الهجرة نتيجة لاشتداد الحملات الإيطالية على هذه المناطق التي استخدمت فيها القوات الإيطالية اسلحتها البرية والجوية.

والجدير بالذكر أن ليبيا تشكل هدفاً للهجرة الحديثة، وإن الانتقال من مكان إلى مكان آخر كان في الواقع عبر التاريخ ولا زال مدفوعاً بعوامل كثيرة منها البحث عن فرص لتحسين الأوضاع المعيشية، والهروب من الاضطهاد والتعسف بسبب الحروب ومآسيها وما تتركه من اضطرابات وعدم استقرار وفوضى وجوع وفقر[1].

كما جلبت فرنسا سكاناً جدداً إلى (أوزو) من قبائل جنوب تشاد كمناورة سياسية فرنسية لأغراض اقتصادية بالمنطقة، طمعاً في ثرواتها في ظل وجود سكان مقطوعي الهوية والأرض ويجهلون المكان[2]، وقد هدف الإيطاليين إلى خلق منطقة استيطانية كبرى لشعبهم، حيث نجم عن تصاعد الفاشية في أوروبا بعض النتائج في القارة الإفريقية – وبخاصة في ليبيا– فقد قامت إيطاليا في عهد موسوليني باحتلال (فزان) في عام 1929 م ، ونزع الكفرة من سيطرة السنوسيين في عام 1930 م وقد هرب العديد من العرب الرحل من المجازر واتجه معظمهم صوب تشاد، وهذه هي نفس القبائل التي حاربت الأتراك من قبل ثم الفرنسيين في بداية احتلالهم لتشاد، وقد بلغ عدد هؤلاء اللاجئين ألفان وخمسمائة استقبلتهم السلطات الفرنسية، وتم ضمهم لأولاد سليمان الموجودين من قبل في (كانم وايقي) وقد هاجرت سلالة السنوسي إلى مصر وتشاد[3].

وأكد (وولتر زابوتوكازاني) في مقالته "المزايا والعيوب للاستعمار الإيطالي لليبيا". كما ظهر في الخلاصة أن هناك عدة عوامل أدت لهذا، والعامل الاقتصادي يعتبر جوهر الدوافع للاستعمار

---

(1) أبوبكر سالم المهدي، العلاقات الليبية التشادية، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر "غيرمنشورة "، قسم التاريخ، جامعة القاهرة،2014م ص25 – 49 .

(2) ناجي حرير، مرجع سبق ذكره،2002، ص 30 .

(3) جان شابل ، مرجع سبق ذكره،1981، ص 181 .

بالإضافة إلى العامل السياسي، حيث رأى موسوليني كنظرة سياسية أن التواجد في ليبيا هو اضافة لخلق امبراطورية إيطالية جديدة وستكون ليبيا بوابته إلى أفريقيا.

وعلى الجانب الإقتصادي كانت الرؤية في ارسال نصف مليون إيطالي إلى ليبيا (مستوطنين) وذلك لتخفيف شبح الفقر والزيادة في أعداد العاطلين في جنوب إيطاليا وهنا يجب التركيز على لفظ (مستوطن) مقابل (مهاجر) ولفظ مستوطن تم اطلاقه على العرق الاوروبي أثناء فترات الاستعمار ولم يستخدم لفظ مهاجر، حيث أنها الآن مسألة جدلية توضح نظرية (الكيل بمكيالين) في السياسة الدولية اطلاق لفظ مستوطن لكل من قام باحتلال أرض الغير، والسيطرة على مقدراتها، بحماية ونفوذ دولة محتلة.

وعلى الجانب الآخر نرى العالم اليوم يتحدث عن قضايا الهجرة التي تؤرق العديد من الدول الغربية لدرجة أصبحت ورقة إنتخابية في العديد من الدول، وهذا يوضح فكرة (التغّير الديموغرافي) على الأرض، كفكرة تبناها الاستعمار لتفكيك التركيبة الاجتماعية للعديد من الدول بغرض السيطرة عليها وسلب مقدراتها، باستخدام العديد من الطرق من خلال تواجد هؤلاء المستوطنين، والسيطرة عل أصحاب الأرض بزيادة نفوذ المستوطنين، وقدرتهم على جذب العديد من أبناء الدول الراسخة تحت وطأة الاستعمار، مستغلين حالة الفقر التي كانت عليها الدول المتخلفة، وتوظيف أبنائها للقدرة على السيطرة وحكم البلاد تحت أمرة الدولة المحتلة، وهذا كان واضحا في الميزانية الإيطالية لعام 1938 – 1937 م فقد كانت النسبة الموجهة إلى ليبيا تشمل 12.5% من حجم ميزانية ايطاليا[1] .

إن الاستعمار لعب دوراً كبيراً في تغيير التركيبة الديموغرافية التي كانت قائمة على (تفريغ الأوطان) من خلال المعسكرات والسجن والنفي والاعدام لكل من يندد بالاستعمار أو يقاومه.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن القبائل والأسر التي هاجرت من ليبيا على مدى الفترات السابق توضيحها قد عاد الكثير منهم فيما بعد، بدايةً من ستينيات القرن الماضي، و خاصة في عقد الثمانينات حيث تدفقت موجات هجرة كبيرة نحو ليبيا، للبحث عن سبل حياة أفضل، حيث توفر الوظائف والخدمات الصحية والتعليمية، واستقروا في العديد من المناطق بفزان مثل مدينة (مرزق) و (اوباري و سبها)و (الكفرة وأجدابيا) وغيرها من المدن و المناطق الأخرى.

– **الأنشطة الإقتصادية بإقليم أوزو:** تمثل الظروف والعوامل الإقتصادية إحدى أهم المحددات التي تقوم عليها المجتمعات البشرية، حيث تعتبر الظروف المُناخية والامكانيات الطبيعية المحدد الرئيسي

(1) Walters zapotoczny Ibd . P8.

لأي نشاط اقتصادي، وأن الاقتصاد هو محرك التنمية بكامل أشكالها، ومن هنا يمكن أن نوضح الامكانيات الطبيعية للمنطقة كالتالي :

1 – أثر سقوط الأمطار وندرة المياه على النشاط الإقتصادي:

لاشك أن الماء اساس وجود أي نشاط حيوي سواء أكان بشرياً أو حيوانياً في أي مكان، أو زمان وهذا بالطبع ينطبق على إقليم (أوزو) هذا الإقليم الذي يعتمد اعتماداً كلياً على المياه الجوفية والآبار كمصدر اساسي للزراعة والرعي ومياه الشرب، إن الآبار الجوفية المتوفرة في بوركو تسمح بزراعة أشجار النخيل والبساتين[2]، كما تنتشر أشجار النخيل في (بوركو وانيدي وتبيستي) وأكبرها متوافرة في منحدرات (بوركو) حيث تكون طبقة المياه الجوفية دائمة وضحلة من(5–2) أمتار، حيث تسهل إمداد أشجار النخيل بالمياه مباشرة وقدر عدد أشجار النخيل في بستان النخيل الكبير الواسع في (بوركو) في عام 1990م ب 1.3 مليون شجرة أي ثلثي من قوام أشجار النخيل والتمور في تشاد وجزء كبير من أشجار النخيل هذه تنتمي إلى مربي الإبل والرحل وشبه الرحل ويمكن تقدير الانتاج السنوي من التمور بين 1000–2000 طن في السنة، وبعد تجفيفها يتم الحفاظ على جزء صغير من التمور من قبل المالكين لاستهلاكهم الخاص ويباع الباقي، كما تزرع قطع الأراضي بالقمح والدخن وبعض أشجار الفواكه والخضروات (البصل والطماطم والبطاطس) إلخ اضافة إلى البرسيم المخصص للماشية الصغيرة الحجم ويتم تسويقها في بعض الأحيان في سوق (فايالأرجو) وهي مخصصة عموماً للاستهلاك الذاتي[1] .

وهناك بعض المناطق التي تتوفر فيها المياه وتتركز فيها جموع الحيوانات مما يضعف المراعي الموجودة حولها، كما أن استخراج المياه يختلف من منطقة لأخرى[2] .

وإقليم (أوزو) الصحراوي لا تمثل المساحة المزروعة فيه سوى 3% من إجمالي المساحة، وينحصر نشاطها الاقتصادي في القطاع البدائي المتمثل في الزراعة والرعي التي تلعب الظروف المُناخية دورا مهماً في انتاجه[3] ، كما أن التربة في الإقليم ملحية وغير صالحة لاقامة المشاريع الزراعية المتطورة الحديثة، والمنطقة تربتها صخرية من نوع البرموسول واليتوسول، رغم غزارة وتوفر مصادر المياه الجوفية العذبة والكبريتية بها وقربها من السطح[4].

2– الرعي والثروة الحيوانية في إقليم (أوزو) :

---

[2] جان شابل ، مرجع سبق ذكره،1981، ص 65.

(1) دانيال بن يحمد ونيكول هوستين، مرجع سابق،2013، ص126.

(2)جان شابل ، مرجع سبق ذكره، 1981، ص65

(3) مها محمود صالح ، تشاد "دراسة في الجغرافيا السياسية" ، مرجع سابق، 2003 ، ص 5.

(4) ناجي مسعود حرير ، مرجع سبق ذكره ،2002، ص 29.

مما لاشك فيه أن الحيوان وما يرتبط به من حركة التنقل والترحال يمثل مركز الثقل في المجتمع الرعوي كحال إقليم (أوزو) حيث أن حياة الرعاة في هذا المجتمع تعتمد على الحيوان اعتماداً يكاد يكون كلياً في معيشته واحواله الاجتماعية[5] ، ويوجد الرعاة في المنطقة الصحراوية وشبه الجافة حيث تقل الأمطار ولا تسمح بقيام الزراعة [6]، وتقوم عملية الرعي اساساً على تربية الحيوانات المختلفة التي توفر للرعاة معاش حياتهم، حيث يعتمدون في غذائهم على ألبانها ولحومها، كما يستفيدون من جلودها في عمل الخيام والفرش والملابس، وهم يبيعون هذه الحيوانات عند الحاجة إلى المال فقط ، ويدفعون بها الديات والمهور، وتعتبر الماشية مقياس الثراء والغنى عند الرعاة، لذا كان الناس أول الأمر يحتفظون بها ولا يذبحونها إلا نادراً، ومع التطورات الحديثة ودخول النقود وتواجد السوق الحرة وما ارتبط به من ورود السلع الاستهلاكية الأجنبية دخلت الماشية اسواق التجارة وخضعت لقانون العرض والطلب، ويوجد نوعان من الحيوانات الرعوية في الإقليم :

– **الحيوانات ذات الحافر** : مثل البقر والأغنام و الماعز، و تسود تربية هذه الحيوانات بمختلف قرى و واحات المنطقة[1]، و يلاحظ أن الأبقار التي يمتلكها الرعاة الرحل تبلغ أربعة أخماس العدد الكلي، وهؤلاء يتوجب عليهم الترحال بحثاً عن الكلأ والماء الوفير، وتختلف طبيعة الرعاة والترحال بإختلاف المنطقة الجغرافية والمُناخية التي يتنقلون فيها، ففي ودّاي مثلاً تواجه الرعاة مشكلة المياه الصالحة للشرب، وذلك لصعوبة إيجاد المياه في الأراضي القرانيتية، وذلك ما أدى إلى انتشار الحيوانات حيثما وجدت الآبار، وقد يتجه الرحل حسب خبراتهم الخاصة، وكذلك في مناطق (تبيستي وإنيدي) ذات الطبيعة الجبلية التي تتميز بطبيعة خاصة لذلك يتوجب على الراعي اختيار مجالاً محدداً لنشاطاته في المجتمع الرعوي الذي ينتمي إليه.

– **الإبل:** وهي حيوانات ذات خف لا تناسب المطر وتعيش في المناطق الصحراوية، وشبه الصحراوية حول الآبار والوديان، وترعى معها الماعز والأغنام أيضا [2]، وتتطلب تربية الجمال مساحات واسعة من المراعي حيث تتنقل هذه الحيوانات، وتأكل ما تجده في طريقها، وتربى الجمال في شمال خط العرض16^0 شمالاَ، بينما تتواجد الجمال والأبقار في المنطقة بين خطي العرض 16^0،12^0 شمالاً، وتتمثل مناطق إنتشارها الإبل ٠٠´٠٠. ٠٠´٢٤ ^{0} – ٠٠´٠٠. ٥٠´١٥ ^{0} شرقاً و ٠٠´٠٠. ٣٠´١٦ ^{0} – ٠٠´٠٠. ٠٠´٢٣ ^{0} شمالاً، خريطة (8).

(5) مستاك يحى محمد الأمين ، قضية دارفور وأبعادها الإقليمية والدولية 2003-2015، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجزائر ، جامعة مولود معمري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ص 34 .

(6)جان شابل ، مرجع سابق ، 1981، ص 65.

(1) زكي البحيري، مشكلة دار فور "الجذور التاريخية" الأبعاد الاجتماعية والتطورت السياسية، القاهرة، مكتبة مدبولي ، 2006، ص 62.

(2) مستاك يحى محمد الأمين ، مرجع سبق ذكره ، ص34.

ويمثل حزام السافانا نقطة الإلتقاء لتربية هذين الحيوانين، ويقوم رعاة الإبل ببيع الصغار منها لرعاة الأبقار الذين يحتاجون للجمال في التنقل ، واسواق الجمال مزدهرة جداً خاصة بالنسبة للتصدير ويصل سعر الجمل إلى ضعف سعر البقر، كما يتم بيع الجمال المسنّة إلى السلخانات، وأشهر قبائل الجمالة في(تيبستي)هم التوم أقار في (زوار) وتوجد جمالهم في (سلتو) في حدود (كانم) وهناك بعض الجمال في الأودية الكبيرة وفي هضاب (تيبستي) وقبائل الجمالّة تقوم في قوافلها بنقل البضائع وأهمها البلح والعطرون والملح من (بوركو) إلى الجنوب التشادي، وتوجد قبائل الأبالّة من العرب الليبيون في منطقة (زيقي وإنيدي)[3]، كما أن رعي الرحل للإبل يوفر صادرات مهمة، فهو كثيراً ما يرتبط باستغلال النخيل أو ممارسة تجارة القوافل[4] .

خريطة (8) مناطق تربية الإبل والأبقار بشمال تشاد

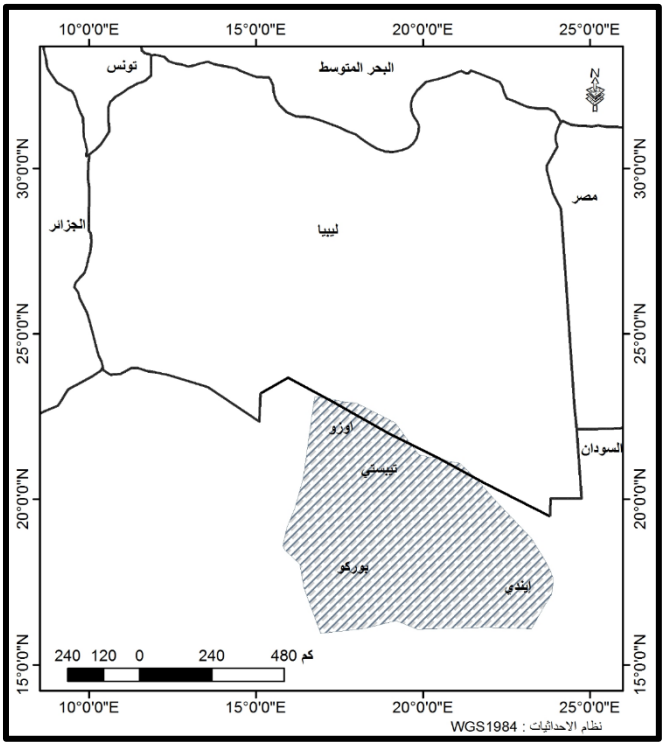

المصدر: إعداد الباحث استنادا الى هلموت كانتر، مرجع سابق ،ص66.

ويمكن تقسيم أحوال النشاط الرعوي في إقليم أوزو إلى الآتي:

ساهم نطاق السافانا بأمطارها الخفيفة في توفير مكان للرعي خلافاً للإقليم الصحراوي الذي يسودة الجفاف وامطاره قليلة ونادرة احياناً وأن سقطت تكون فجائية، ويمكن عرض أحوال النشاط الرعوي بمنطقة الدراسة حسب الآتي:- **النوع الأول** : الرعي المرتحل، فاختلاف المناخين في الصحراء ومناطق السافانا يدعو للترحال، إذ أن الامطار الخفيفة في السافانا تنتج عنها مراعي

(3)جان شابل ، مرجع سبق ذكره ، ص 66-68.
(4) دانيال بن يحمد ونيكول هوستين ، مرجع سبق ذكره ، ص 126 .

تدعو الرعاة للنزوح إليها[1] ، ويكون الرعاة في حالة حركة منتظمة مع حيواناتهم للبحث عن المراعي والمياه، ويتخذون في ذلك طرقاً (مراحيل) تربط بين أماكن المياه والمراعي ، ولكل قبيلة أو مجموعة من القبائل حق تقليدي مكتسب منذ أزمنة بعيدة في سكن واستعمال ما يعرف بالدار، أو مكان الاستقرار، وحق آخر هو السير في مراحيل ومناطق رعي معينة ورأس مال هذه الجماعات الرعوية المرتحلة هي الحيوانات ومنتجاتها بالطبع.

النوع الثاني : شبه الرعي المرتحل، حيث يكون جزء من القبيلة في دار المجموعة، ويتحرك الباقي مع الحيوانات في البحث عن مراعٍ أخرى، وعن الماء ويعمل بقية أفراد القبيلة غير المرتحلين في عدة نشاطات انتاجية أخرى أهمها الزراعة.

النوع الثالث : هو "النقلة " ويعد مرحلة انتقالية متطورة إذ أنه يتعلق بالمجموعات المستقرة والتي تتخذ الزراعة نشاطاً اساسياً لها، بينما يمثل الرعي النشاط الثانوي في حياة هذه المجموعات[2].

الخلاصة:

لقد صهرت المؤثرات الجغرافية والاجتماعية في طابع محلي اصبغ على إقليم (أوزو) شخصيته الحالية ومزجت آثار الحضارات التي دخلت الإقليم على مر تاريخها، وعبرت عن مدى قوة كل منها واستمرار اسهاماتها وتفاعلها، وتؤكد رموزها على دلالتها الباقية حتى الآن، وحملت موروثاتها اللغوية والدينية والاجتماعية في ثقافاتها، والذي يظهر واضح في انتشار الاسلام واستمرار وجوده في المنطقة. كما أن استقرار القبائل الليبية في الشمال التشادي له تأثير كبير في الحياة الثقافية والدينية في خلق فضاء اجتماعي بين البلدين من خلال وحدة العقيدة الدينية الاسلامية ووحدة المصير المشترك فكان التأثير الليبي واضح في المنطقة بحكم الزواج والاختلاط ، حيث ساهمت انشطتهم المختلفة في نمو المجتمع التشادي، فلم يكن اختيار المهاجرين الليبيون لتشاد محض الصدفة وذلك نظراً للدراية السابقة بالمنطقة مما دفع بهجرة اعداد من القبائل بسبب امتداد الحملات الاستعمارية فكان ذلك بمثابة عامل طرد نحو تشاد التي ظلت عبر مراحل تاريخية معينة عامل جذب قوي لكثير من السكان الذين تعرضوا لضغوط سياسية واقتصادية بسبب رسم الحدود الاصطناعية من قبل الاستعمار الأمر الذي سبب مضايقات لشعب له امتدادات لغوية وشبكة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الضاربة بجذورها في اعماق القدم.

---

[1] جان شابل ، مرجع سبق ذكره، 1981، ص 65.

[2] مستاك يحى محمد الأمين ، مرجع سبق ذكره ، ص 35 .

الفصـــــــــــــل الـثالـــــث

التطور التاريخي للحدود الليبية التشادية

- تمهيد

أولا : الحدود الليبية التشادية خلال الفترة(1890 – 1935 م).

ثانيا : الحدود الليبية التشادية خلال الفترة(1935 – 1955 م).

ثالثا : الحدود الليبية التشادية خلال الفترة(1955 – 1969 م).

رابعا : الحدود الليبية التشادية خلال الفترة(1969 – 1994 م).

تمهيد:

تضافرت مجموعة من الاحداث في أوروبا، و خاصة بسياستها الخارجية لتجعل من إفريقيا ميداناً للصراع من أجل السيطرة عليها، وعلى مناطق النفوذ فيها فتراجعت قوة فرنسا في اوروبا أمام تزايد قوة المانيا وتوجهها لميدان الاستعمار فيما وراء البحار بعد توحدها وتبنيها سياسة الاستعمار، وكذلك زيادة حدة الصراع بين فرنسا وبريطانيا خاصة بعد احتلال بريطانيا لمصر في عام 1882م ودخول دول أخرى ميدان الصراع كإيطاليا وروسيا، اضافة إلى الوضع السيئ الذي كانت عليه الدولة العثمانية في ذلك الوقت كل ذلك كان لابد أن يؤدي إلى الصدام، ومنعاً لهذا الصدام كان لابد من ايجاد صيغة ترضي جميع الاطراف، فكانت الدعوة التي اطلقتها المانيا لعقد مؤتمر دولي لتلغى حدوث هذا الصدام المتوقع لذلك تمت الدعوة لعقد مؤتمر برلين 1884 – 1885م. ويتضح ذلك من خلال هذا العرض.

أولاً: الحدود الليبية التشادية خلال الفترة(1890–1935م) بعد مؤتمر برلين

نشأت الحدود السياسية للدول العربية في شمال إفريقيا في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية مرت على القارة بأكملها منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وذلك في اطار التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سادت العالم بأكمله في تلك الحقبة التاريخية التي اعقبت ظهور القوى الاستعمارية الاوروبية.

ويعد الاستعمار الاوروبي بوجه عام والفرنسي بوجه خاص العامل الحاسم الذي لعب الدور الاساسي والمركزي في وضع كثير من حدود(شمال أفريقيا) في ظل ظروف وعوامل محلية شجعت هذا التحول السياسي بالمنطقة وبالتالي يسرت السبل للاستعمار لتنفيذ مشاريعه[1].

إن تركيا لم تعد في اوج مراحلها القوية بل كان من الواضح أفول نجمها كقوة، بظهور قوى جديدة لذا فالعديد من الإتفاقيات التي تمت في هذه المرحلة كانت على أنقاض الاتراك، فقد شكل ارساء الحماية الفرنسية على تونس عام 1881م، بداية حرب فرنسية عثمانية دامت ثلاثين عاماً بواسطة القبائل. حيث امتدت الحروب من الحدود السهبية التونسية الطرابلسية إلى تاسيلي وآزجر وظهر (تيبستي) هذه الحرب هي قرارات ناتجة عن مؤتمرات دولية ظهرت سنتي 1890 و 1899م بمعاهدات اقتسام فرنسية بريطانية للمناطق الخلفية الأفريقية وفق المبادئ المنصوص عليها في (برلين) سنة 1885م خريطة (9) والملحق (1) و (2 – أ ، ب ، ج).

---

[1]جابر رفاعي مسلم ، الحدود السياسية للدول العربية في شمال إفريقيا "دراسة في الجغرافيا السياسية" رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافية ،جامعة الإسكندرية ، 2006م .

خريطة (9) الإتفاقية الفرنسية الانجليزية 1899م- والادعاء الحدودي الإيطالي 1929م

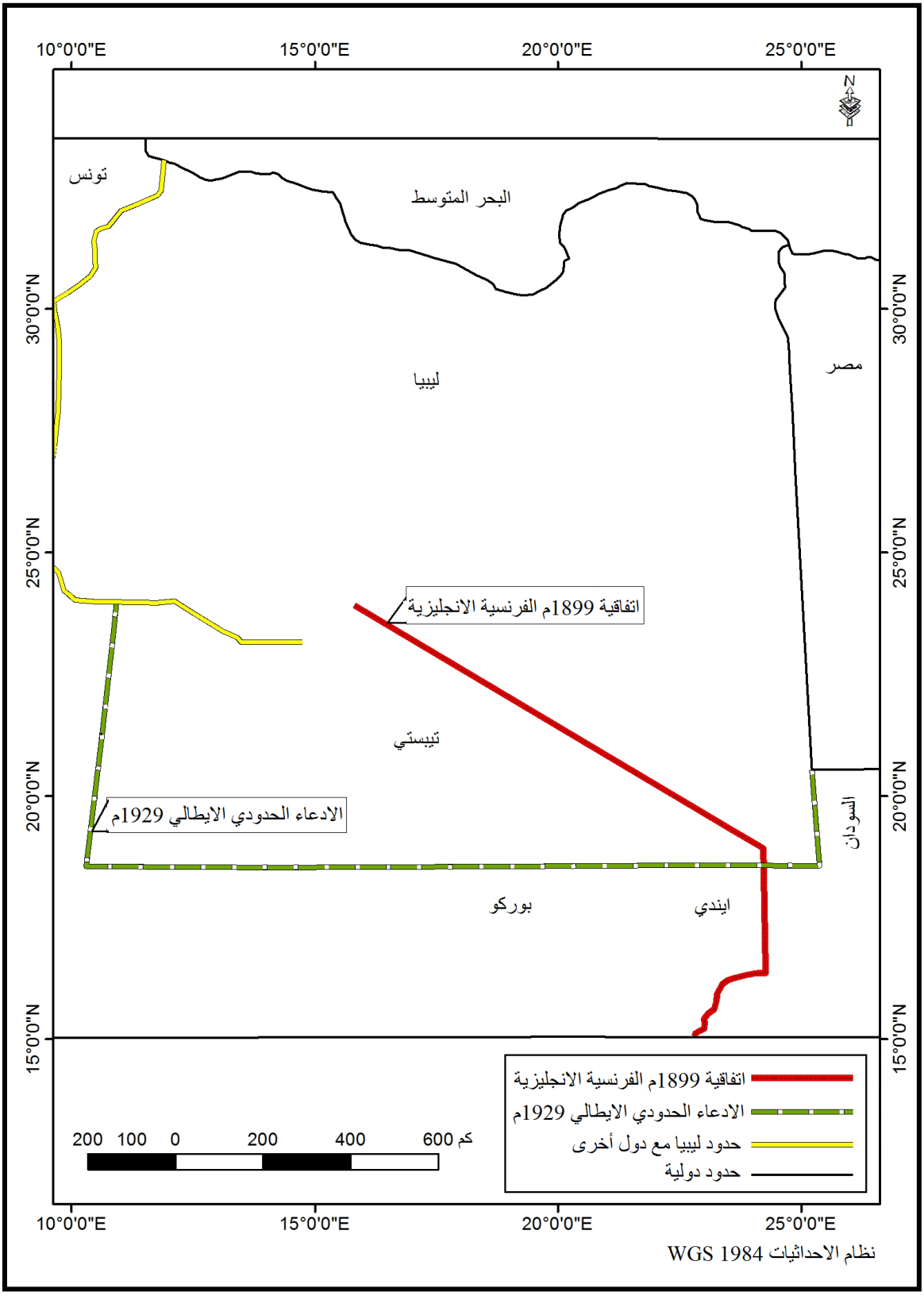

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج ARC GIS و استناداً إلى:
.International Court Of Justice , Territorial Dispute, Volume 1 ,p153

هذا التواطؤ الانجليزي الفرنسي اصاب الباب العالي بالشلل التام، وابطل محاولات تدخل إيطاليا التي أصبحت تعتبر إقليم طرابلس انطلاقا من مؤتمر برلين سنة 1885م ارضا موعودة تعويضاً لأرض تونس المفقودة[1].

كان احتلال الجزائر بداية لتأسيس الامبراطورية الفرنسية الإفريقية، وأثر على العلاقات التركية الفرنسية حتى عام 1919م، حيث كان الفرنسيون يدركون أنه لتوطيد الأمن في تلك البلاد يجب التوسع في الحدود الشرقية والغربية والجنوبية، ومتابعة تحرك الدولة العثمانية التي كانت تفرض الاحتلال، في تونس والمغرب وتتوسع في الصحراء الكبرى [2]، واتت معاهدة تمت بين إنجلترا والمانيا في 15 يونيو 1890م، تخلّت فيها المانيا عن اوغندا، مقابل جزيرة هيليولند في بحر الشمال، وهذا لم يرضِ فرنسا ودعاها إلى اعادة إتفاقية قديمة عام 1875م، وهذا دفع انجلترا لعمل معاهدة لندن في 4 أغسطس 1890م، وقد ساعدت هذه الإتفاقية فرنسا في الحصول على مطالبها وتم التركيز فيها حول تثبيت الهنترلاند الجزائري، واكدت فرنسا على إتخاذ بعض القرارات لتسهيل نفاذها إلى تشاد و(تمبكتو) رغم تصدي الطوارق والدولة العثمانية لها، وكان من ضمن بنود المعاهدة ما يلي :

1 – اعتراف إنجلترا بنفوذ فرنسا في البحر الأبيض حتى النيجر(خط باروا ساي) على الساحل الغربي لبحيرة تشاد، ويقوم مفوضو الدولتين بتوحيد الدولتين بتحديد الحدود، وتثبيت مناطق النفوذ في غرب وجنوب النيجر العليا والوسطى وجنوبها، وباصرار من انجلترا عزّزت المعاهدة بملحقين على أن تفرض حقوق السلطان على مناطق جنوب ولاية طرابلس.

2 – إن المعاهدة التي عقدت بين فرنسا وانجلترا سنة 1890م فسّرت نظرية الهنترلاند لصالح فرنسا وأتاحت قرارات النفاذ نحو الصحراء والسودان من الغرب، بعد أن مرّ الهنترلاند الجزائري في الجنوب حتى نهر النيجر، وبذلك تمكنت فرنسا من الدخول إلى بحيرة تشاد التي هي مفتاح إفريقيا و اصبحت منطقة التجمع لممتلكات فرنسا الإفريقية فقامت فرنسا بتوجه جهودها نحو تلك المنطقة فيما بعد[3]، وهنا يمكن القول أن معاهدة 1890م اعطت لفرنسا في منطقة تشاد التوسع في الهنترلاند الليبي، وهذا ينتهك التوازن لكن الأمر انتهى بعد سقوطه في 31 يناير عام 1891م، حيث اسفر التحرك الإيطالي عن تعزيز القوات في الولاية وانتج تقارباً تركياً فرنسياً، في الوقت الذي كانت تركيا في ظروف الضعف والخروج من الساحة على ضوء تواجد قوى أوروبية جديدة.

(1) مؤمن وناس، التاريخ المجهول- العلاقات الليبية الفرنسية في فزان 1943 إلى 1965م ، ص26
(2)عبد الرحمن تشايجي, الصراع التركي- الفرنسي في الصحراء الكبرى (تر) علي اعزازي,1982، ص 53 .
(3) نفس المرجع ، ص 58.

المعاهدة بين ايطاليا وانجلترا – وايطاليا وفرنسا عام 1902م :

حاولت إيطاليا بالاتفاق مع إنجلترا قبل أن تعقد معاهدة صداقة واسعة النطاق مع فرنسا للتحرك الحرفي ليبيا، وفي الأصل كانت هناك صداقة تقليدية بين إيطاليا وانجلترا، و وفقاً للموقع الجيوسياسي كانت روما مضطرة إلى صداقة لندن لأن إيطاليا محاطة بالبحار وانجلترا تحكم هذه البحار، وكانت نجلترا تنظر إلى إيطاليا من حيث هي عنصر توازن في وجه فرنسا في البحر المتوسط.

ونظراً لعدم وجود أية اطماع لإنجلترا في ليبيا آنذاك، فقد تعهدت إيطاليا ايضا بأنها لن تقوم بعقد أي إتفاقية ضد مصالح إنجلترا في البحر المتوسط، ووقعت إتفاقية بينهما في 12 مارس 1902م والذي مكن إيطاليا من تعزيز نفوذها في ليبيا مما مهد لهجرة الإيطاليين إلى ليبيا.

من الجهة الأخرى تعهدت إيطاليا لفرنسا بأنها مقابل تحركها الحر في ليبيا ستكون محايدة في حال وقوع هجوم على فرنسا حتى وأن شنت فرنسا أي حروب، ومن هنا يمكننا الاستنتاج من أن الإتفاقية التي عقدتها إيطاليا مع كلاً من فرنسا وانجلترا عام 1902م أتاحت لإيطاليا الفرصة من التحرك في ليبيا والسيطرة التامة عليها، فلها مصالحها كما لفرنسا مصالحها حيث تقترب أو تتجاوز مناطق النفوذ خصوصاً الشمال التشادي والجنوب الليبي حيث يوجد شريط (أوزو) منطقة الدراسة خريطة (10).

الصراع الليبي بقيادة السنوسية والدور الإستعماري:

لم تتوقف المخططات الاستعمارية للمنطقة، لكن كان هناك تمدد للمقاومة الليبية التي كانت تقف بالمرصاد للاستعمار، وبعد تمدد الحركة السنوسية كحركة دينية إستطاعت أن تمتد في العديد من البلدان في المنطقة بزواياها مما اعطاها زخماً واسعاً واقتربت من الاتراك خصوصاً أن الاتراك أغلبهم مسلمون ، ولأن الحركة السنوسية بما اكتسبته من شرعية سياسية امتلكت حق إدارة السلطة السياسية الفاعلة على الساحة الوطنية والاقليمية والدولية، وكانت قيادات الحركة السنوسية تتجنب الخوض في عملية تدفع بها إلى صراع غير متكافئ [1].

لقد كانت هناك اسباب اقتصادية واستراتيجية أجبرت الاتراك عل تأسيس حكمهم فوق (تيبستي) وبوركو لأنهما نقطتان حساستان على طريق السودان وليبيا، وأن سكانهما من (التبو) يؤمنون معيشتهم من مرافقة القوافل بين (فزان والسودان) فإذا تم الاستيلاء الفرنسي على هذه المناطق بعد احتلال (كانم ووداي) لن يبقَ ارتباط بين السودان وليبيا، لذا طلبت تركيا وقف التحرك الفرنسي في المنطقة وتوطيد

(1) إبراهيم فتحي عميش، التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا، برنيق للطباعة والترجمة والنشر ، 2008، ص 97 .

خريطة (10) نقل الحدود فى الفترة من 1899 – 1929 م

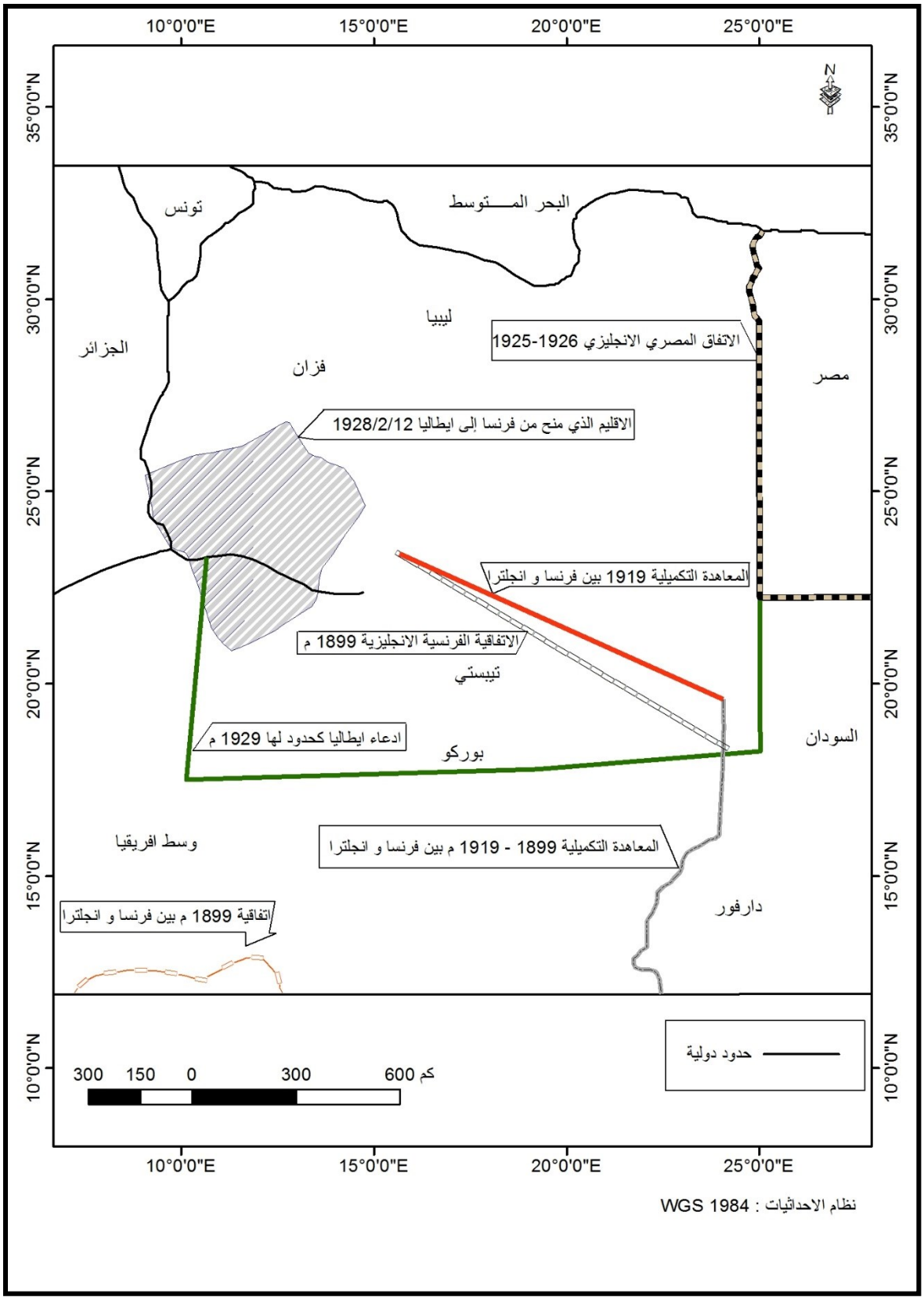

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج ARC GIS واستناداً إلى:
International Court Of Justice , Territorial Dispute, Volume 1,p158

حرية التجارة التي كانت ذات عوائد وجدوى اقتصادية على الاتراك، أما السبب الاستراتيجي فهو أنه لم يكن توجد في جنوب ليبيا سوى (غات ومرزق والكفرة) لتأسيس المعسكرات، وهذه المدن مفصولة عن (تيبستي) بصحراء مقفرة بطول 800 كم، فأي جيش يقوم بالهجوم على (تيبستي) من تلك المدن سيهزم بعد أن يعبر هذه الصحراء الجافة المتعبة، وهكذا فإن (تيبستي وبوركو) كانتا تشكلان مفتاحاً لوسط إفريقيا ومن يستولى عليها يتمكن من السيطرة على وسط إفريقيا.

وقد فرضت الدولة العثمانية حقوقها فوق الهنترلاند الليبي في 30 أكتوبر 1890م، ففي عهد متصرف (فزان) (مصطفى فائق باشا) سميت (تيبستي) (تبو – رشادة) وجعلت قضاء، كما اسست ثكنة في (بارداي) بعد تمركز الاتراك في (تيبستي) عام 1910م حيث طالب أهالي (بوركو) الدخول تحت الحكم التركي بمعرفة مقدم الزاوية السنوسية (محمد الشى) [1].

كان الاتراك يغضّون الطرف دون أن يشتركوا اشتراكاً فعلياً في العمليات التي قامت ضد الفرنسيين في وداي، وقد اخفقت محاولة الفرنسيين في الاستيلاء على بوركو عندما هاجم200 مسلحاً من الفدائيين السنوسيين في سبتمبر1910م وسجلوا نجاحاً في وداي، ولكن السنوسيين وسكان المنطقة كانوا يعلمون بأنهم ليسوا قادرين على مقاومة الفرنسيين وحدهم، ولذلك طلبوا حماية الدولة العثمانية بوساطة حاكم (تيبستي) الجنوبية، بأن اتت قبائل (بوركو وكانم)إلى سيدي عبد الله مقدم السنوسية في عين غالاكا قائلين بأنهم يريدون الذهاب إلى مركز القضاء للدخول تحت حكم الدولة العثمانية[2].

وبخروج تركيا من الساحة ودخول إيطاليا تغيرت الأمور كثيراً، حيث اعتبرت إيطاليا نفسها هي الوريث للتركة العثمانية في المنطقة، لذا حاولت فرنسا بشتى الطرق منع إيطاليا من الوصول إلى المناطق التي تربط فرنسا بمستعمراتها أو من الوصول إلى المنطقة الجنوبية من ليبيا وهي تشاد، إلا أن الحرب العالمية الأولى اعطت إيطاليا نفوذاً وقوة، حيث رأت إيطاليا أن المادة 13 من معاهدة لندن تعطيها الحق في امتيازات بالإقليم ، ففي ابريل عام 1918م قدم الكولونيل ريفسيا تقريراً وضح فيه أن (بوركو وتيبستي)هي حق إيطالي موروثاً عن الاتراك مستنداً إلى مؤتمر السلام الذي تم في 1919م وإتفاق 1890م الانجليزي الفرنسي.

كما نشرت فرنسا (الكتاب الأصفر) في يناير 1920م، اشارت فيه أن إيطاليا قد قبلت الحدود المتفق عليها مع فرنسا 1902م وهو الموضح في اتفاق 1899م، و ردت إيطاليا على هذا الادعاء

(1) عبد الرحمن تشايجي, مرجع سابق،1982، ص 248.
(2) نفس المرجع ، ص 250 .

بالقول أن إتفاق 1902م يحدد فقط شرق التومو أما الغرب فما يزال مفتوحا، وظلت المحاولات الدبلوماسية بين الدولتين.

وفي نهاية 1925م تنازلت فرنسا ومنحت إيطاليا مثلث في الجنوب الشرقي للجزائر وشمال النيجر واقترح موسليني مباشرة أن يتم اعطاء إيطاليا كل من (تيبستي وبوركو) وجزء كبير من (إنيدي) والتي لم تولد أي حماسه لدى الفرنسيين وقتها لم تكن إيطاليا وصلت إلى (فزان) لكنها احتلت (الكفرة) في 1930م.

في 1934م حصلت إيطاليا من الانجليز بإعتراف أن مثلث السارة قطعة من شمال (بوركو وإنيدي) تخضع لإيطاليا، وفي عام 1934 – 1935م وصلت فرنسا وإيطاليا إلى إتفاق (لافال موسليني) أعطى إيطاليا الحق في إثيوبيا، وشملت معاهدة روما نقل الشريط الحدودي المسمى (أوزو) إلى إيطاليا[1].

ويمكننا هنا كخلاصة القول بأن الإتفاقيات التي تمت بين الدول المستعمرة بما فيها الفترة العثمانية وامتداد الحركة السنوسية تأكيد على أن قطاع (أوزو) هو ليبي، وظلت المنطقة التي تشمل جزء الشمال التشادي هي نقاط متحركة حسب قوة وضعف الاستعمار، بدليل التراجع الفرنسي امام الاتراك والسنوسيين، والتقدم مرة أخرى في خروج الاتراك، وقمع السنوسية في الإقليم وعودته مرة أخرى للإيطاليين حسب إتفاق لافال موسليني الشهير عام 1935م.

ثانياً: الحدود الليبية التشادية للفترة (1935 – 1955م)

1 – معاهدة روما(لافال موسليني)

تعتبر الفترة من عام 1935 وحتى عام 1955م من أهم الفترات التاريخية التي شكلت جزء من تفتيت القارات، ورسم الحدود المشتركة التي تفصل الدول الحديثة بعضها البعض، وهذا بدوره كرّث للعديد من المشاكل الحدودية بين الدول حتى الآن لعدة اسباب أهمها ما يلي :

أ/ تحكم الدول الاستعمارية في العديد من المناطق بالعالم خصوصا القارة الإفريقية، بعد زوال الدولة العثمانية، وظهور قوى جديدة حافظت فيما بينها على مصالحها في حالة شبه توازن بين القوى.

ب/ لعبت العديد من الإتفاقات والمعاهدات دوراً في التنظيم للمستعمرات وخضوعها لإرادة المستعمر.

---

[1] Yale Journal of international Law . Vol. 17: 301- 1992 page 358: 362

ج/ كان هناك مساحة للتحرك الاستعماري في ربط مستعمراته بعضها البعض، بعيداً عن الإتفاقات بينهم ذلك نتيجة الحرب العالمية الأولى والثانية التي زادت أو قللت من القوى الاستعمارية على انقاض الحربين الأولى والثانية.

بالنظر إلى الناحية السياسية فإن ليبيا منذ بدايات الوجود العثماني، وكنتيجة للتوازنات بين تركيا والقوى الغربية. دخلت بالتدريج ولكن بصورة مباشرة وخطيرة لعبة صراع القوة في البحر المتوسط بينما في النهاية وكنتيجة لضعف الدولة العثمانية وعجزها، كادت ليبيا أن تنزلق إلى حلقة التكالب على إفريقيا وعلى الأقل فقد انفتحت للتغلغل الاوروبي الذي وضع الاساس للاستعمار الإيطالي بحجة ردع القرصان، قامت أكثر من دولة اوربية (فرنسا ونابولي وسردينيا) بحملات وحروب حقيقية على ميناء طرابلس خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، واصبح من الظواهر المألوفة المتكررة في ميناء طرابلس ظهور الاساطيل الاوربية، بما فيها البريطانية وحتى الامريكية في مظاهرات بحرية للتهديد والضغط واحيانا للحرب. كذلك تكاثرت خطط احتلال المنطقة من قبل معظم تلك القوى، وهذا كله حقق وجوداً متزايداً للنفوذ الاوروبي في المنطقة كاد أن يكّون دول داخل الدولة [1].

من هنا يمكننا القول وبناء على تغير موازين القوى بظهور قوى اوربية مختلفة لها طموحات كبيرة في القارة، يتضح أن هذه القوى المتنافسة فيما بينها عجزت أن تحدد شكل الإقليم الذي يحافظ على طموحها حسب القوة التي تمتلكها في صراع بين المد والجزر اسفر عن الحدود السياسية الجديدة التي تخدم مصالح هذه الدول المستعمرة في حدود متنقلة، وليست ثابتة تحكمها الأهداف الجيوسياسية لكل دولة.

وفي أواخر القرن التاسع عشر لم تكن فكرة الحدود السياسية واضحة بين دول الصحراء الكبرى فالصحراء بطبيعتها القاحلة وسكانها المتناثرين ورعاتها الرحل، فضلاً عن التجانس القومي القاعدي جنساً ولغة ودينياً، كانت عوامل مضادة للتحديد السياسي الصارم بالمعنى الحديث، ولذلك فإن خرائط العصر كلها اجتهادية، وذات طبيعة عامة إلى حد بعيد. على أننا إذا تتبعنا الخرائط المتاحة لوجدنا أن هذه الحدود الغامضة والتقريبية تتجه نحو انبثاق التدريجي ثم التعيين العام، فالتحديد القاطع ويمكن القول أن سنة 1919م تحدد هنا خط التقسيم بين عصر فاصل الحدود بمعناه الدقيق "[2] خريطة(11).

بالنظر إلى الخرائط وعلى سبيل المثال في 1910م نجد أن الحدود الليبية الغربية تزداد تعرّجاً

(1) نيقولا زيادة، مرجع سبق ذكره، 1958، 46-59 .
(2)جمال حمدان – الجماهيرية العربية الليبية الشعبية....– دراسة في الجغرافيا السياسية – مكتبة مدبولى، 1996 ص 111.

خريطة(11) المعاهدة الفرنسية الايطالية 1935 – المعاهدة الانجليزية الفرنسية 1919

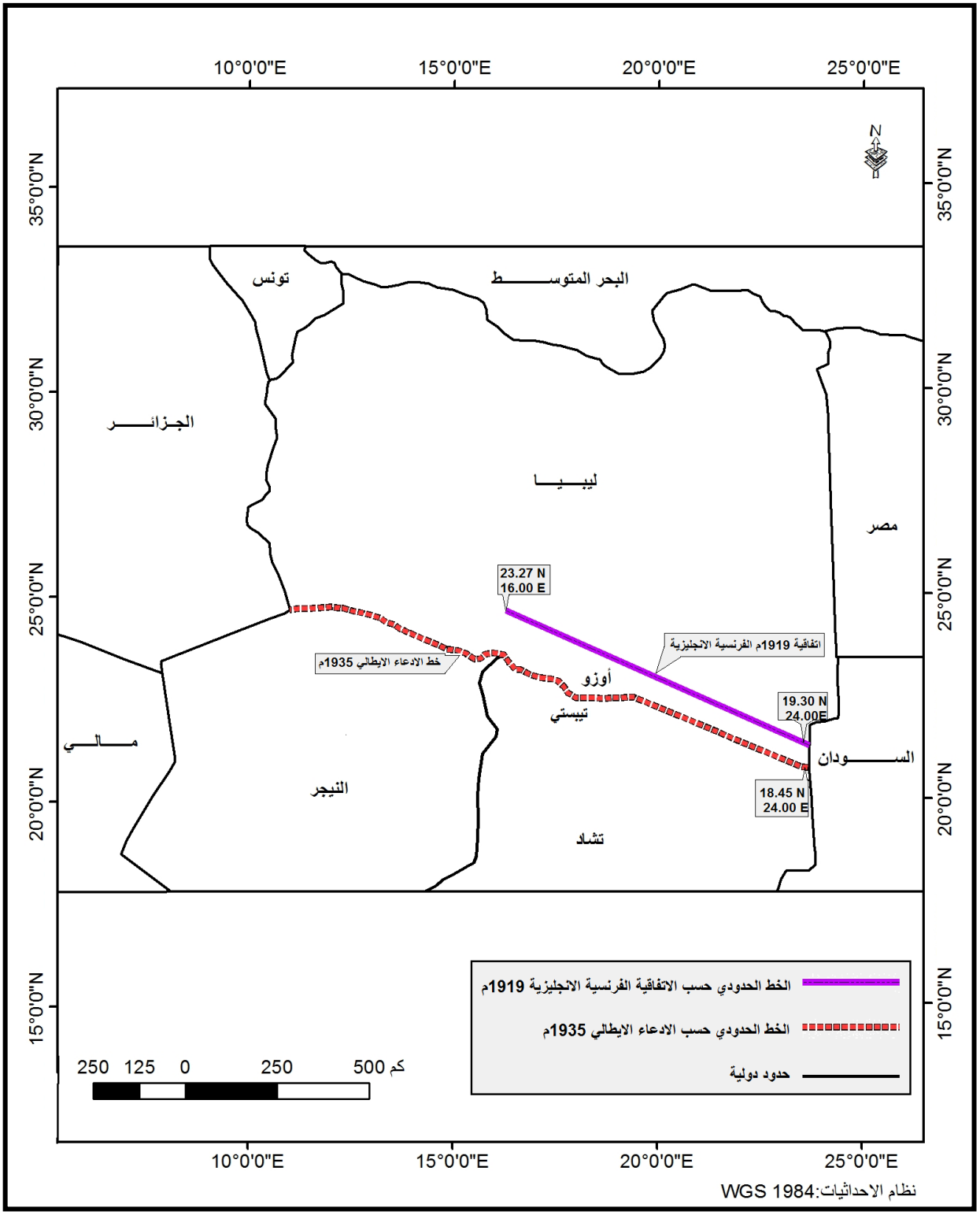

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج ARC GIS و استناداً إلى:

International Court Of Justice , Territorial Dispute, Volume 1,p165

حول(فزان) وحدود مصر تزداد اتساعا نحو الغرب، بينما تظهر للمرة الأولى تحت تأثير النفوذ البريطاني حدود السودان وتشمل مثلث سارة ، على حين تتحول الأرض الفراغ بلا صاحب إلى عازل بين الأطراف الثلاثة اقرب إلى المثلث شكلاً .

في عام 1914م بعد أن أصبح الوجود الإيطالي في ليبيا خطراً يهدد النفوذ البريطاني في مصر تمددت حدود مصر على الخرائط إلى حدود ليبيا القائمة لتملأ الفراغ السابق بما في ذلك حوض الكفرة وبعد مساومات وتسويات الحرب اخذت رقعة ليبيا وحدودها بداية للتشكل والظهور. فالحدود الليبية الغربية قد استقرت على شكلها النهائي تقريبا، والشرقية على خطها العريض. لكن بقت الحدود الجنوبية دون رسم لها، لذا ظل مثلث سارة منذ 1899 يتبع السودان، بينما ظل القطاع الأوسط مـن الحدود الجنوبية يقع إلى الشمال بمسافة من خط (تيبستى) وذلك تبعاً لإعلان 1899 ومؤتمر باريس 1919، وتحديداً 1923 وهى الإتفاقات التي فرضتها بريطانيا وفرنسا من قبل.

في عام 1925م نجحت إيطاليا مستغلة خوف بريطانيا في وضع الحدود الشرقية النهائية، فنقلت (الجغبوب) إلى الجانب الليبي ، ثم نجحت في عام 1935م في نقل مثلث السارة الاستراتيجي إلى ليبيا، كما ارغمت فرنسا في الوقت ذاته إلى القبول بدفع الحدود الجنوبية إلى خط جبال (تبيستي) ولو أن هذه الإتفاقية لم يتم التصديق عليها.

تغيرت الظروف بعد ذلك ولعبت مصالح الدول دوراً بارزاً ففي عام 1940م استطاعت فرنسا أن تحتل إقليم (أوزو) منطقة البحث، ولم تقف عند هذا الحد بل احتلت إقليم (فزان) كاملاً لربط مستعمراتها في تونس والجزائر بتشاد عبر (فزان) الليبية، ففي عام 1944م عينت حاكماً عسكرياً على إقليم (غدامس وفزان) تابعاً للحكومة الجزائرية.

ولم تكتفِ بهذا الحد، بل حاولت الفصل والعزل السكاني لإقليم (فزان) وربطه ودفعه للانصهار في المستعمرات الفرنسية بالسماح له بالتنقل في تونس والجزائر لتحافظ على الإقليم خاضعاً للسيطرة الفرنسية خصوصاً أن فرنسا خرجت منتصرة من الحرب العالمية وخروج إيطاليا كقوة من ساحة نفوذ القوى. وقد ساعدها على ذلك إتفاقية الصلح التي تمَ الإتفاق عليها في فبراير 1947م، والتي نتج عنها تنازل إيطاليا عن جميع ممتلكاتها، كما هو وارد في الفقرة الأولى من المادة 23، وخروج إيطاليا كقوة دولية لتصبح ليس لها الحق في أي مناقشات تتعلق بأي حدود في مستعمراتها السابقة.

ويؤكد "مصطفى بن حليم" رئيس وزراء ليبيا السابق المطامع الفرنسية في (فزان) التي تعتبر نقطه فاصله في الطريق الامبراطوري الفرنسي في إفريقيا بقوله: " واقامت فرنسا إدارة عسكرية في فزان مرتبطة بقيادة التراب الليبي فيما عدا (غدامس) فأن إدارتها الحقت بتونس، ورافق الجنرال لوكليرك

في دخول (فزان) عدد من المهاجرين الليبيون الذين كانوا فروا إلى تشاد من الاستعمار الإيطالي واقاموا في تشاد. كان على رأس هؤلاء الليبيون أحمد سيف النصر زعيم قبيلة أولاد سليمان الذي عينه لوكليرك متصرفاً على (فزان) وقامت فرنسا بحملات متعددة الأطراف بعيدة الأهداف لاسترضاء سكان (فزان) واقناعهم بالفوائد العظيمة التي ستعود عليهم بالتعاون مع فرنسا – كما نشطت فرنسا في بث دعاية خطيرة لجعل سكان (فزان) يطالبون بالانضمام إلى فرنسا عندما تستفتيهم هيئة الأمم المتحدة. وذلك في أواخر الاربعينات عندما بدأ الاستقلال الليبي يلوح في الأفق.

ويضيف (بن حليم) :" تركزت الجهود الفرنسية بنوع خاص على واحة(غات) التي كانت فرنسا تأمل في ضمها للجزائر وواحة (غدامس) التي كانت تأمل أن تكون من نصيب تونس، وتعرض زعماء (فزان) وعلى الخصوص عائلة (سيف النصر) إلى ضغوط فرنسية كثيرة ولاغراءات مادية عديدة وصمد الكثيرون خصوصاً أحمد سيف النصر" [1].

ومن خلال ما ذكره بن حليم، يتضح لنا دور الأمم المتحدة في عمليات الاستفتاء والخيرة في الأمر لسكان إقليم بعينه. لذا كانت رغبة الأمم المتحدة في استفتاء أهل (فزان) في البقاء مع فرنسا أو الانضمام إلى إخوانهم الليبيون في برقة وطرابلس. وهذا ما كان يجب على محكمة العدل الدولية القيام به وهو ترك حرية تقرير المصير بشأن منطقة النزاع الليبي – التشادي لسكان الإقليم. ونظراً لموافقة أهالي الإقليم بالانضمام إلى ليبيا فهذا لا يروق إلى الدول التي مازالت مستعمرة بصورة أو بأخرى. وكان سكان قطاع (أوزو) سيوافقون على الانضمام إلى ليبيا للاسباب التالية :

أ – لم تشهد تشاد منذ الاستقلال وحتى الساعة الاستقرار السياسي وتعاني من نزاع داخلي وفقر اقتصادي.

ب – تطور ليبيا مع ظهور النفط والنشاط الاقتصادي القائم على توظيف العوائد النفطية في البناء والتشييد وقطاعات متعددة مما شكّل منطقة جذب بشرى حول العملية الاقتصادية والاستفادة منها.

2 – معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين فرنسا و المملكة الليبية 1955م

تمت في طرابلس يوم 10 أغسطس سنة 1955م بين (مصطفى بن حليم) الوزير الأول للشئون الخارجية عن الجانب الليبي (وموريس ريجان) سفير فرنسا في طرابلس[1] ونصت هذه المعاهدة

(1) مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، 1992، بريطانيا، ص 240 – 241.
(1) أبوبكر سالم المهدي، العلاقات الليبية التشادية ، مرجع سابق،2014 ، ص 150 .

على الاعتراف بأن الحدود التي تفصل الأراضي الليبية عن الأراضي التونسية والجزائرية و أراضي إفريقيا الغربية الفرنسية(النيجر) عن إفريقيا الاستوائية الفرنسية (تشاد) و هي تلك الحدود المنصوص عليها وفقا للمعاهدات والإتفاقيات الدولية المعترف بها وقت إنشاء المملكة الليبية و الواردة في الملحق(3) الذي يضم رسائل متبادلة بين (مصطفى بن حليم) و(موريس ريجان)[2]، ويمكن أن نلاحظ ما على تلك المعاهدة فيما يتعلق بمشكلة الحدود :

1 – أن المعاهدة تؤكد من دون جدال بطلان إتفاقية روما سنة 1935 ذلك لأنها ذكرت أن الحدود التي تفصل المملكة الليبية عن المستعمرات الفرنسية تنبثق عن الأعمال الدولية السارية المعمول بها وقت قيام المملكة الليبية، ولم تتضمن أو تنص على إتفاقيات روما الأمر الذي يعني صراحة اعترافها بعدم صلاحية هذه الإتفاقية.

2 – إن المعاهدة تتجاهل إتفاقية روما التي أدخلت قطاع (أوزو) ضمن منطقة النفوذ الإيطالي.

3 – أن معاهدة طرابلس تعترف بتعيين الحدود الليبية التشادية كما هي موضحة في الإتفاقيات والأعمال السارية المعمول بها والتي كانت ضمن نصوص الإتفاقية وهي كالآتي[3] :

- إتفاقيات الأنجلو فرنسية في 14 يونيو سنة 1898م .
- البيان الاضافي في 21 مارس سنة 1899م .
- الإتفاقيات الفرنسية الإيطالية في نوفمبر سنة 1902م .
- إتفاقيات الأنجلو فرنسية في 8 سبتمبر 1919م .
- الإتفاقيات الفرنسية الإيطالية في 12 سبتمبر 1919م[4] .

قد صدّقت الحكومة الفرنسية على هذه المعاهدة في 20 نوفمبر 1956م، ثم صدقت عليها الجمعية الوطنية الفرنسية بالقرار(56 / 1235) في 12 ديسمبر سنة 1956م وتم تبادل وثائق التصديق بين الطرفين يوم 20 فبراير 1957م، ونشرت ووضعت إلى حيز التنفيذ بمقتضى القرار (436/57) في 26 مارس 1957م ولم تتضمن أي إشارة إلى إتفاقية روما عام 1935م[1]

(2)إبراهيم محمد طاهر، التطورات السياسية في تشاد من عام 1960- 1990م، رسالة ماجستير"غيرمنشورة"، قسم العلوم السياسية معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1994م، ص 103.

(3)جلال عبد المعز, النزاع الحدودي بين ليبيا و تشاد حول قطاع أوزو, القاهرة دار الكتب المصرية, 2003م، ص 124.

(4) إبراهيم محمد طاهر، مرجع سبق ذكره، ص 104 .

(1)جاك بيشون، المسألة الليبية في تسوية السلام , (تر) علي ضوى، ط1, دار الكتب الوطنية بنغازي, 1991م، ص

وفي ختام وثائق التصديق المتبادلة تنص الفقرتان التاليتان على ما يلي :

1. أن الحكومة الفرنسية على استعدادا تاما بأن تعين خبراء ضمن لجنة فرنسية ليبية مشتركة بشأن وضع الحدود في المناطق التي يتم تحديد ورسم الحدود فيها أو إذا ما رأت إحدى الحكومتين.

2. في حالة الخلاف بين الطرفين أثناء عملية وضع الحدود، يقوم الطرفان المتعاقدان بتعيين حكم محايد للفصل في الخلاف وإذا اختلف الحكم فيما بينهما يقوم هؤلاء بتعيين حكم آخر محايد للفصل في الخلاف القائم .

وختاماً فإن معاهدة 10 أغسطس سنة 1955م تثبت ما يلي :

1. إثبات المعاهدة بطريقة لا تقبل المناقشة على عدم صلاحية أو جود معاهدة روما (لافال موسليني) في 7 يناير 1935م .

2. تؤكد المعاهدة على صلاحية الحدود القائمة في الإتفاقيات التالية.

- البيان الإضافي في 21 مارس سنة 1899م .
- تبادل الوثائق (باربير – بريتي) في أول نوفمبر سنة 1902م .
- إتفاقية الأنجلو فرنسية سنة 1919م .

3. في يوم 29 نوفمبر سنة 1956م أثناء مناقشة التصديق على معاهدة 10 أغسطس 1955م أمام المجلس الجمهوري الفرنسي، أعلن وزير الخارجية الفرنسي (موريس فور) أن هذه المعاهدة تنص على أن تتخلى ليبيا (الإيطالية) عن جميع تطلعات موسليني وعن الإتفاقيات الموقعة بواسطة (بير لافال) والتي بناء عليها كان يجوز لإيطاليا الادعاء ببعض الحقوق في منطقة (تيبستي) في جلسة المجلس الجمهوري الفرنسي 29 نوفمبر 1956م[2].

أن الإتفاقية اشترط لتنفيذها على وعد فرنسا بالتوصل إلى إتفاقية أخرى خاصة بتونس إلا أن الحرب الحبشية وكذلك الحرب الأهلية الاسبانية بالإضافة إلى تعطش إيطاليا للاستيلاء على أملاك فرنسا ومستعمراتها، كلها عوامل ضغطت بشدة على قرار إيطاليا الفاشية لإلغاء الإتفاقية وعدم الاعتراف بها ومن ثم لم يتم التصديق عليها.

وهكذا أثارت تلك الإتفاقية مشكلتين:

---

[2] إبراهيم محمد طاهر، مرجع سبق ذكره، 1994، ص 105 .

الأولى – تتعلق بصلاحيتها فلم يتنصل منها أي من الطرفين كما أن الموقعين عليها دولتان ذاتا سيادة عبرتا عن مسؤوليتهما في الإلتزام ببنودها.

الثانية – تتعلق بصلاحيتها كمستند لتحديد الحدود بين ليبيا وتشاد، فعلى الرغم من عدم تضمينها أي نصوص تتعلق بتحديد الحدود فأنها تتضمن ملحقا وهو الذي يضم قائمة بالوثائق التي حددت الحدود بين ليبيا وتشاد، والمستعمرات الفرنسية السابقة، ومن ثم أثارت نقاط خلافية بين ليبيا وتشاد[1].

وأقرت ليبيا بحقها التاريخي في خلافها الحدودي مع تشاد مستندة إلى ما يلي:

1 – إن إيطاليا أثارت ذلك الحق بعد أن حلت محل تركيا عام 1911م فيما يتعلق بسيطرتها على ليبيا ومعنى ذلك أن تلك الحقوق التاريخية تستند إلى معاهدة لندن عام 1915م، والتي بها التزم الحلفاء بتعويض إيطاليا مقابل مشاركتها لهم في الحرب.

2 – هذه هي نفس الحجة التي استندت عليها ليبيا في خلافها الحدودي مع تشاد، باعتبارها الدولة الوريثة لكل من الامبراطورية العثمانية من خلال إيطاليا، بل وأنها الوريثة لإيطاليا نفسها كقوة استعمارية وهو ما جعلها تعتقد أن الإتفاقيات الفرنسية الانجليزية عام 1898م ،1899م ،1919م لا يمكن أن تنطبق عليها لما يلي :

أ– أنه تم توقيعها من قبل دولتين ليس لهما أي سلطة مشروعه على ليبيا، والتي كانت آنذاك ولاية عثمانية.

ب – أنها تتناقض وتتعارض مع القانون الدولي المعمول به آنذاك خاصة المادتين 34 ، 35 من إتفاقية برلين العامة، أو وضع الأقاليم التي لم تستعمر تحت أمر المحتلين الأوائل.

ج – إن تركيا كانت دائما تحتج على هاتين الدولتين في ذلك الوقت فيما يتعلق بوضع الأقاليم.

د – إن الإتفاقيات لم تحدد الحدود، ولكنها احتوت ذلك من حيث المبدأ.

هـ – أنها قامت على معلومات غير دقيقة ومشوشة فلا توجد أي خرائط مرفقة بإتفاقية 1899م وهو خطأ جغرافي.

و – إن فرنسا تخلت عنها في مفاوضاتها حول معاهدة روما عام 1935م .

---

[1] جلال عبد المعز، مرجع سبق ذكره، 2003 ، ص 127.

والجدير بالذكر أن معاهدة طرابلس في 10 أغسطس 1955م التي وقعت قبل قيام منظمة الوحدة الإفريقية تتمشى مع المادة 3 (فقرة 3) من ميثاق المنظمة من ناحية ومع القرار رقم(1/16) الصادر عن القمة الإفريقية الأولى في القاهرة سنة 1964م[1] .

هكذا نجد أن لكل قوة دوافعها في المنطقة، انهت معاهدة 1955م المسألة التي أثارتها معاهدة 1935م واستمرت العلاقات الليبية الفرنسية قائمة على التعاون في تلك الفترة بين البلدين[2].

ثالثا: الحدود الليبية التشادية للفترة (1955–1969م)

شهدت سنة 1960م إنتقال تشاد من مرحلة الحكم الذاتي إلى مرحلة الاستقلال وعين تومبلباي رئيسا للدولة فأصبحت بذلك تشاد في قبضة الجنوبيين اليد القوية لفرنسا في حلبة الصراع الدائر بين الشمال والجنوب التشادي، وفي نفس العام إرتبطت تشاد مثلها مثل العديد من دول إفريقيا الوسطى بإتفاقيات دفاع مشتركة مع فرنسا تمخضت عنها وجود قاعة عسكرية فرنسية في فورت لامي، وقيام فرنسا بتدريب الجيش التشادي، ولهذا السبب ظل الجزء الصحراوي من تشاد في (بوركو وأنيدي وتيبستي) محتلاً من قبل القوات الفرنسية[3].

وبعد مرور أربع سنوات في 21 يوليو 1964م تمَ عقد القمة الإفريقية الأولى في القاهرة، وجاء القرار رقم (16) في المادة رقم1، إن مشاكل الحدود تشكل عاملاً خطيراً ودائماً من عوامل الشقاق كما أن وجود اطماع من خارج إفريقيا تهدف إلى تقسيم القارة الإفريقية ، كما جاء في المادة 6 من ميثاق الوحدة الإفريقية بأن تحترم المبادئ الواردة في الفقرة 3 من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية [4].

وفي عام 1965م تم ضم الحاميات العسكرية في (بوركو وأنيدي وتيبستي) إلى الجيش التشادي مما أجبر زعيم التيدا الأكبر في (تيبستي)(الدردي ويداي كيفيدي) للهجرة إلى ليبيا[5].

وجاءت معاهدة الصداقة وحسن الجوار ملحق (4) والتي وقعت في طرابلس 22 مارس 1955م، اعترافاً بالروابط التاريخية و بالصلات القديمة بين الشعبين، في هذه الفترة حكم تمبلباي تشاد حكماً استبدادياً فأعلن في 1962م قانون الطوارئ وألغى الأحزاب كلها، لكنه لم يلغ الحزب الذي كان يتزعمه، فأصبحت الدولة تدار في عهده بنظام الحزب الواحد، كما أقصى أهل الشمال من إدارة

---

[1] جلال عبد المعز، مرجع سبق ذكره، 2003 ، ص 128-129.
[2] ديار تبن نيام ، دور محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات الدولية مع دراسة خاصة للنزاع التشادي الليبي حول شريط أوزو رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم القانون ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة القاهرة ، 1999م ،ص 119.
[3] جان شابل ، مرجع سبق ذكره ، 1981،ص 203.
[4] جلال عبد المعز ، مرجع سبق ذكره ، ص 129.
[5] جان شابل ، مرجع سبق ذكره ، ص 204.

البلاد، ومن المشاركة في السلطة، بل من المشاركة في الحياة السياسية بصفة عامة، وحاول أن يفرض على تشاد قسراً عادات وطقوس وثقافات الجنوب، وقام بحملات اعتقال وقتل وقمع في أوساط المسلمين وحكم على بعضهم بأحكام قاسية، وصل بعضها إلى السجن لمدة عشرين عاما مع الأشغال الشاقة بتهمة زعزعة أمن الدولة، كما قام عام 1965م بتصفية دموية للمسلمين قتل فيها ما يقارب من 500 مسلماً، وكان تمبلمباي يولي رعاية خاصة للجنوبيين وللمسيحيين فقرّب مواطنيه من أهل منطقة السارة، وولاهم شئون البلاد وقلدهم أهم المناصب في الدولة وكانت فرنسا تؤيد تمبلباي لأنها لا تريد أن يستحوذ أهل الشمال من العرب والمسلمين على السلطة فتعود البلاد إلى ما كانت عليه قبل الغزو الفرنسي، بل تريد فرنسا أن تحتفظ بتشاد في الدائرة الإفريقية المسيحية الفرنسية وربما كانت تتمنى في نفس الوقت أن يحقق تمبلباي توازناً سياسياً ما يرضي أو يهدئ على الأقل جميع الأطراف في البلاد ويضمن هذا التوازن لتمبلباي السيطرة على زمام الدولة فيحافظ بذلك على تشاد الموالية لفرنسا ويحقق بالتالي الأمن والأمان والاستقرار[1].

إلا أن فرانسوا تمبلباي لم يبذل جهدا في خلق شيء من التوازن من أجل استمالة أهل الشمال بل تجاهلهم نهائيا، فتحول بذلك إلى عنصر فرقة وشقاق.

حيث افتقد تمبلباي الحد الأدنى من الحنكة والمرونة، التي يحتاجها كل من أراد أن يتعامل مع متناقضات تشاد، فزادت حالة البلاد في عهده سوءا بسبب سياسته وانحيازه إلى منطقته وبني جنسه وبسبب القمع الذي مارسه ضد التشاديين وضد المسلمين وبسبب احتكاره للثروة وفرضه لضرائب خيالية مما أدى إلى انتشار الفقر والجهل وتأجيج روح الثورة والتمرد، فتشكلت بذلك جبهة فرولينا جبهة (التحرير الوطني التشادي).

بقت جبهة فرولينا على الساحة لكنها ولدت في جوفها بذور التصدع والخلاف لأنها كانت مختلفة في التوجه والأفكار والأسلوب، فإنقسمت في عام 1968م بعد وفاة أول أمين عام لها [2].

وباعتبار أن تشاد الامتداد الطبيعي والأرض الخلفية المهمة لليبيا وخوفاً من المؤامرة التي كانت تحيكها فرنسا في الأفق والتي تشكل خطراً مباشراً على أمن وسلامة ليبيا مما يتطلب ضرورة فرض الاستقرار بها، ولكي لا تكون تشاد قاعدة انطلاق لتحقيق أهداف استراتيجية خفية لا تبشر بخير

---

[1] برنار لان, تشاد ليبيا نزاعات الحدود، ط1، منشورات هارمان, باريس، 1989م. ص 232 .

(2) ناجي حرير ، مرجع سبق ذكره ،2002 ، ص 77-91 .

طالما أن الساحة التشادية ما زالت ساخنة فهذا يعطي الفرصة لضرب ليبيا في العمق من أقرب نقطة لها [1].

رأت ليبيا ضرورة التحالف بينها وبين جبهة فرولينا بقيادة جوكوني باعتبارها الجبهة التي تمثل الثورة التشادية في ذلك الوقت، نتج عن ذلك ابرام إتفاقية في 15 يونيو 1980م، نصت على الدفاع كل منهما عن الآخر في حالة التعرض إلى أي عدوان. حيث نجح (أبو صديق) الذي فرض نفسه على فرولينا في تعريف العالم بالثورة التشادية، كما نجح في اخراج الجبهة من الصراع القبلي والاقليمي واحتفاظها بخطها السياسي. وبقت فرنسا في الشمال حتى حلت محلها قوات (تمبلباي) عام 1956م التي كان جنودها ينتمون عرقيا إلى قبيلة السارا.

وفشلت فرنسا في ايجاد الرجل الذي يلتف حوله التشاديون، ويحمي في نفس الوقت مصالحها ويجعل من تشاد دولة تابعة لها، فلقد فشل تمبلباي في تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار السياسي وتحولت تشاد في عهده إلى ساحة تعج بالفوارق والمتناقضات والانقسامات العرقية والجهوية والاقتصادية والفقر والاحساس بالاضطهاد، وكثرت فوق كل ذلك الحروب الأهلية التي مزقت البلاد [2].

كان للاستعمار دوراً هاماً في لفت نظر العديد من أبناء المنطقة العربية إلى الرغبة في التصدي للمستعمر والنضال من أجل تقرير مصير الشعوب بعيد عن تدخلات وسيطرة استعمارية يدفع ثمنها أبناء الأرض، وينعم المستعمر بخيراتها من خلال ضرائب تدفعها الشعوب والمجتمعات، دون تقديم أي خدمات ولو بالكاد تحفز على دفع هذه الضرائب، و التي تجمع بتهديد السلاح ومنطق القوي على الضعيف، في ظل تداخل ثقافي يوضح كيف يفكر المستعمر أو المسيطر على هذه الأرض والتي على اثرها ومن خلال هذا التداخل ورحلات الشرق للغرب، زادت من المفاهيم التي رسخت للنهضة العربية، التي شكلت نواة جديدة في تغيير المفاهيم لدى الشرق أوسطيين لتتبلور لديهم زيادة القناعة بمقاومة الاستعمار، وعدم الرضوخ له في ظل متغيرات جديدة نتيجة التواصل الجديد الذي زاد من الحس الوطني وخلق تيارات جديدة في العالم العربي تأثرت بعبد الناصر، وخلقت الوعي القومي الجديد في المنطقة العربية، وترسيخ مبادئ جديدة للنهوض بالشعوب العربية بعيداً عن الرؤى الضيقة على ضوء التحرر من الاستعمار كجزء من عصر التنوير في بلاد الغرب فالفهم الجيد لاعتبار الاستعمار ظاهرة بغرض الاستغلال الإقتصادي نتيجة التطورات التي شهدتها أوروبا في مجال الصناعة التي هي بدورها قادت أوروبا للبحث عن المستعمرات للسيطرة عليها، واستغلال

(1)اماني محمود فهي ، النزاع الحدودي بين تشاد وليبيا والدور المرتقب للقضاء للدول ، العدد 117، الاهرم ، 1994م ، ص8 .
(2) شوقي الخشاب ، الحرب الاهلية في تشاد ، العدد 20 ، السياسة الدولية 1987،،ص3 .

الموارد المائية والبشرية باستخدام شتى الوسائل أبرزها العسكرية التي ظهرت في الحربين العالميتين الأولى والثانية كصدام مسلح بغرض السيطرة على المقدرات للدول القابعة تحت ظل المستعمر [1].

وخلاصة القول أن هذه الفترة التاريخية شكلّت جزءاً مهما على ليبيا والعالم، خصوصاً بعد سيطرة إيطاليا على جزء كبير من الجنوب الليبي، وقربها من الشمال التشادي الخاضع للسيطرة الفرنسية كما ظهرت في خرائط إتفاقية لندن، والذي توج فيما بعد بمعاهدة 1935م والتي بمقتضاها سيطرت إيطاليا وكما هو موضح بالعديد من الخرائط أن إقليم (أوزو) إقليما ليبيا، وأحد الموروثات التركية التي اغتنمتها إيطاليا، والتي أظهرت سيطرت إيطاليا على (أوزو) وقزندي ودودي ومرتفع جفجف وأيضاً قرى(الإيهي مادو وصوما ويبي) ليبدأ الشريط من (تمو) منتهيا بالحدود مع السودان شرقاً وغرباً ومن الشمال التشادي الخاضع لفرنسا (برداي ونكرو و اردي) أقرب نقاط للسودان.

كما تعتبر أهم فترة تاريخية لأنها شهدت أحداث بدأت بالحرب العالمية الثانية التي خرج على إثرها دول عديدة كقوى دولية منها إيطاليا ليتقاسم أرثها الاستعماري دول أخرى مثل إنجلترا وفرنسا. كما شهدت معاهدة حسن الجوار مع فرنسا عام 1955م ثم استقلال تشاد التي لم يقف فيها الصراع الداخلي منذ استقلالها مما شكل عبئاً على جارتها ليبيا، حرصاً على أمنها في المقام الأول ثم التعاطف الطبيعي مع شمال تشاد وبداية ثورة جديدة في ليبيا في الأول من سبتمبر 1969م

بقيادة (العقيد معمر القذافي) .

رابعاً: الحدود الليبية التشادية للفترة (1969–1994م)

شهدت هذه الفترة المحاولات العديدة لاتخاذ كل القرارات التي كان جزءا منها صعباً للغاية، لكنه أحياناً أمرا لا مفر منه خصوصاً القرار العسكري عندما تقف كل الوسائل التي تبعد شبح الحرب، والتي من الصعب تحقيقها خصوصاً أن تشاد لم تشهد الاستقرار[2]، بل تصارع قوى مدعومة خارجياً وحاولت ليبيا أن تجمع بينهم لضمان استقرارها واستخدام كل السبل السياسية من تحالف مع الفرق المختلفة لكن دون جدوى.

شهدت ليبيا حراكاً قومياً كعديد من الدول التي تحررت من الاستعمار برؤى جديدة للسيطرة على مقدرات الأوطان وتطويعها إلى خدمة مصالح الشعوب كحس وطني جديد تأثرت به كافة شعوب المنطقة بعد ظهور الدول العربية على خريطة الشرق الأوسط. لتشهد ليبيا ثورة قادها الزعيم الليبي (معمر القذافي) للقضاء على العهد الملكي القديم. وفى ظل النظام الجديد في ليبيا كان هناك

(1) محمد العطيفي، ليبيا 2018م مخارج من الأزمة – الآفاق والحلول، كتاب تحت النشر .
(2) خالد حنفي علي ، السياسة الخارجية الليبية والتحولات الجذرية ، السياسة الدولية ، العدد 156 ، أبريل ، 2004م ص137 .

حرصاً على التزام ليبيا بجزء من المعاهدات السابقة، لكن كان هناك رغبة في إجلاء كل القوات المتواجدة على الأراضي الليبية كجزء لا يتجزأ من الخلاص النهائي من الاستعمار وبسط السيادة الحقيقية على الأرض[1].

تعتبر تشاد دولة جارة لليبيا، لكنها شكلّت عبئاً أمنياً على ليبيا في ظل الصراع الداخلي التشادي والدور الفرنسي الذي لم يغادر الشمال التشادي، واعطاء أفضلية للجنوب التشادي، لذا فمنطقة البحث ظلت كما هي يسكنها قبائل التبو وأيضا الطوارق المتنقلين في المنطقة، فالسكان من التبو وحسب الإحصائيات في السجل المدني الكفرة تتواجد بعض قبائل (التبو) في ليبيا قبل الاستقلال وتقيم في جنوب ليبيا في ربيانة – والكفرة – القطرون – وتجرهي و هؤلاء يعتبرون ليبيين تمَ حصرهم في التعداد السكاني لسنتي 1954– 1968 و التيدا(تراقا, تودا, توداقا, تودقا, تودا, تبو تيبو, توبو) يبلغ عددهم في تشاد 28,500 نسمة (إحصائية1993)، وعددهم في ليبيا 2,000 نسمة(إحصائية 1954), وعددهم في النيجر 40,000 نسمة (إحصائية 1991) , و2,000 نسمة أو يقلّون في نيجيريا(احصائية 1990) الإجمالي 72,000 نسمة في كل البلدان، يتواجدون في صحراء شمال تشاد (B. E. T) محافظة (بركو – اندي – تيبستي)[2].

أخذت ليبيا بعين الاعتبار أن العلاقات الاجتماعية والثقافية بين الشعبين قديمة قدم الزمان والمكان، حيث كان التداخل القبلي والاجتماعي والنضال المشترك ضد احتلال البلدين أبرز الشواهد التي يمكن أن يستدل بها أي إنسان يريد سرد تطورات العلاقة بين تشاد وليبيا عبر التاريخ وإن أوضح مثال لذلك هو عندما تعرضت ليبيا للهجمة الإستعمارية الإيطالية هبت قوى تشادية للوقوف مع أبناء الشعب الليبي لمحاربة الجبهة الغازية، فقد تعاضدت جهود القبائل المشتركة لصد الغزاة ومن أبرز تلك المعارك التي قادها الرعيل الأول،هي معركة (حرب الأنصار عام1913/1899م)، وقد كان ذلك النضال تقوم بتنظيمه جماعات دينية تنتمي إلى الطريقة السنوسية، وكان الليبيون المتواجدون في تشاد يخشون من أن يقضي مجيء القوات الفرنسية (النصرانية)على ما بناه المسلمون في هذه المناطق البعيدة.. فالدعوة السنوسية كان لها نفوذ ديني كبير خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر في (بوركو) و(أنبدي) و(تبيستي) و(كانم) و(واداي)، حيث انتشرت الزوايا السنوسية في معظم المناطق التشادية، وتشير المصادر التاريخية إلى أن الكثير من المعارك المشتركة التي قادها قادة البلدين في كل من بئر علالي وزقيي وعين كلكا، كانت ملحمة تاريخية

(1) ناجي مسعود حرير ، القبيلة والدولة ، دار الكتب الوطنية بنغازي ، ص 86 .

(2) عبدالقادر جامي، الدراسات العرقية تشاد، ط1، مكتبة الكنغرس الامريكية، 1976م.

جمعت الشعبين في نضال موحد ضد الغزو الخارجي، وفي تلك الفترة ظلت أسماء قبائل كبيرة ليبية وتشادية تتجلجل سمعتها بين البلدين وأهمها: (المغاربة، القذاذفة، أولاد سليمان ورفلة) وحلفاؤهم من (التنجور والقرعان والتبو) وغيرها من القبائل التشادية والليبية الأخرى. والتي أبقى عليها الحكم الجديد في ليبيا، وفى تشاد يشكل المسلمون أكثر من 52% منهم. ويتركز المسلمون في الشمال والشرق مقابل 30% من المسيحيين معظمهم في الجنوب، أما النسبة الباقية فمن الوثنيين والمعتقدات القبلية.

استقلت تشاد في 11 أغسطس 1960، وكان أول رئيس لها هو (فرنسوا تمبلباي) مسيحي من جنوب البلاد وتولى السلطة منذ ذلك اليوم حتى 13 مايو 1975؛ عندما قتل إبان انقلاب عسكري قاده جنوبي آخر(نويل اودينگار) سرعان ما سلّم السلطة إلى الجنرال (فيليكس مالوم) واهتمت فرنسا بالجنوب التشادي، اهتماماً خاصاً، فاق اهتمامها بالشمال والوسط ، فقد رأت أن منطقة الجنوب مهيأة للفرنسية أكثر من غيرها من المناطق، وذلك بسبب انتشار الاسلام في الشمال من جهة وفقره من جهة أخرى، مما يجعل منه عبئاً اقتصادياً على فرنسا. ليس ذلك فحسب، بل أن هناك سببا آخراً يجعل من احتواء الشمال، أكثر صعوبة من احتواء غيره من المناطق، إن لم يكن احتواؤه من المستحيلات، وهو أن لأهل الشمال امتداداً سياسياً وعرقياً ودينياً وتاريخياً مع العرب والمسلمين، فهم يميلون إلى التعامل والتعاون والارتباط بالعرب والمسلمين، أكثر مما يميلون إلى الارتباط مع فرنسا والجنوب.[1]

وازداد الأمر سوءا عندما ضاعفت الدولة في عام 1964م، من الضرائب، تحت باب "القرض الوطني"، كما فُرض على المواطنين، في الضواحي والأرياف، دفع ضرائب مضاعفة، فوق ما تطلبه الحكومة. فانطلقت في مدينة "منقالم"، في مقاطعة "قويرا" في نوفمبر من عام 1965م، انتفاضة كبيرة، بسبب الارتفاع المستمر في الضرائب، وقُتل في هذه الأحداث، أكثر من خمسمائة مواطن تقريباً، منهم أحد نواب "المجلس الوطني التشادي" المحلي ومسئولين آخرين، في الحكومة التشادية ومتدت انتفاضة "منقالم"، إلى مدن ومقاطعات أخرى، منها "البطحة" و"واداي" و"سالامات".

وهاجرت عقب قرار حل الأحزاب، وما نتج عنه من قمع وتوتر وارهاب، شخصيات قيادية تشادية عديدة، بنية مواصلة النضال ضد الحكومة من الخارج. وكانت "ليبيا" و"السودان" و"نيجيريا" و"غانا" و"إفريقيا الوسطى" و"الجزائر"، من أهم الأقطار التي هاجر إليها. وكان هؤلاء القادة يكثفون من نشاطاتهم وسط الجاليات التشادية المتواجدة في تلك الأقطار، وخاصة التجمعات الطلابية، وذلك

[1] ناجي حرير ، اوزو كما في خاطري ، مرجع سبق ذكره ،2002، ص 153-154 .

بنية ضمهم إلى صفوف المقاومة. حينها بدأت ارهاصات تأسيس "جبهة التحرير الوطني التشادي" (فرولينا)، في تلك الفترة[1]، وذلك بعد سنوات عدة من التوتر بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي والوثني، تحولت عام 1975 إلى حرب أهلية. (فيليكس مالوم) وهو أيضاً جنوبي مسيحي . الذي حكم بين 15 مايو 1975 و 29 أبريل 1979، وقد أخفق في لجم الحرب الأهلية بالرغم من تعيينه القيادي الشمالي المسلم المتمرد (حسين حبري) والذي إنضم إلى الحكومة في عام 1978 كرئيس للوزراء، وكان حسين حبري أنذاك مازال زعيماً لتنظيم «قوات الشمال المسلحة». ولكن وقع الخلاف بين (حسين حبري) والرئيس (فليكس مالوم) حول ادماج القوات المسلحة الشمالية لحسين حبري إلي الجيش الوطني التشادي الذي سيتمركز في العاصمة.

مما أدى بالمتمردين التشاديين المسلمين إلى القيام بحركة ضد الرئيس التشادي فيليكس مالوم مما أدي إلى اندلاع حرب في العاصمة، وفي هذه الأثناء استغلت قوات جبهة فرولينا بقيادة (گوكوني عويضي) والذي كان قد حرر النصف الشمالي من البلد، وقام بشن ما سميت بعملية (إبراهيم أباتشا) المجاهد التشادي ضد الإحتلال الفرنسي الذي لقي مصرعه في عام 1979) مما اسفر عن سيطرة المتمردين على العاصمة.

على الجانب الليبي كان يشكل الجانب التشادي مصدرا للقلق الدائم نتيجة الاضطرابات الداخلية وعلى ليبيا التعامل معها بشتى الطرق الدبلوماسية والسياسية واستخدام القوة إذا لزم الأمر.

وقد ساندت ليبيا جبهة التحرير الوطني التشادية (فرولينا)، وزودتها بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية، ووفرت لها التسهيلات اللازمة، فساندت الحكومة التشادية ردا على ذلك محاولة انقلابية ضد النظام الليبي، في شهر مايو من عام 1970م، عُرفت بمحاولة (فزان) .

ثم عادت العلاقات السياسية بين البلدين، وتوجت بزيارة تمبلباي إلى ليبيا، وبتوقيع إتفاقية صداقة في ديسمبر من عام 1972م، أوقفت ليبيا، بناء عليها، دعمها لجبهة التحرير، وأوقفت إذاعتها الموجهة من ليبيا إلى تشاد، وطردت أغلب قادة وأعضاء فرولينا من ليبيا؛ كما كانت من ضمن هذه الإتفاقية، بنود اقتصادية، من بينها تأسيس مصرفاً مشتركاً بين البلدين، واستثمار ملايين الدولارات الليبية في تشاد.

وقد اعتبرت منطقة الحدود– بناء على نفس الإتفاقية– منطقة "تضامن وتعاون". ويبدو أن هناك بنوداً سرية ضمن هذه الإتفاقية ،غض (تمبلباي) بناءًا عليها الطرف عن شريط (أوزو) أو تنازل

(1) فتحي الفاضلي – حرب تشاد الكارثة – الحلقة الثانية والثالثة http://www.libya-watanona.com/adab/ffadhli/ff23046a.htm

عنه لليبيا، مقابل بعض الملايين من الدولارات. وقد أبرزت ليبيا، لاحقاً، وفي محكمة العدل الدولية رسالة مذيلة بتوقيع (تمبلباي) أقر فيها بأحقية ليبيا (لأوزو) دخلت القوات الليبية إلى شريط (أوزو) إثر معاهدة ديسمبر 1972م وإثر التقارب الذي نتج عنها تواجد قوات ليبية في الشريط قبل ذلك التاريخ. وبالتحديد منذ شهر إبريل من نفس العام، واصبحت المنطقة تدار منذ ذلك الحين بإدارة ليبية بل واصدرت ليبيا بطاقات تعريف لسكان الشريط ، ثم ألحقت المنطقة إدارياً بمدينة "الكفرة" في عام 1975م).

وقد حاول معمر القذافي منذ أن أتى للحكم أن يوحد بين (فرولينا) وجيش التحرير لكنه لم يوفق لرفضهم قيادة صديقي، وعلى إثر ذلك تم التحفظ عليه في ليبيا حتى عام 1972م، ولم يستمر الأمر كثير حتى أعلن القذافي في عام 1971م، أن منطقة النزاع هي ليبية بناء على إتفاقية (موسولينى – لافال) 1935م، واعترف أن (فرولينا) هي الممثل الحقيقي للشعب التشادي.[1]

وقد اعاد الصراع حول شريط (أوزو) إلى نقطة الصفر بعد انقلاب 1975م، الذي اطاح بـ"تمبلباي" وجاء بـ"فيليكس مالوم". بل أن التقارب بين النظامين كان أحد الأسباب الرئيسية لانقلاب 1975م فقد اعتبر أغلب التشاديين أن هذا التقارب مشبوهاً ومخجلاً، بيعت فيه قطعة من أرض من تشاد إلى ليبيا، مقابل حفنة من الدولارات، ومقابل الحفاظ على أمن وسلامة (تمبلباي) ونظامه.

وورد في كتاب (ليبيا دراسة الدولة) بأن ليبيا كانت منخرطة بشدة في تشاد منذ أوائل السبعينيات وشملت اسباب هذه المشاركة الصلات القبلية والدينية بين شمال تشاد، وجنوب ليبيا، وحدود مشتركة متنازع عليها تعود إلى الفترة الاستعمارية، وفي عام 1973 تمكنت ليبيا من أسترجاع قطاع (أوزو) وهذه الأراضي التي يزعم أنها تحتوي على رواسب كبيرة من اليورانيوم وغيره من المعادن [2]

1- الصراع المسلح بين ليبيا وتشاد خلال عام 1987م

اتسم الصراع الليبي التشادي خلال عام 1987م بحركة مواجهة عالية، وكان امتداداً لتطوره في نهاية عام 1986م ، وبلغ أوجه في نهاية شهر أغسطس من نفس العام، حيث أتجه فيما بعد إلى نوع من الهدوء النسبي لاتاحة الفرصة أمام الجهود الدبلوماسية لايجاد تسوية سلمية للصراع [1].

كانت هناك أسباباً عديدة منها تلاشى قوات المعارضة لنظام انجامينا، وانضمامها بشكل عام إلى القوات الحكومية التشادية برئاسة حبري، بالإضافة إلى اعتماد القوات التشادية بشكل عام الخيار

---

[1] Yale Journal of international Law page 370, vol. 17

[2] I. Metz, Helen Chapin . Libya a Country study . Library of congress cataloguing 1989 P. 55

[1] بدر حسن شافعي ، سياسة ليبيا أتجاه افريقيا في التسعينات ، السياسة الدولية ، العدد 140 ، أبريل ، 2000م .

العسكري، والهجوم شمال الخط الأحمر (خط عرض 16^{0}شمالاً) ووصولها إلى قطاع (أوزو) المتنازع عليه وهو ما أطلق عليه(حرب التحرير) وقيام القوات التشادية لأول مرة بالغارات داخل الأراضي الليبية لذا كان من الواجب على القوات الليبية اتخاذ مواقف دفاعية مع القيام بقصف جوي عنيف.

واخذت ليبيا في اعتباراتها تدخل بعض الدول الإفريقية (جنوب الصحراء) في الصراع بشكل غير مباشر لصالح تشاد، مما أدخل في الصراع أطرافاً أخرى مختلفة ليس هذا فحسب، بل تدخلت بعض الدول العربية في الصراع بشكل أو بآخر (بدور عسكري مباشر أو غير مباشر).

التدخل الليبي في تشاد عام 1980 كان ضد القوات المدعومة من الفرنسي (حسين حبري). وقد صورت تصرفات (القذافي) على أنها دعم للجماعات التشادية الشمالية الاسلامية ، و الثقافة العربية إلى حد ما، لكن هدفه كان خلق مجال نفوذ ليبي في تشاد. وحتى قبل عام 1980م، كانت القوات الليبية قد تحركت بحريّة في المناطق الشمالية من البلاد، التي كانت تعمل من قطاع (أوزو) الذي يبلغ طوله أكثر من 100 كيلومتر و الذي كانت ليبيا قد سيطرت عليه سابقا سنة 1973 كجزء من الأراضي الليبية [(2)]."

وهذا يوضح أن هذه الحرب لم تكن تشادية ليبية بل توضح أنها فرنسية ليبية بكل معاني الكلمة وليست بين قطرين تجمع بينهم العديد من القواسم المشتركة كدول جوار وروابط ثقافية وتاريخية لم تروق لدولة استعمرت الإقليم كفرنسا، شهدت هذه الفترة العديد من المبادرات التي تساعد في وقف الحرب والخروج بالحلول المناسبة لهذه الأزمة واعادة الاستقرار إلى تشاد، فبذلت منظمة الوحدة الإفريقية جهوداً مكثفة لوقف الصراع المسلح بين البلدين [(3)]، حيث أقرت هذه المنظمة من قبل في أديس أبابا 5 مايو منذ 1963 مبدأ فض النزاعات الإفريقية في نطاق إفريقي وعدم المساس بالحدود الدولية الموروثة من الاستعمار.

وفي القمة الإفريقية المنعقدة في يوليو1977 شكلت لجنة خاصة للسعي في حل النزاع بين الجارتين ليبيا وتشاد وقد نجحت في وقف اطلاق النار في 11-12-1987 اسفرت في النهاية إلى تقارب من خلال إتفاقية إطار للحل السلمي في الجزائر ووصول وفد تشادي إلى ليبيا في 22- 12 1989. كما تدخل الرئيس المصري في 25-12- 1989 لإنهاء هذه الأزمة بوصفه رئيساً لمنظمة الوحدة الإفريقية.

---

(2) https://www.globalsecurity.org/military/world/war/chad.htm

(3) عز الدين شكري ، ليبيا والخروج من تشاد ، السياسة الدولية ، العدد 94 ، أكتوبر 1988م ، .

كان هناك دفع للسلام بين البلدين من خلال إتفاقية الرباط التي جمعت بين (حبرى) و(القذافي) في 23-8-1989. ولم تقف عند هذا الحد أمور التهدئة فكانت هناك وساطة فلسطينية في 1990/1/8 .

تغيرت الأمور فيما بعد حيث تم اسقاط (حسين حبرى) في نوفمبر 1990 وتولى رئيسا جديداً للبلاد هو (إدريس ديبى) في ديسمبر 1990 بمباركة ليبية وإتفاق لحل النزاع عن طريق المحكمة الدولية كحل يوقف النزاع المسلح ويمهد للسلام والتعايش بين الدولتين.

وبذلك نصل إلى الخلاصة التي مفادها أن الفترة من 1969 وحتى 1994 شهدت أحداثاً مختلفة فرضت على ليبيا خصوصاً التعامل مع حالة عدم الاستقرار داخل جارتها تشاد والمحافظة على الشمال التشادي كبعد هام مرتبط ارتباطا جغرافياً وثيقا مع الجنوب الليبي بشتى الطرق التي كان من الصعب ايجاد حلول بديله لها خصوصاً أن التواجد والضغط الفرنسي لعب الدور الذي دفع بالصدام المسلح ومحاولة حرمان ليبيا من امتدادها الجغرافي المتماسك مع الشمال التشادي في ظل تغيرات دولية كبيرة وانتشار الجماعات الارهابية التي تتخذ من الحدود بين الدول حصناً لزعزعة الأمن داخل تلك الدول وكان واجب ليبيا أن تدافع عن أمنها وسلامة أراضيها بشتى الطرق. في نهاية الأمر تم الإتفاق من قبل الطرفان المتنازعان الوصول للمحكمة الدولية للفصل في هذا النزاع .

3-الجهود الدولية لفض النزاع الحدودي (حكم المحكمة الدولية)

استطاعت منظمة الوحدة الإفريقية من تشكيل لجنة إفريقية مهمتها ايجاد تسويه للنزاع الليبي التشادي[1] حيث بذلت هذه المنظمة دوراً بارزاً في حل الخلاف بالطرق السلمية لخصوصية الحدود بين الدول الإفريقية. وجاء في قرار منظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا في 1963م، أن يطلب من الطرفين الإمتناع عن أي عمل من شأنه زيادة تفاقم الموقف والتعاون والتفاهم من أجل ايجاد حل للنزاع، وطلب مؤتمر أديس أبابا من الطرفين حل النزاع بالطرق السلمية الدبلوماسية وعدم الاعتداء وإقامة التعاون بين البلدين، الأمر الذي استدعى اصدار بياناً مشتركاً يحدد مستقبل العلاقة بين البلدين، وأهم ما جاء فيه احترام وقف اطلاق النار، واقامة علاقات حسن الجوار لخلق مُناخ مناسب للحوار.

ومن الواضح أن كلا الدولتين قد تعرضت لضغط أفريقي مكثف لعب فيه أكثر من رئيس أفريقي دوراً مؤثرا لحل النزاع، وأهمهم الرئيس الجابوني (عمر بنقو) ورئيس ساحل العاج (فليكس هوفيني)

---

[1] محمد شريف جاكو ، العلاقات السياسية بين تشاد و ليبيا- قضية أوزو من 1960-1990،ط1، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1998، ص 89 .

وكذلك رئيس التوجو (ياديم)الذي بذل جهدا كبيراً لاعادة العلاقات السلمية بين البلدين.

وعقد لقاء يعد الأول من نوعه بين العقيد (معمر القذافي) و(حسين حبري) في باماكو عاصمة جمهورية مالي في 20 يونيو 1989م [1]، بحضور كل من الحاج (عمر بنقو) (الجابون و(الشاذلي بن جديد) الجزائر و(باسواء بابا نقيدا) نيجيريا ، رغم أن اللقاء لم يصل إلى حل للنزاع وفشل نتيجة لتباين رؤى البلدين. كما تم توقيع إتفاقية إطار من أجل حل سلمي للخلاف الترابي بين ليبيا وبين تشاد في الجزائر وقد تعهد فيها الطرفين بحل خلافهما الحدودي بكل الوسائل الممكنة وطرح الخلاف أمام محكمة العدل الدولية لاتخاذ الاجراءات اللازمة ملحق (5) إلا أن هذه الإتفاقية لم تذكر صراحة أو ضمنا القوات الفرنسية الموجودة في تشاد، وهو أحد العوامل الرئيسية التي كانت وراء فشل قمة بوماكو[2].

وكان هناك أيضاً دوراً عربياً نشطا في الوساطات من الرئيس المصري (حسني مبارك) والرئيس التونسي (زين العابدين) كما استطاع الملك (الحسن الثاني) عاهل المغرب في إتفاقية الرباط 23-25 أغسطس 1989م في جمع (القذافي) مع (حبري) وكان إطلاق سراح الاسرى أهم ما طالب به الجانب الليبي. وأيضا الوساطة الفلسطينية من خلال (ياسر عرفات) في 8 يناير 1990م ، إلا أن التطورات التي حدثت في البلاد بعد ذلك، وسقوط حكومة (حبري)في 30 نوفمبر 1990م وتولي (إدريس دبي) حكم البلاد في أول ديسمبر عام 1990م، حيث أكد أنه ملتزم بالنتيجة التي تصدرها محكمة العدل الدولية بشأن (أوزو) .

ومع التطورات الدبلوماسية العربية الإفريقية بدأت الاجراءات القانونية تتخذ مجراها إلى حل سلمي بين كلا الدولتين، ووافقت الأطراف إلى إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية وهو الخيار الذي حاولت ليبيا تفاديه بكل السبل لمنع أي تدخل خارجي بين البلدين [1].

وجاء الادعاء الليبي بناء على معاهدة روما – لافال موسليني في 7 يناير 1935م بأن الحدود التي كانت قائمة بناء على المعاهدة الفرنسية البريطانية في عام 1899م، ومعاهدة عام 1919م تم تعديلها و بالتالي فأن وجودها في منطقة (أوزو) يعتبر وجوداً شرعياً، خريطة (12) .

وأصرت ليبيا على أن الحدود المشتركة بينها وبين تشاد لم تحدد أبداً بقانون، ولذلك لاتزال في حاجة إلى ترسيم جديد واعتمدت ليبيا الخط الأحمر (16) الفاصل بين القوات الحكومية التشادية والمعارضة ضمن وثائق القضية، واستندت ليبيا في ادعائها على الاعتبارات التاريخية والجغرافية والاقتصادية حيث خضعت المنطقة للقبائل الوطنية التي تدين بالولاء الديني، وامتداد طبيعي

---

[1] المرجع السابق ، ص 90 .

(2) نفس المرجع ، ص 106-107 .

(1) ديار تبن نيام ، مرجع سبق ذكره، 1999، ص 123 .

للصحراء الليبية حيث ارتبطت بليبيا اقتصادياً أكثر من ارتباطها بتشاد، وأنها ممتلكات إيطاليا التي ورثتها عن الامبراطورية العثمانية .

أما تشاد فقد اعتمدت على معاهدة 1955م، واستندت على لوائح ومواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، كما استندت على ما جاء في بيان القاهرة 1964م ، وأيضا نصوص معاهدة السلام الموقع عليها سنة 1947م بين الحلفاء وإيطاليا عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية.

هنا يمكن القول أن المحكمة اسست اختصاصها بالدعوى على إتفاق الإطار المبرم في الجزائر1989م. و الملحق (6) يبين الإتفاق حول الكيفية العملية لتنفيذ حكم محكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ 3 فبراير 1994م الخاص بالخلاف الترابي بين الجماهيرية العربية الليبية وجمهورية تشاد[2].

خريطة (12) الادعاء الليبي و التشادي للحدود المتنازع عليها

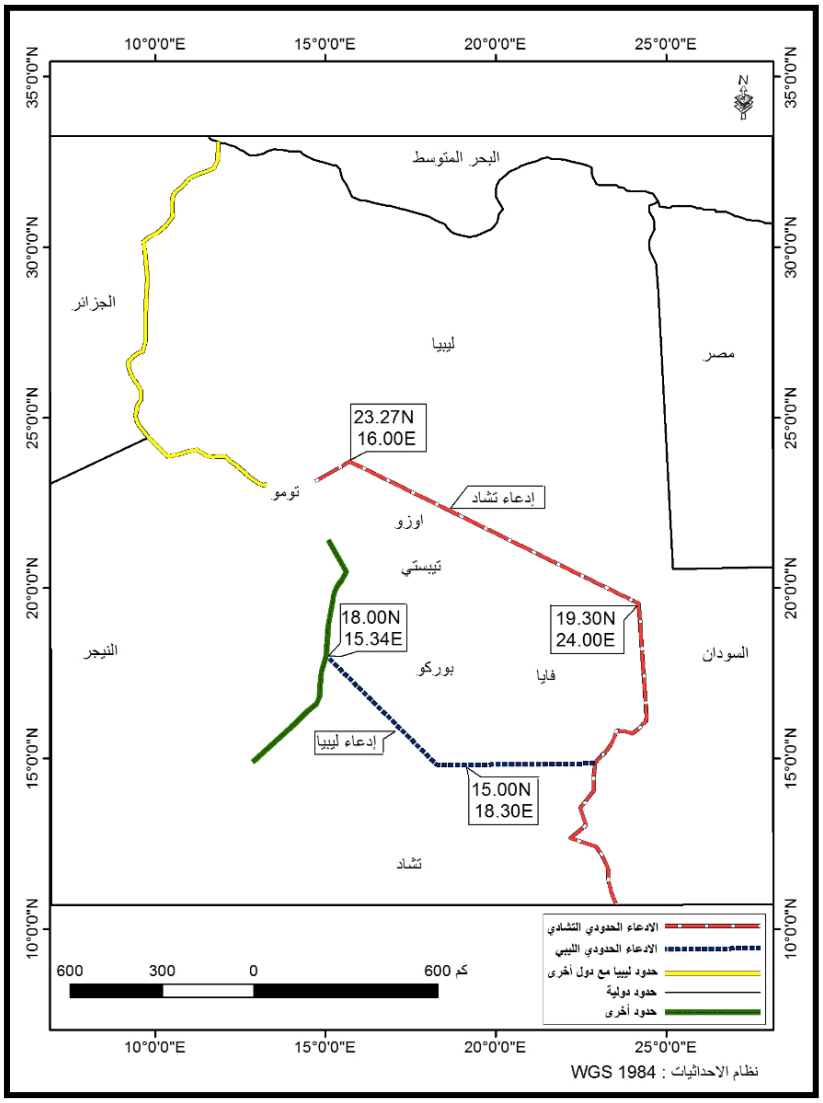

المصدر: International Court Of Justice , Territorial Dispute, Volume 1,p187

(2) وثائق وزارة الخارجية طرابلس، قسم لجنة الحدود، ملف الوثائق، بيانات غير منشورة، 2017.

الفصـــــــــل الرابـــــــــــــع

إشكالية الحدود بين ليبيا وتشاد حول قطاع أوزو

- تمهيد

أولا : الأسباب التي أدت إلى نشوب الصراع على الإقليم بين ليبيا و تشاد

1- النواحي الجغرافية والاقتصادية

2- النواحي السياسية و الأمنية

ثانيا: الآثار البيئية و الاجتماعية للمشكلة

1-الآثار البيئية

2-الآثار الاجتماعية

أ- الهجرة

ب- التنمية

- تمهيد

تضفي الأوضاع الراهنة أهمية خاصة على موضوع هذه الدراسة على ضوء انتقال المنازعة الدولية إلى القارة الإفريقية بوجه عام، وإلى إفريقيا العربية بوجه خاص؛ بوصفها منطقة تحتل موقعا فريداً يتحكم في البحرين المتوسط والأحمر من خلال قناة السويس وباب المندب، وتشمل غالبية الدول التي ينبع منها أو يمر بها نهر النيل ، وتتاخم مناطق أكبر احتياطي نفط في العالم ، رغم أن الاستعمار لم يستمر لأكثر من قرن واحد وقد رافقه الكثير من الابتزاز، وتميز بالعمل القسري والاستعلاء والاحتقار العنصري إلا أنه كانت له تأثيرات عميقة على البلدان والشعوب الخاضعة له في كل مكان ، وانقلبت البنى التقليدية الاقتصادية والاجتماعية ، وهي صدمة لا تزال إفريقيا تكافح للتعافي منها، كما واجهت منطقة البحث أشكالاً متنوعة من الصراع ، كالصراع بين دول المنطقة والصراع بين القوى الكبرى على النفوذ في المنطقة ، والصراع بين القوى الكبرى ودول المنطقة ، لا ريب في أن هذه الضغوط الخارجية والداخلية جعلت من الصراع يندرج بدوره في حلقة الصراع على الصعيد الدولي.

وكان لهذا الصراع آثاره على البيئة المحلية بمنطقة الدراسة بمختلف جوانبها الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية و السياسية و الأمنية و ترك آثاره على المنطقة ، و ميزّها بمميزات خاصة يمكن ملاحظتها ورصدها حتى الآن.

أولاً : الاسباب التي أدت إلى نشوب الصراع على الإقليم بين ليبيا و تشاد .

لم يكن في القارة الإفريقية مشاكل حدودية على الاطلاق إلا بعد الكشوفات الجغرافية ، وزيادة الأطماع الغربية للقارة ، والذي كان له دورا كبيرا في العديد من المشاكل التي ترتبت فيما بعد على وجوده على الأرض، وهذا بدوره أدى إلى خلق أنواع من المقاومة ضد إرادة الأجنبي المحتل للأرض كما أن صراع الدول المستعمرة فيما بينها كان له الأثر الواضح على العديد من مناطق نفوذها فيما بينهم خصوصاً بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. وهذا نراه بوضوح في منطقة الدراسة في العام 1935 بنقل الحدود الليبية التشادية على ضوء معاهدة لافال .

وقد أشار جمال حمدان إلى أنه يمكن أن نكتفي في تتبع أصول الاستعمار الحديث بدأ بعصر الكشوف الجغرافية، ولكي نفهم استراتيجية القوى العالمية لابد أن نتوغل إلى أبعد أعماق التاريخ لأنه بالدور التاريخي الكامل وحده تبرز الشخصية الاستراتيجية الكامنة لأي إقليم[1]، أيضاً لعبت إتفاقية

[1]جمال حمدان إستراتيجية الإستعمار والتحرير، لجنة تخطيط الحدود مصلحة المساحة، القاهرة، 1988م ، ص9.

(سايكس بيكو) في عام 1916 دوراً كبيراً في رسم حدود الدول من خلال رؤية استعمارية تُبقى للغرب اليد العليا في الاستمرار بالسيطرة على المناطق التي كانت خاضعة تحت سيطرتها إلى أمد بعيد، وهناك العديد من النقد تم توجيهه لهذه الإتفاقية التي اهتمت أكثر بمصالح البلدين أصحاب المصلحة وهما (بريطانيا وفرنسا) في غياب الدول وقبل فترات التحرر التي لحقتها فيما بعد، في الوقت الذي استقرت فيه العديد من الدول فيما سمى (الدولة القومية) الذي بدأ لاحقا في عام 1925م.

ونشرت مجلة (فورن بوليسي) مؤخراً مقالاً يعارض تحميل إتفاقية (سايكس بيكو) مسؤوليّة التوتر الذي يشهده الشرق الأوسط حاليّاً، وفيما قد يكون كاتب المقال قد بالغ كثيراً في تبرئة المعاهدة وموقّعيها من اللوم المُلقى عليهما، إلا أنه من المؤكد أنّ الحدود التي ساهمت هذه الوثيقة في رسمها ليست المذنب الوحيد الذي سبب حالة عدم الاستقرار في المنطقة. فقد نتج عن استخدام (سايكس بيكو) ما هو أخطر بكثير، إذ أُطلق النّداء لاعادة رسم الحدود من أجل بناء دول ذات قومية واحدة وفقاً للنموذج الأوروبي. لذا لن تسبب محاولة التخلص من إرث (سايكس بيكو) إلا استمرار اندفاع الغرب التاريخي إلى التدخل بشؤون الشرق الأوسط .

ولطالما كانت مواقف السياسة الأوروبّية إزاء العالَم الاسلامي عبارة عن تشكيلة من سياسات مبدأ (فرّق تسُد) منذ اجتياح نابليون لمصر، فقد أشار المؤرّخ البارز (برنارد لويس) إلى أنّ الحملات النابليونية على مصر وسوريا أثبتت إلى الأجيال اللاحقة أنّ مجرّد قوّة أوروبية صغيرة قادرة على احتلال الأراضي الاسلامية وحكمها، وأنّ لا شيء قادر على ازاحة هذه السلطة إلا عن طريق أحد البلدان الأوروبية الأخرى، وعلى الرغم من إنتقاد المشهد العربي (إدوارد سعيد) وجهة نظر لويس المشرقية، لا يمكن انكار تأثير المعاهدات السياسية الأوروبية في الساحة الجيوسياسية في الشرق الأوسط ، فبدأ بالحلف (الأنجلو – الروسي) للسيطرة على بلاد فارس وأفغانستان، ومروراً بإتفاقية (سايكس بيكو) مع ما نتج عنها من إعادة ترسيم الحدود بعد الحقبة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى، وصولاً إلى النفوذ الأوروبي اللاحق عبر الانتداب والاحتلال، إذ تحاول السلطات الأوروبية اعادة هيكلة الشرق الأوسط على الصورة التي تراها مناسبة منذ أكثر من قرنٍ من الزمن [1].

وتعتبر الحدود الجنوبية لليبيا المشتركة مع غير العرب، وإن ظلت مشتركة مع وسط اسلامي فهذه الحدود التي تكاد توازي خط الساحل الليبي في الشمال بدقة غير عادية، لا تزيد في طرفيها في

[1] http://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/middle-east-borders

أقصى الغرب والشرق عن مجرد تماس للجارتين الجزائر والسودان على الترتيب، بينما يشترك معظمها مع النيجر وتشاد.

لذا فإن الحدود الجنوبية هي ببساطة مصدر للمشاكل، فلقد كانت في تذبذب مستمر تتأرجح مابين الشمال والجنوب بحسب قوة الضغوط السياسية، إلا أنها الحدود الوحيدة التي يمكن أن تعد نسبياً حدوداً طبيعية من بين كل الإطار السياسي لليبيا[1] .

و يمكن عرض أسباب الصراع في الإقليم من عدة نواحٍ حسب الاتي :-

1 – من النواحي الجغرافية و الاقتصادية:

أ- الناحية الجغرافية :

يعتبر قطاع (أوزو) لما له من أهمية جغرافية كبيرة بؤرة اهتمام ليس فقط لليبيا وتشاد، بل أيضا عيناً للقوى الاستعمارية التي أتت للمنطقة، وهذا الإقليم في الواقع مترابط حيث أنه همزة الوصل بين تشاد وليبيا اللذان ظهرا في الخمسينات والستينات كدول قومية جديدة بعد الاحتلال والرضوخ للقوى الغربية التي استعمرت العالم، وروجّت ونفذّت مصالحها وطموحها المختلف الأبعاد .

والمشكلة ليست في الخط الحدودي المرسوم جيداً أم لا، أو هو مطابقاً للأراضي التي تسبق التقسيمات العرقية. فأن مفهوم التقسيم ذاته لم يحترم المساحة التي تعيش فيها تلك الجماعات والمجتمعات. لذلك الوضع الجغرافي والعامل السكاني هما وحدهما اللذان يحددان التواصل والعلاقة التجارية بين أهالي أي إقليم، بعيداً عن الحدود التي تم ترسيمها، دون أن يكون للدول المستقلة الجديدة – التي عمرها ليس طويلا – لأنها أتت بعد الاستعمار، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح. وهذا يوضح الرغبة الفرنسية في الاستفادة من المنطقة وأهميتها لربط مستعمراتها بعضها البعض والاستفادة من الجنوب الليبي في ربطه بمستعمراتها في شمال إفريقيا خصوصا أن هذه المنطقة لعبت فيها تجارة القوافل الدور الهام الذي جعل منها بؤرة للأهتمام، وللأهمية الجغرافية للمنطقة من جهة، ومن أهميتها الاقتصادية من جهة أخرى لما لعبته تجارة القوافل من دور منذ وجود الأتراك حتى إلى اكتشاف العديد من المعادن في باطن الأرض التي جعلت منها منطقة مهمة ومحل اهتمام كمنطقة نزاع إقليمي. بالرغم من أن الجغرافيا السياسية كمنظور توضح مدى ترابط الإقليم على العديد من الأصعدة وما ترتب عليه من نتائج.

(1) جمال حمدان ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية.... "دراسة في الجغرافية السياسية " مرجع سابق ،1994، ص 125 .

فقطاع (أوزو) والذي هو موضوع الدراسة يمتد لمسافة 960كم تقريبا بين ليبيا وتشاد تراوح عرضه بين حوالي 50 إلى 90 ميلا، هذا الشريط هو جزء من منطقة صحراوية هائلة، في الجانب التشادي (بوركو إنيدي تبيستي) (بيت) التي تضم 47% تشاديين، ولكن 80,000 نسمة[1] فقط أقل من 3 % من السكان التشاديين فقط بضعة آلاف من هؤلاء الناس تقريباً ينتمون إلى عشائر (التبو) الرحل، والحياة في الشريط نفسه تعتمد على بعض الآبار والواحات في بعض الأماكن.

وفي (تيبستي) يتمثل العمران في جماعات (التبو) التي يقع الجزء الأكبر منها على الجانب الآخر في تشاد. كما أن خط الحدود القديم كان يضم مجموعة من (التبو) داخل ليبيا حيث يستبعد الخط الجديد اليوم أغلبهم[2].

كما أن الجنوب الشرقي من ليبيا تسكنه قبائل التبو الرحل. والتبو هم مسلمو الديانة وتأثروا بالسنوسية في القرن التاسع عشر. وأن عددهم في ليبيا في حدود2600 نسمة وتربطهم صلات قوية مع قبائلهم في تشاد وحدود أخرى مع الدول المجاورة تجمعهم العادات واللغة، وتم وصفهم بأن يفتقرون إلى الانتماء السياسي أو التماسك الاجتماعي وصفهم بأنهم يعتمدون في حياتهم الاقتصادية على الرعي والزراعة والنخيل[3] .

ويمكننا هنا القول بأن الطرق التجارية هي أحد العلامات الواضحة التي توضح أن الإقليم متماسك بعيدا عن الفترة التي لعب الاستعمار دوراً بارزاً في رسم معالمها في غياب ما يسمى بالدولة، ولهذا السبب التحكم الاستعماري هو الذي خلق العديد من المشاكل الحدودية خصوصاً الجنوب الليبي، وذلك لوجود فرنسا ورغبتها في ربط مستعمراتها بشمال إفريقيا، أيضا غياب قوى أخرى تفرض عليها التراجع كما فعلت إيطاليا، وأيضا في فترة وجود الأتراك وانتشار الحركة السنوسية المقاومة.

لذا نجد أن الطرق واقع ملموس عبر الصحراء في خطوطه الرئيسية التي كانت وسيلة دمج التراب الليبي بالشمال التشادي كوحدة متماسكة، وكانت طرق القوافل تتقاطع فيما بينها لتشكل شبكة متداخلة الأطراف في المحيط الرملي المترامي الأطراف والخالي من السكان.

وبذلك لعبت الطرق دوراً مهما في تعميق العلاقات العربية الإفريقية، فكانت حلقة الوصل التي ربطت بين تشاد وطرابلس، فأعطت المساحة للوصول بإفريقيا ووسط إفريقيا إلى البحر المتوسط،

---

(1) Geoff Simon .Libya And The West – from Independent to Lockerbie –centre of Libyan studies 2003,P60

(2) جمال حمدان، دراسة في الجغرافيا السياسية ، الجماهيرية العربية الليبية ...، مرجع سابق،1994، ص 127.

(3)Libya and the west – from Independent to Lockerbie – Geoff Simon –centre of Libyan studies 2003,p30. مرجع سبق ذكره.

حيث ساعد على ذلك وجود الواحات وآبار المياه على طول طريق القوافل. فكانت واحات فزان بمثابة المحطة التجارية تزود القوافل بما تحتاجه. سبقها نقطة التقاء الحجيج من تشاد والمغرب العربي. بالإضافة إلى عدم وجود حواجز طبيعية كالجبال الشاهقة أو الأنهار التي تعيق سير القوافل وهذا كان له الأثر الإيجابي في تنشيط هذه الطرق ودورها في الوصل في إقليم تتشابه فيه الظروف الجغرافية ببقية الاقاليم المجاوره له .

وهنا يمكننا القول أن طبيعة الأرض والتضاريس التي تداخلت في رسم خطوط القوافل حيث الطرق التي مهدت وشقت كانت في إتجاهات متعرجة نحو الشمال والجنوب والغرب والشرق . إذن لم يكن هناك حدود تحد من تشعب هذه الطرق التي تأكد لنا أن تعرج الطرق يؤكد بأن المنطقة مترابطة ولا يوجد بها حد فاصل يمنع هذه الطرق كأداة ربط[1] .

"وطرق القوافل التي تخترق الصحراء لا تسير دائما في خط مستقيم، بل هي خاضعة للحاجة إلى التعريج على نقاط المياه والمرور بالواحات، كما تنحني بسبب الظروف الطبوغرافية لتدور بالجبال وتسلك الوديان" [2].

وهذا يعتبر إضافة يمكن الاستناد إليها في أن طبيعة الجغرافية هي التي تفرض نفسها على الحركة والسكان بعيدا عن الحدود المصطنعة، والتي لم تراعِ التداخل السكاني والمصلحة والمنفعة العامة والتداخل والاندماج لإقليم متماسك يجب أن يتم الحفاظ عليه ككيان من خلال الشكل الاجتماعي المترابط . [3]

وكما توضح العادات والتقاليد ترابط الإقليم حيث شكلت الطبيعة وقسوتها سياجاً منيعاً، والتي زادت من مناعة المسلمين في الدفاع ونشر الدين الاسلامي حتى داخل تشاد، ونقل العادات والتقاليد الاسلامية كامتداد طبيعي لإقليم تتشابه فيه وتقترب الطبيعة الجغرافية من مُناخ وتضاريس وسكان في تماسكهم لتزيد من وحدتهم وانصهاره كوحدة بشرية تتعايش في ظل هذه الظروف.

وإذا نظرنا للمنطقة من ناحية جغرافية فقد لعبت الصحراء خط خلفي للدفاع عن الاسلام، والقيم الاجتماعية لأهل المنطقة بدورها ايقظت الحس العقائدي في الدفاع عن الأرض، وسطرت ملاحم كثيرة من الجهاد ضد قوات المستعمر مهما كان نوعه استناداً إلى الموروث الثقافي والديني واللغة التي جمعتهم وكذلك لعبت الهجرات دورها في وحدة الإقليم، فشهدت ليبيا هجرات متعددة منها ما هو طبيعي نتيجة الفقر والمجاعات وتفشى الأوبئة، وأخرى قسرية لاسباب سياسية لذا هناك العديد من أبناء القبائل الليبية والاصول اليبية خارج الجغرافيا الليبية المتعارف عليها ربما يفوق ما يتواجد

---

[1] حمد محمد حمد الجهيمى، العلاقة التجارية بين طرابلس ومملكة الكانم – البرنو،مكتبة الانجلو المصرية، 1992م، ص 12.

[2] إسماعيل العربي ، الصحراء الكبرى وشواطئها ، سلسلة الدراسات الكبرى، دار شموع الثقافة عمان،1996 ، ص 60 .

[3] جمال حمدان، إفريقيا الجديدة – دراسة في الجغرافيا السياسية، القاهرة ، مكتبه مدبولى، 1996 ، ص60 .

على الأراضي الليبية، أكثرها تونس ومصر تليها مباشرة كلا من تشاد والسودان، ونسب ضئيلة في سوريا وتركيا ومالطا. ففي الهجمة الإيطالية الاستعمارية على ليبيا اتجهت القبائل إلى المناطق التي تعرفها جيداً وترتاح إليها فاتجه الطرابلسيين إلى تونس، بينما (البرقاوية) إلى مصر، و(الفزازنة) إلى تشاد والهجرة الليبية لتشاد توضح ليبية إقليم (أوزو) حتى وسط تشاد.

كانت تشاد خياراً للقبائل الليبية التي فضلت الإتجاه جنوباً نظراً لتوفر المياه والمراعى الخصبة وذلك أيضا لقربها من المُناخ الليبي، وبدأت هذه الهجرة منذ ثورة (عبد الجليل سيف النصر) عام 1842م، فتشتت القبائل التى كانت تقاتل جنباً إلى جنب مع قبيلته منها (أولاد سليمان) و(ورفلة) و(المغاربة)(بيت الرعيضان) (الحساونة) وبعض المرابطين مثل (القذاذفة) واستقروا في (كانم) قرب بحيرة تشاد وتفاعلت هذه القبائل مع بقية شرائح المجتمع التشادي فانصهروا جميعهم في بوتقة الاسلام وحدث بينهم تزاوج ومصاهرة وتلاحموا فكرياً على اسس ثقافية ودينية جعل الاسلام ينتشر واحلت اللغة العربية كلسان للتفاهم في المنطقة. ووضح هذا التأثير من خلال تسمية الكثير من المدن التشادية بأسماء عربية منها (أم زوير – بئر علالى – ووادي غندور – وبحر غزال – ووادي حداد وغيرها).

أيضا وقفت هذه القبائل في وجه الاستعمار الفرنسي، وهذا كان واضحا وجلّيا عام 1899م عندما تحالفت القبائل وكونت حلفاً مع قبائل (الطوارق والقرعان) مما أبطأ التحرك الفرنسي داخل تشاد كما أن هناك أقوال بأن الشيخ (الكانمى) 1826م أصوله من منطقة (تراغن بفزان) و انتقل إلى كانم لنشر دعوة الاسلام.

كما أن الدور الذي أتخذته الحركة السنوسية كدعوة في المنطقة دوراً رائداً يؤكد جغرافية المنطقة الواحدة حيث استجابت لها القبائل وتجمعت تحت لوائها، وتناسوا الضغائن والأحقاد وشكلوا نواة للوقوف في وجه المستعمر، تنازلت القبائل بما فيها (التبو) عن ثلث ما يملكون من نخيل وبساتين وأراضى، وجعلوها وقفاً من أوقاف الحركة السنوسية، لتأتى معركة (الكفرة) في عام 1931م لتتوج تماسك هذه القبائل متعاونة فيما بينها ضد الايطاليين وأن تفتيت القارة الإفريقية، وما نجم عنه من صراع حدودي بين الدول اسس له الاستعمار الفرنسي على وجه الخصوص ليظل الصراع قائما والتبعية لهذه الدول مستمرة حتى في ظل الاستقلال[1] .

يمكننا القول أن الإقليم موضوع الدراسة هو ليبي نتيجة التواجد القبائلي للقبائل الليبية الممتد من ساحل البحر المتوسط حتى وسط تشاد الحالية، بعيداً عن الحدود التي صنعها الاستعمار للاستفادة منها والتي لم تأخذ في اعتبارها الكتل السكانية المترابطة في هذا الإقليم، مع الأخذ في الاعتبار

[1]فرج عبد العزيز نجم، القبائل الليبية والجغرافيا والهجرة. http://wahtjalo.freehostia.com/kabael.htm

الضغوط الاستعمارية التي تفرض على السكان الهجرة، وهذا ما يمكن تسميته (الاستعمار السكنى) حتى تقل المقاومة للمستعمر، واستبدال السكان بالمستوطنين، وهذا ما يمكننا أن نطلق عليه اليوم (تفريغ الأوطان)، وهو ما يحدث اليوم في العديد من البلدان العربية من اشاعة الفوضى تدفع بالسكان إلى الهجرة، ويمكن من خلال خطط استعمارية استبدالهم بعرقيات جديدة في ظل الفوضى [2].

ب – الناحية الاقتصادية :

يبدو هنا الأثر الفعّال للبعد الاقتصادي في نشوب مشكلات الحدود وتفاقمها، فالنزاع الليبي التشادي حول قطاع (أوزو) يبرز الدور الحاسم الذي تلعبه العوامل الاقتصادية في التأثير على تطور شكل الحدود السياسية[3]، فالمعالم والملامح البارزة في حركة وتوجهات ومطامح وسلوك هذا النمط في الاستعمار نجد أنه بدأ كظاهرة عامة اقتصادية بشركات تبحث عن الثروة وتستغلها، ثم اصبح ضرورياً حماية مكاسب هذه الشركات فاستعانت بالجيوش، وأصبح احتلالاً وخرجت الجيوش مع موجات الاستقلال وبقيت الشركات تحاول استعادة مواقعها أو التوسع في استثماراتها.

يكمن سبب الصراع على الإقليم في خصوصية موقعه الجغرافي، ولما يتمتع به من ثروات معدنية وأيضا وقوعه في شمال القارة وسهولة ربطه بوسطها وغربها وجنوبها[4]، وفي عام 1957 افادت التقارير أن شركة(بوروي دي ريكريرتش غولوجيك إت مينيير) الفرنسية عثرت على اليورانيوم والمعادن الأخرى في المنطقة ولكن لم يتم استغلالها بعد.

وقد أدت الاكتشافات الفرنسية المفترضة حتماً إلى تكهنات بأن اهتمام (القذافي) بالقطاع قد حفزه احتمال العثور على اليورانيوم من أجل برنامج نووي لتكمله ليبيا بالفعل، أو بموارد طاقة ووسائل لتطوير اسلحة نووية، وركز أحد الاعتبارات على دور ليبيا كمورّد للطاقة، وزيادة قدرتها على توفير وتوريد الطاقة لأولئك الذين يسيطرون ويستخدمون اليورانيوم في الاسلحة النووية من الدول الكبرى وخاصة فيما يتعلق بمسألة اسرائيل التي تكتسب أهمية مثل أي قضية تتعلق بالرأي العام العربي [1] اكتشفت هذه المعادن في عام 1970، وقد مثلت هذه الموارد الرهانات الرئيسية للنزاع الليبي التشادي على الحدود على الرغم من أن قطاع التعدين التشادي كان متخلفاً ولا يزال حتى اليوم والشريط به ودائع كبيرة من الذهب، التنغستن، كاسيتريت، البوكسيت، والنفط، ولكن في الغالب

---

[2] Libya – Anthony Ham – Lonely Planet publication

[3]جابر الرفاعي، مرجع سبق ذكره ،2006، ص 211 – 210 .

[4] عمر الماحي، تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال، 189– 1960م، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1982م،ص59.

[1] Geoff Simon ,Libya and the west – from Independent to Lockerbie,centre of Libyan studies 2003,P 61

اليورانيوم، ويتكون السكان في الغالب من عدد قليل من المزارعين وتؤدي النزاعات الحدودية إلى تفاقم التهميش الاجتماعي والاقتصادي الواسع النطاق للسكان الذين يواجهون تحديات في وضع الجغرافيا والمُناخ [2].

والمنطقة مجال الدراسة خصوصاً أنها منطقة صحراوية قائمة على الرعي كحرفة اجتماعية والطريق من تشاد وحتى بنغازي أو طرابلس هو خطوط سير للقوافل حتى بعد استبدالها بالمركبات مازالت طرقاً للربط ، هذا بدوره ربما لم يحفّز على مشروعات اقتصادية كبرى كالصناعة، أيضا قلة السكان في هذا الإقليم أحد العوامل التي ربما تساعد بعض السكان التحرك للمدن القريبة في الجنوب الليبي أو الشمال التشادي للعمل، إذا توفرت ظروف غير الرعي والاستفادة من القوافل التجارية وخصوصا المدن التي تلقى اهتماماً حكومياً وإنفاقاً[3] .

وبما أن الإقليم رعوي حيث أنها تجارة داخلية أو على الأقل حدودية مع دول الجوار ، وتعتبر وسيلة بالفعل لربط الأقاليم لأنها تعتمد على الترحال خصوصاً في مواسم معينة في حدود الدول لأنها تعتمد على الزراعة والرعى. [4]

والطريق الامبراطوري الشاهد على المشروع الفرنسي كأحد المصالح الاقتصادية الكبرى البعيدة المدى التي تخدم الامبراطورية الفرنسية المتوسعة في إفريقيا هذا من جهة. ومن الجهة الأخرى البترول، الذي كان (كيليان) الجيولوجي قد أذاع خبر وجودة، وهذا دعا فرنسا أن تضع فزان في حصتها ضمن انتصار الحلفاء، لما سيلعبه البترول من سلعة اقتصادية هامة [5].

2 – النواحي السياسية والأمنية:

أ- الناحية السياسية:

يعتبر الجانب السياسي هاماً جداً في حياة الدول والشعوب، حيث انه القادر على صناعة القرارات التي تحافظ على سلامة الدولة وحماية حدودها، كجزء من السلطة والشرعية بما فيها استخدام أدوات القوة التي تملكها الدولة للدفاع عن ممتلكاتها، وأيضا للتصدي إلى أي اطماع تهدد الدولة. وبالتالي علينا أن نعى ما هي الدولة ؟ وما هي حدودها أو الأقاليم الذي تفرض عليها السيادة ؟

---

[2] Border Disputes: A Global Encyclopedia [3 volumes]: A Global Encyclopedia, P 93.

[3] قاموس الإقتصاد (إنجليزي – عربي – فرنسي)، ترجمة عمر الأيوبي . أكاديمية بيروت 1988، ص 264 .

[4] جمال حمدان، دراسة في الجغرافيا السياسية، مرجع سبق ذكره، 1966، ص 204.

[5] اندرى مارتال، فزان المحظور في الخيال الإمبراطوري الفرنسي، الدار الدولية للنشر و التوزيع، مصر،1974م،ص32.

تعرّف الدولة بأنها المجتمع السياسي الذي تحكمه السلطة السياسية الشرعية في إطار جغرافي معين، وتتمتع الدولة بالاستقلال والسيادة والاستمرارية السياسية، إذن فأهم مكونات الدولة هي : المواطنون–الإقليم– الحكومة والسيادة– الاستمرارية السياسية.

والسيادة تعنى أن السلطة السياسة التي تحكم الدولة لا تعلوها أي سلطة أخرى، وبالتالي فهي لا تخضع لأي سلطة أخرى [1].

وعلم السياسة هو علم دراسة القوة السياسية، والقدرة على تحقيق هدف معين بكل الوسائل الممكنة، والقوة هي المفهوم الأساسي لعلم السياسة المعاصر، وتعرف القوة على أنها "قدرة طرف ما على فرض ارادته على طرف آخر" [2].

لذلك من الواضح أن السيادة الليبية لم تفرط يوما في حقها التاريخي ، وصولا إلى فترة (معمر القذافي) ترى أن منطقة (أوزو) هي ليبية مما لا يدع مجالاً للشك، ومسئولية تاريخية وقضية متوارثة، وهى مسئولية سياسية وجزء لا يتجزأ من السيادة الليبية. بعيدا عن قرار المحكمة التي تعتبر جزء من مؤسسات دولية تسيطر عليها القوى نفسها التي نقلت الحدود وأعادتها مرة أخرى حسب رؤيتها، وهذا يوضح أن المؤسسات الدولية الحالية يجب إعادة صياغة عملها بما فيها المحكمة التي يدعمها ماليا الدول المسيطرة مما يعيق مصداقيتها . وهذا ليس مجال الدراسة .

ففي عهد المملكة كانت ليبيا تعتبر شريط (أوزو) أراضٍ ليبية, إذ تعود المنازعات على الشريط إلي بداية الخمسينيات من القرن الماضي , وكان المبرر وقتها بأن سكان الإقليم هم من الذين يدينون بالولاء للحركة السنوسية , لكنه وبكل تأكيد لم يكن المبرر كافيا لسرقة أراضي تشادية وضمها إلى ليبيا , فقط لأن سكانها يتبعون فكريا إلى الحركة السنوسية , وهذا ما ستقوله محكمة العدل الدولية فيما بعد .

تاريخيا يعود النزاع على إقليم (أوزو) بين ليبيا وتشاد بداية من الخمسينات، إذ رأت المملكة الليبية وقتها بأن الإقليم يسكنه السكان الأصليون الذين يعود ولائهم إلى الحركة السنوسية وقبلها الإمبراطورية العثمانية، وكانت المملكة الليبية تستند إلى إتفاق قديم بين إيطاليا (وقت موسوليني) وفرنسا (وقت رئيس وزرائها بييرلافال) عقد في يناير عام 1935، وهي الإتفاقية التي تضمنت تنازل فرنسا لايطاليا عن الشريط الذي أصبح داخل الحدود الليبية.

---

(1) www.kau.edu.sa/Files

(2) http://www.abdelfattahmady.net/teaching/bachelor-stage/383-introduction-to-political-science.html

كما أن الدور السياسي مهمٌ خصوصا في العلاقات الدولية حيث أن مؤسسات كثيرة من الدولة هي التي ترسم علاقاتها بالدول الخارجية وبناء عليه يتضح دورها في محيطها.

وتعتمد السياسات في المستوى الدولي على الحلول الوسط والمفاوضات أكثر من إعتمادها على قرار ملزم تتخذه هيئات تمثيلية من الناحية القانونية، فعلى سبيل المثال موناكو دولة ذات سيادة شأنها شأن الولايات المتحدة الأمريكية، وكلتاهما حرة في اللجوء إلى القوة كملاذ أخير يحمى مصالحها القومية، والتنصل من الالتزامات الناتجة عن الإتفاقات الدولية، أما في الممارسات السياسية فمن الواضح أن الدول الأصغر التي ليس لديها القدرة العسكرية والمصادر الطبيعية ما يدعم مساوماتها فهي أكثر إعتماداً على إحترام ذلك الجانب من القانون الدولي، والتزام الإتفاقيات من وجهة نظر السياسة تقدم العلاقات الدولية تحدياً خاصاً، لأن عمليات إتخاذ القرار غالباً ما تكون أكثر غموضاً حتى مما هي عليه الحال على المستوى الوطني، وتكون النتائج من حيث المبدأ أكثر عمقاً وتأثيراً [1].

ومما يوضح أن ليبيا كانت دولة ذات سيادة في فترة فرضت سيطرتها على الإقليم الجغرافي الذي تكتمل بها حدودها مع تشاد، كانت تستخدم القوة العسكرية لفرض إرادتها على سيادة أراضيها ، في الوقت الذي كانت أمريكا وفرنسا تدعم تشاد ، وكانت ليبيا تستخدم الطرق السياسية والدبلوماسية لفض النزاع بجوار القوة العسكرية .

وفي تقرير لواشنطن بوست في 28 مارس 1988، وبعد ستة أشهر من توقف وقف إطلاق النار بين ليبيا وتشاد، يواجه 10 آلاف من القوات التشادية 12 ألف ليبي في النزاع حول قطاع (أوزو) وهو قطاع من الصحراء الكبرى يبلغ طوله 162كم، وعلى الجانب الليبي، تقوم أطقم البناء بإكمال مهبطين صحراويين جديدين، ويتم إرساء القواعد الحدودية بالأسلاك الشائكة، وحقول الألغام والجدران الرملية. وعلى الجانب التشادي، كان هناك نقلاً جوياً محموماً للأسلحة من العاصمة لدرجة أن طائرتين من طائرات النقل الثلاث في جنوب الصحراء الكبرى قد تحطمتا بسبب الحمولة الزائدة، وتشمل الأسلحة التي سلّمت إلى شمال تشاد صواريخ مضادة للطائرات من طراز ستينغر أمريكية الصنع، وهى الأولى التي قدمتها الولايات المتحدة إلى دولة افريقية.[1] .

ومما سبق ذكره يتضح لنا أن ليبيا شعب ورث النضال على مر التاريخ وسيستمر في النضال مهما تغيرت أو تبدلت الظروف السياسية التي تشهد عليها الجغرافيا، والتي تثبت مما لا يدع مجالا

---

[1] نايجل جاكسون - ستيفن، تانسى، أساسيات علم السياسة (ترجمة) محي الدين حميدي، دمشق، دار الفرقد للطباعة، 2016م، ص72.

[1] http://www.nytimes.com/1988/03/27/world/between-libya-and-chad-truce-backed-by-might.html

للشك أن القطاع هو ليبي بشهادة ما لعبه الليبيون من هجرات إلى تشاد، بالإضافة إلى وصول الحركة السنوسية إلى بحيرة تشاد، واعتراف الحكومة الليبية في فترة معمر القذافي بأن السيادة الليبية يشملها قطاع (أوزو) كجزء لا يمكن التفريط فيه وجزء من السياسة الليبية، والتنظيم القبلي من التبو والطوارق في المنطقة وانتشار الإسلام على يد الليبيين في الإقليم .

ومما سبق يتضح أن لم تفرّط السياسة الليبية مرورا منذ الاحتلال إلى الفترة التي احتل فيها الإقليم مساحة كبيرة على الساحة الدولية في فترة معمر القذافي لتؤكد أن الإقليم ليبياً مهما كانت التحديات الدولية ، حيث لعبت السياسة الليبية دورا مهما في فترة النزاع على الإقليم منذ عام 1982 – 1987 باستخدام كل الوسائل الدبلوماسية، واستخدام القوة لتثبت أحقيتها للإقليم رغم التحديات الدولية التي حاولت أن لا يكون لليبيا دوراً قوياً في الإقليم سواء من الجانب الفرنسي أو الأمريكي .

وايضا سعت السياسة الليبية في فترة ما قبل الصراع وفترة الصراع على الوحدة كحل يخلق السلام والتنمية واتخاذ الإسلام كوسيلة للتوحيد بين الشعوب ودعمها لتحقيق التنمية بعيدا عن الصراعات حيث واجهت العديد من التحديات لأنها لم تتخلَ عن إثبات دورها إقليميا وعالميا لما تملكه من موارد اقتصادية كأدوات ضغط رضخ لها الغرب في أحيان كثيرة .

ب – الناحية الأمنية :

يأخذ أمن الدول أهمية قصوى في عمل صانع القرار، خصوصا حدودها مع الدول الأخرى كجزء من سيادتها وبسط نفوذها على أراضيها. وهذا حق مشروع للدولة بما فيه إعلان الحرب إذا ادعت الضرورة خوفا من أي تهديد خارجي يؤثر على سلامة الدولة وأمن مجتمعها الداخلي.

وتعتبر تشاد خاصرة في ظهر ليبيا، وكما هو واضح أن تشاد لم تشهد الاستقرار منذ بداية استقلالها، بل عاشت في حروب أهلية وعرقية وصراع على السلطة، رغم التواصل مع العرب على أسس يحكمها الاقتصاد والدين والثقافة كعوامل اجتماعية تربطها بإفريقيا من جهة، والعرب من الجهة الأخرى. مع الأخذ في الاعتبار انه لم يعد ينظر إلى الأمن من الناحية العسكرية فحسب وإنما أصبح نسيجا معقداً من عناصر اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية، ومنذ استقلال تشاد في 1960 أصبح للجنوب أهمية قصوى حيث شهد الجنوب أول رئيس للبلاد وغالبية الإدارة احتلها أبناء الجنوب التشادي خصوصا الذين كان تعليمهم في المدارس الفرنسية والتي قاطعتها

غالبية المسلمين، وكان أيضا هناك عامل آخر ساهم في هذه الهيمنة الجنوبية هو حقيقة أن فرنسا قد ركزت بشكل خاص على تطوير الجنوب وأهملت الشمال المجاور لليبيا[1].

أما اعتبارات الأمن الاستراتيجية الليبية، فتشاد تشترك مع ليبيا في حدود طويلة جدا تشمل الجنوب الليبي كله. وتشكل عمقا هاما في الإقليم، فالإقليم يشكل حزاما للأمن الليبي ويبرز فيه بشكل واضح التجانس البشري والثقافي بين الجنوب الليبي وشمال تشاد، فهناك قبائل تنتمي أساسا لمجموعات قبلية ليبية. والسيطرة عليها من قبل الدول الغربية يعني السيطرة على أغلب دول شمال إفريقيا بشكل عام وليبيا بشكل خاص[2] .

يضاف إلى ذلك الخوف التشادي من الطموح الليبي والذي لن تقبل فرنسا بأي حال من الأحوال أن يتم زعزعة وجودها في تشاد، فلابد من الدفع بأزمة حتى ولو عسكرية لتقليل حجم الطموح الليبي الذي يهدد فرنسا خصوصا وليس تشاد، أي وجود العنصر الثالث بين البلدين لعب دورا هاما على الصعيد الأمني بين البلدين .

وتبين لتشاد من خلال دراسة المذكرة الليبية المقدمة للمحكمة الدولية أن المطالب الإقليمية الليبية تتعدى مقاطعة (أوزو) لتشمل نصف مساحة الأراضي التشادية، انه يظهر جليا بأن المطامع الإقليمية الليبية تنشد تأسيس ليبيا الكبرى من طرابلس إلى بحيرة تشاد، وهو الطريق الذي يزعم الليبيون أنه فتح على أيدي السنوسية، ومما يثير الدهشة البالغة أنه توجد زوايا للسنوسية في كل من كانوا بنيجيريا وأداموا بالكاميرون والنيجر[3].

كما أن النفوذ الفرنسي في تشاد يرجع إهتماماته بدول (المجموعة الفرنسية) بشكل عام حيث تتوسط تشاد تلك الدول، ومصالحها الاقتصادية في تشاد وترى فرنسا المحافظة على هيبتها في المنطقة وعدم السماح لأي دول بمحاولة التدخل والسيطرة على أحدى الدول المجموعة الفرنسية، لذا كان التدخل الفرنسي أحد أسباب نشوب الحرب بين الدولتين الجارتين[1].

ومن المعلوم للجميع أن لفرنسا مصالحاً في معظم الدول الإفريقية شمال الصحراء، لذا فلابد لها من العمل بكل ما يمكن عمله حفاظاً على مصالحها، ولما كانت المنطقة متأثرة بالصراعات أبرزها الصراع التشادي الليبي حول منطقة (أوزو) والصراعات الداخلية لإفريقيا الوسطى، وهو ما ساهم

---

(1) Mirjam de Bruijn and Rijk van Dijk, The social life of connectivity in Africa, 2012 ,Palgrave Macmillan

(2) عز الدين شكر، مجلة السياسة الدولية ، العدد 94 أكتوبر 1988 م، ص231.

(3) http://avb.s-oman.net/showthread.php?t=2733973

(1) خالد العواملة، مجلة السياسة الدولية عدد 95 – يناير 1989 م ، ص141.

في تدريب وتسليح بعض القبائل ضد بعض ومع رواج تجارة السلاح هناك، وهذا الأمر الذي سيلقي بظلاله على الاستقرار الأمني والسياسي الليبي والتشادي ودول إفريقيا الوسطى[2].

وما يجب أن نؤكد عليه اليوم الدور الفرنسي في تشاد وأبعاده، فبعد ثلاثين عاماً على عملية (مانتا) لوقف هجوم ليبي في شمال تشاد، مازال هذا البلد والقاعدة الفرنسية في إنجامينا منصة للعمليات العسكرية الفرنسية الخارجية في إفريقيا، كما حصل أخيراً في مالي عندما انطلقت الطائرات المقاتلة الفرنسية من قاعدة انجامينا فيماعرف بعملية (سرفال) لاستهداف مالي، كما استفادت من الدعم الحاسم للقوات التشادية لتعقب الجهاديين المتحصنين في سلسلة جبال إيفوقاس في شمال شرق مالي.

وفي التاسع من أغسطس 1983، شن الرئيس (فرنسوا ميتران) عملية "مانتا" بناء على طلب تشاد لوقف الهجوم الذي شنته القوات الليبية المتحالفة مع معارضي الرئيس (حسين حبري) الذي سيطر على واحة (فايا) في شمال البلاد.

وفي ذروة عملية "مانتا" التي شنت في منطقة تبعد حوالي خمسة آلاف كم عن الأراضي الفرنسية شارك فيها أكثر من ثلاثة آلاف مظلي وجندي من الفرقة الأجنبية، وعناصر مشاة البحرية وطيارين و700 آلية وطائرة ميراج إف1، وجاغوار، ومروحيات من نوع غازيل وبوما، وشكلت حينه أضخم عملية تقوم بها فرنسا منذ حرب الجزائر.

وفي غضون بضعة أيام، تمركز جنود فرنسيون في مواقع متقدمة على امتداد خط وهمي سمي (الخط الأحمر) الذي كان تجاوزه يستدعي ردا مسلحا. وقد قسّم ذلك الخط الذي يقع على مستوى خط العرض 15^0 ثم 16^0، البلاد شطرين في وسطها تقريبا، وبقي القسم الشمالي تحت السيطرة الليبية.

ورأت فرنسا أن الغاية من العملية هي ردع المعتدي عن القيام بعمليات جديدة، من خلال تجميد الوضع لإجراء مفاوضات.

وطوال أكثر من سنة، شكلت عملية مانتا بدور الدرع لنظام حبري الذي كان يتولى الحكم منذ يونيو 1982، وفي 16 سبتمبر 1985، وقعّت فرنسا وليبيا في طرابلس إتفاقا لفك الاشتباك العسكري "شاملاً ومتزامناً. وأخلى الجيش الفرنسي مواقعه وسحب عتاده وأنهى وجوده في تشاد مطلع نوفمبر 1984.

[2]محمد عوض الهزايمه، قضايا دولية " تركت قرن مضى وحمولة قرن أتي ، عمان ،2010م

لكن على الرغم من تأكيدات طرابلس، اعترف فرنسوا ميتران بلقاء في 16 نوفمبر في كريت مع الزعيم الليبي (معمر القذافي) بأن القوات الليبية المقدرة بخمسة آلاف جندي، ما زالت منتشرة بأعداد كبيرة في شمال تشاد.

وعلى إثر حرب في1987، استعاد الجيش التشادي الشمال تدريجياً باستثناء قطاع (أوزو) الذي لم تتنازل عنه ليبيا إلا في 1994 بعد تواجد استمر 21 عاما[1].

فحجم التهديد الذي تمثله السياسة الليبية على المصالح الفرنسية في تشاد خاصة وفي أفريقيا بشكل عام، حيث تمثل السياسة الليبية تجاه أفريقيا عموماً وتشاد خاصة تهديداً حقيقياً ومباشر للمصالح الفرنسية كونها تمثل قوة محلية إقليمية معارضة للنفوذ الخارجي حيث أن هذه السياسة محملة باتجاهات فكرية مرفوضة بالنسبة للغرب والمشروع الإسلامي العربي الليبي إتجاه إفريقيا تعتبره فرنسا نموذجا لا يمكن القبول به. ومن هنا كان التدخل الغربي في تشاد يمثل عائقاً قوياً أمام هذا المشروع وامتداده في إفريقيا كما أن الموقف الليبي أيضا يمثل نوعاً من التهديد لمكانة فرنسا وهيبتها ونفوذها في إفريقيا[2].

لم يتوقف التهديد والأتجاه الأمني الفرنسي على ليبيا وأن تواجدها في تشاد، زاد من القلاقل والاضطرابات نحو ليبيا، لكن كان لتكوين القاعدة دوراً مهماً، وأيضا حرب الجزائر خصوصاً أن العديد من المناطق الصحراوية يمكن أن تكون بؤراً لمعسكرات تدريب للجماعات الجديدة التي تستخدم العنف وإرهاب الدولة.

ويمكن كخلاصة للقول الإشارة إلى أن الوضع الأمني والتغيرات الجيوسياسية في العالم خصوصاً في مناطق الحدود، والأماكن الجديدة للصراع خصوصاً الصحراوية منها والجبلية أصبحت بمثابة نقاط للخطر تحدد حدود الدولة وتهدد سيادتها. فكان من الواجب التصدي لها. ومن المحتمل أن تكون العمليات العسكرية والحرب في بعض المناطق هي بغرض خلق جماعات جديدة، والتي يمكن دعمها واستخدامها لصالح دول أخرى وباعث على عدم الاستقرار في تلك الدول.

---

[1] https://tchadoc.wordpress.com

[2] خالد العواملة، مرجع سبق ذكره، 1989، ص142.

ثانياً: الآثار البيئية والاجتماعية للمشكلة الحدودية بين البلدين

1- الآثار البيئية:

منذ منتصف القرن العشرين بدأ تزايد النزاعات والحروب الكبرى في العالم العربي مما أثر سلباً على سلامة البيئة في المنطقة، والعلاقة بين البيئة والنزاعات مزدوجة: فهي أولاً علاقة سببية، كما أنّها علاقة من حيث الضرر الذي يلحق بالبيئة.

أمّا أبرز الدوافع البيئيّة إلى أدت إلى نشوب النزاعات في المنطقة فهي النفط بالدرجة الأولى والموارد المعدنية الأخرى في العديد من الأقاليم محل النزاع بين الدول، بالإضافة إلى ندرة الماء والصدامات المحليّة بين الرعاة والمزارعين حول حقوق الرعي والمياه، تلعب دوراً في نزاع يصل إلى مسلح باستخدام الأسلحة التي لها مردود سلبي على البيئة، وبالنظر إلى إقليم (أوزو) فقد شهد العديد من المعارك على فترات تاريخية مختلفة آخرها الحرب الليبية التشادية. كما أن زراعة الألغام والتي يبقى تأثيرها السلبي طويلاً على الأفراد والجماعات، لأنها ذات أبعاد خطيرة تترك خلفها العديد من المشاكل البيئية والاقتصادية والاجتماعية، خصوصاً أن هذه المناطق يمكن الاستفادة منها استثمارياً لتكون مراكز جذب سكاني، وإقامة بعض الصناعات التي تراعى مكونات الإقليم البشرية والبيئية كما جاء في الرؤية المستقبلية لهذه الدراسة.

تعتمد العواقب السياسية والاقتصادية للحرب على الوقائع على الأرض، ويتفق الباحثون على أن الصراعات تؤدي إلى ظهور مشاكل كثيرة ، فهي قد تؤدي إلى إقرار الحدود الإقليمية وإعادة رسم الحدود عند خطوط السيطرة العسكرية أو التفاوض من أجل الإحتفاظ بالمناطق المحتلة أو استبدالها.

وتقود المفاوضات عند نهاية الحرب إلى معاهدات، وقد يكون للطرف المقاتل الذي يستسلم، قدرة تفاوضية قليلة حيث يفرض الجانب المنتصر نوعاً من التسوية وإملاءه معظم فقرات المعاهدة[1].

وتعرف البيئة بمفهومها الشامل المتعارف عليه بأنها تشمل كل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء ويابسة، وكل ما تحتويه هذه الأوساط من جماد ونبات وحيوان، ونظم وعمليات طبيعية وأنشطة بشرية. [2]

وتعتبر طرق القوافل التي يسير عليها الرحّل في المنطقة من البدو أهل الطوارق والتبو يعتبر نوعاً من البيئات، بالإضافة إلى الطرق التي مهدّها الإنسان قبل الرصف الحديث للسير عليها، وهى

---

[1] معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/438.htm

[2] نايف بن حمود المكيشة - محمد بن مهنا المهنا، البيئة والتنمية، كلية الأرصاد والبيئة وزارة الزراعة والمناطق الجافة . قسم العلوم البيئية، 2015 م /http://www.kau.edu.sa/Files/0005291/Subjects

طرقا ما زالت موجودة تؤكد على وحدة الإقليم خصوصاً منطقة الدراسة كجزء من البيئة وعلاقتها بالإنسان[1].

لذا كان الإهتمام الدولي بالبيئة عاملاً مهماً جداً في إيجاد طرق وقوانين للمحافظة عليها، وقد ظهر مبدأ حماية البيئة بشكل واضح في البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف عام 1949 والصادر عام 1977، حيث نصت المادة 3/35 منه على حظر استخدام وسائل أو اساليب القتال والتي يقصد بها أو يتوقع منها أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضراراً واسعة الانتشار وطويلة الأمد .

وقد تعاقبت الجهود الدولية لحماية البيئة ومن أهمها المبدأ (24) من إعلان ريوديجنيرو، والخاص بحماية البيئة عام 1992، والذي تضمن الاعتراف بأن الحرب الشاملة تعد مدمرة للتنمية المستدامة إلا أنه دعا الدول إلى إحترام القانون الدولي للبيئة في أوقات النزاع المسلح، كذلك القرار رقم 212/45 الصادر في 21 ديسمبر عام 1991، الخاص بإنشاء عملية تفاوضية دولية لإعداد إتفاقية إطار بشأن تغيير المُناخ ، والقرار رقم 53/43 الصادر في 6 ديسمبر عام1989، والقرار رقم 207/24 الصادر في 6 ديسمبر عام 1989 بشأن إعتبار تغير المُناخ مصدر قلق مشترك للبشرية[2].

أهمية البيئة والمحافظة عليها تلقى إهتماماً بالغاً، نظراً لأهميتها ودورها في حياة الإنسان والحيوان، ورغم أن هناك العديد من القوانين التي باتت تجرّم كل ما يمس بالبيئة ، إلا أن الحروب مازالت تلعب دورا كبيراً في التأثير المباشر على البيئة، وتدميرها مما يحد أحيانا من عمل التنمية الحقيقة التي تدفع إلى الارتقاء بمستوى الأفراد والمناطق، وجعلها مناطق جذب للسكان وتقليل الهجرة من هذه المناطق التي تعتبر نائية لتشملها خطط التنمية الحكومية.

تعتبر مخلفات الحرب وأضرارها على البيئة أكبر بكثير على القاطنين من البشر في المنطقة التي كانت مسرحاً للمعارك أو القريبة منها. وتعتبر قضية الألغام المزروعة في فترات الحروب من المشاكل التي تبقى عالقة لفترات طويلة من الزمن تحصد أرواح بشرية ومدمرة للآلات تاركة خلفها بقايا تدميرية تزيد تضرر البيئة والسكان معا.

كان للمواجهات العسكرية في الحروب بين تشاد وليبيا دوراً وأثراً كبيراً في التأثير السلبي على بيئة منطقة الدراسة وما يحيطها، فهناك العديد من الأسلحة الفتّاكة التي استخدمت في هذه الحرب.

وكذلك هناك العديد من الألغام المزروعة والتي لم يتم الكشف عنها كاملة بمثابة قنابل موقوتة لا يدرك مواقعها البشر بل تفتك بالأبرياء من سكان الأقاليم المجاورة التي شهدتها منطقة الحروب.

---

[1] زين الدين عبد المقصود، قضايا بيئية معاصرة، الإسكندرية، منشأة المعارف ،1995، ص 15 .

[2] اشرف محمد لاشين ، إدارة الإعلام الأمني ، https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/ ، ص 5،6.

أن الحرب بين تشاد وليبيا واستمرار الصراع الداخلي في تشاد على مدى العقود الثلاثة الماضية خلق تلوث كبير ، من مخلفات المعارك و التدريبات العسكرية ونطاقات إطلاق النار، وقد أدى ذلك إلى تلوثا واسع النطاق من الألغام المتفجرة من مخلفات الحرب والألغام المضادة للمركبات. كما أن التلوث الناجم عن الذخائر غير المنفجرة في تشاد يمكن أن يكون بنفس القدر من الأهمية والخطورة بالنسبة للمجتمعات المحلية كالتلوث بألغام أرضية. و لتقييم المشكلة تم إجراء مسح للآثار الأرضية في تشاد، ديسمبر 1999م، ومايو 2001 م، اثبت أن هناك مجتمعاً محلياً متأثراً بالمتفجرات من مخلفات الحرب والألغام، وتحتوي هذه المجتمعات على ما مجموعه 471 منطقة ملوثة منفصلة. وتغطي المناطق الملوثة بالألغام ما مجموعه 1,081 كم مربعا من الأراضي.

ويتعرض للخطر بصورة مباشرة سبل العيش وسلامة الأرواح من أصل 417 تقريرا عن الألغام المضادة للدبابات (275) ألف عن عمليات إزالة الألغام المذكورة في مرصد الألغام الأرضية تشير إلى أنه في الفترة بين 26 سبتمبر 2000 ، و 1 يونيه 2002، تم إزالة 28,781 من مخلفات الحرب القابلة للانفجار و 2,112 لغما مضادا للمركبات، و 2,228 لغما مضادا للأفراد.

وتشعر بآثار المتفجرات من مخلفات الحرب في الغالب في المناطق الريفية مثل إدارتي (بوركو وإنيدي) في شمال تشاد، اللتين تشكلان أكثر من ربع سكان البلد المتضررين. وتعتبر منطقة (تبيستي) أيضاً من بين أكثر المناطق تلوثاً بالألغام ، والألغام(777) على وجه التحديد مناطق أونيانغا، أوداي دوم، و أوزو[1].

2. الآثار الاجتماعية

– الهجرة:

الهجرة لغة لفظ مشتق من (هَجَرَ) ومعناها الرحيل عن المكان أو التخلي عن شيء ما، وأيضا تعرّف الهجرة بأنها انتقال الأفراد من مكان لآخر بغرض الاستقرار في المكان الجديد، أما إصطلاحاً فتعرف الهجرة بأنها إنتقال من الموطن الأصلي للاستقرار في مكان آخر، وهى حركة أفراد يتم فيها الإنتقال بشكل فردى أو جماعي من موطنهم الأصلي إلى وطن جديد، وعادة ما توجد ظروف عديدة تؤدى إلى الهجرة مثل انتشار الحروب الأهلية أو الخارجية في الدول أو سوء الأحوال الاقتصادية.

ومحاور البحث تتركز على إقليم ومنطقة شهدت نزاعات مسلحة عسكرية لفترة طويلة من الوقت كان لها الأثر الواضح في التأثر المباشر على البيئة والسكان خصوصاً في المنطقة بين ليبيا

---

[1] Jérôme Tubiana and Claudio Gramizziو Tubu Trouble: State and Statelessness in the Chad– Sudan–Libya Triangle PP.41 , 40

وتشاد، وتاريخياً لم تتوقف هذه الهجرة منذ فترات الإحتلال العثماني، وشهدت نزوح القبائل الليبية والوصول إلى تشاد، والعكس صحيح حتى في أثناء النشاط الاقتصادي الليبي القوى نتيجة البترول الذي إجتذب العديد من الأجانب بما فيهم التشاديين، لذلك نجد أن منطقة البحث بما فيها من نزاع حدودي كانت تعتبر أحد ممرات العبور بين الدولتين، وفي الواقع أن الحروب الأهلية في تشاد لعبت دوراً كبيراً في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني ، والهجرة التشادية نحو ليبيا في ظل العوائد النفطية الكبيرة التي يتم إنجاز الجزء الكبير منها على التنمية والنهضة في ليبيا آنذاك خصوصاً أن دولة تشاد منذ الاستقلال في عام 1960 وحتى نهاية حكم تمبلباى، وأيضا في فترة الحرب الليبية التشادية منذ عام 1982م وحتى عام 1987 م شهد الصراع التشادي الليبي حروباً متقطعة وليست متواصلة. أيضا كانت هناك دعوة إلى السكان للتجنس في ليبيا في بداية الحرب في هذا الإقليم الذي يعد غير مأهول بالسكان، حيث تعتبر هجرة لكنها ليست هجرة قسرية للسكان، بل هي إختيارية لإبعادهم عن منطقة الحرب وفى هذا المجال نقدم رؤيتين متضادتين لتجنيس السكان وهى :

1- خلال السبعينيات، تحت حكم القذافي، سعت ليبيا للسيطرة على المنطقة المشار إليها بقطاع (أوزو) وهي منطقة غنية بالمعادن، وكانت تابعة لجار ليبيا الجنوبي أي تشاد. اجتاحت القوات الليبية القطاع وأقيمت قواعد عسكرية. وبدأت السلطات المدنية الليبية بتسجيل سكان قطاع (أوزو) كمواطنين ليبيين ومنحتهم أوراقاً رسمية وفقاً لذلك. في الوقت عينه كان التبو يأتون إلى هذه المنطقة والتسجيل للحصول على أوراق ثبوتية من الإدارة المدنية التي أقيمت في (أوزو).

وحينا استرجعت ليبيا قطاع (أوزو) انتقل التبو من كل أنحاء البلاد إلى (أوزو) للتسجيل ومُنحوا أوراقا ثبوتية، وكتيبات عائلة وجوازات سفر (جديدة) كمواطنين ليبيين.

بعد عدة سنوات من الخلاف تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار في العام 1987. في حين لم يتمكن الطرفان من التوصل إلى إتفاق بشأن الأراضي الحدودية بين ليبيا وتشاد، وتم طرح المسألة أمام محكمة العدل الدولية، مع موافقة الطرفين على الإلتزام بقرار المحكمة، الذي صدر في 3 فبراير 1994 لصالح تشاد، أي بأنّ قطاع (أوزو) أرض تشادية هكذا حلت المسألة واعترفت ليبيا بالحدود كما قررتها المحكمة الدولية.

لكن الصراع الطويل بين تشاد وليبيا حول قطاع (أوزو) أدى إلى تساؤلات حول وضع الجنسية للساكنين في المنطقة أو المرتبطين بها، و صدرت ليبيا مرسوم رقم 13(1485) من أجل تنظيم مسألة التمتع بالجنسية بعد إعادة (أوزو) إلى السيادة التشادية، وتقول الفقرة (د) من المرسوم أنّ من

يحمل أوراقاً ثبوتية صادرة عن المنطقة (أوزو) يعتبر أجنبياً ويخضع لأحكام القوانين المطبقة على الأجانب وبعد ذلك في العام 2007، بدأت السلطات الليبية بسحب وثائق الجنسية بشكل واسع من التبو[1].

2 – الرؤية المضادة وهى لعب شريط (أوزو) دوراً كبيراً في حصول سكانه التبو على الأوراق والوثائق والجنسية الليبية، حيث أن (أوزو) يقع شمال (تبيستي) الغنية باليورانيوم والمنجنيز، وكان تابعاً للإدارة العثمانية بطرابلس زمن الامبراطورية العثمانية، وبعد ذلك تنازلت عنه فرنسا أثناء إحتلالها لتشاد وذلك لصالح إيطاليا التي تحتله آنذاك من خلال الإتفاقية الموقعة في روما بين الطرفين في 7 يناير 1935م، وأصبح شريط (أوزو) جزءا من الحدود الليبية كما يظهر في الخرائط الليبية القديمة.

أبرمت ليبيا إتفاقية مع الرئيس التشادي (تمبلباي) في ديسمبر عام 1972 م، أقر فيها بأحقية ليبيا لشريط (أوزو) مع العلم بأن القوات الليبية تواجدت به منذ شهر إبريل، قبل هذا التاريخ وأصبحت المنطقة تدار بإدارة ليبية، وأعطيت بطاقات تعريف لسكانها بأنهم ليبيين، ثم ألحقت (أوزو) إداريا بمنطقة (مرزق) وأعلنت ليبيا ضمها رسميا 1976 م، ودارت عدة معارك بعد ذلك في هذا القطاع بين الجيش الليبي والتشادي، ثم أحيل الملف الخاص بتبعية هذا الشريط إلى محكمة العدل الدولية والتي حكمت لصالح تشاد نظراً لأن الإتفاقية الإيطالية الفرنسية اعتمدت من الجمعية الوطنية الفرنسية ولم تعتمد من البرلمان الإيطالي، وعليه أنهت القوات الليبية الإدارة المدنية وانسحبت من (أوزو) في عام 1994 م، بعد صدور الحكم النهائي للمحكمة الدولية ، وكان الانسحاب تحت اشراف مراقبي الأمم المتحدة وأثناء الانسحاب نزح إلى الجنوب الليبي كل سكان (أوزو وتبيستي) الذين كانوا موالين لليبيا خوفاً من معاقبتهم من الدولة التشادية[2].

كما يؤكد الخطاب ملحق(7) والمؤرخ بتاريخ 31 مايو 1994. وبقرار من المؤتمر الشعبي العام (سابقاً) وتقرير من آمر منطقة (أوزو)العسكرية إلى آمر القطاع الغربي (أوزو).

ومن خلال هذا الخطاب و كذلك كشوف الأسماء التي عادت إلى ليبيا لازالت موجودة إلى الأن ضمن الوثائق تأكد بأن الدولة الليبية أعطت الفرصة لكل من يرغب العودة ليعيش في ليبيا بعد قرار المحكمة. كما تؤكد هذه الرؤية أيضاً على أن الجفاف والصراع على الإقليم أدى إلى الهجرة إلى ليبيا، خصوصاً أن الظروف الاقتصادية في تشاد تختلف كثيراً عن ليبيا إحدى الدول التي تعتمد على النفط في اقتصادها.

---

(1) http://www.legal-agenda.com/article.php?id=1389
(2) http://alnedaa.com

في عام 2009، كان في (تبيستي) رسميا 21,000 نسمة ويرجح بعض المسئولين اليوم عن عدد يصل إلى 54,000 نسمة، غير أن آخرين يعتقدون أن السكان – الذين ينتقل جزء كبير منهم بين(تبيستي) ومناطق أخرى – لا يزيد عددهم على 10,000 إلى 15,000 نسمة في (إنيدى) التي يبلغ عدد سكانها 150,000 نسمة (ربما كان هذا الرقم مبالغاً فيه لأنها المنطقة الرئيسية للرئيس)، هناك أيضا عدة آلاف من (التبو) ويعيش أكثر من 4,000 شخص (حوالي 1,000 أسرة) في مقاطعة (إنيدي) في (غورو) وفي الخمسينات، قدر أن حوالي 90 % من (تيدا) يعيشون في تشاد و 5 % في النيجر، و 5 % في ليبيا. ومنذ ذلك الحين، أدت عقود من الحرب والجفاف إلى نزوح أعدادا كبيرة من (تيدا) التشادية إلى ليبيا. معظم تيدا توافق على أن غالبية مجتمعهم يقيمون الآن في ليبيا، حيث يقال أن عددهم يتراوح بين 15,000 إلى 50,000 نسمة[1] "

استفادت الهجرة على مدي السنوات الماضية من عائدات النفط الليبي، وكان هؤلاء المهاجرين يمكنهم الحصول على فرصة عمل جيدة وتوفر لهم ظروف معيشية أفضل مما كانت عليه أحوالهم في بلدانهم الأصلية، وتساعد تلك أيضا على اكتمال دخل أسرهم في وطنهم الأصلي ولكن الموجة الأخيرة من وصول هؤلاء المهاجرون في ليبيا عام 2000 م ومن بين تلك بلدان بعيدة مثل(ساحل العاج والكونغو وليبيريا) الخ وهناك ممن استقروا في شعورهم المستدام للهجرة منذ الطفرة النفطية في ليبيا 1970م وكانت تشاد والنيجر لديهما أعدادا كبيرة من الجماعات المستقرة في ليبيا، وأن التقديرات الأكثر ملائمة يبين عدد المهاجرين في ليبيا وفي تشاد يصل الى 000,300/ 500,000 نسمة[2].

(1) Jérôme Tubiana and Claudio Gramizzi,Ipd, P 32.

(2) نفس المرجع و نفس الصفحة.

الخاتمة

أولاً: نتائج الدراسة

تناولت هذه الدراسة الجوانب المتعلقة بظاهرة الاستعمار بما خلفه من نزاعات و صراعات على الحدود السياسية للدول المستعمرة، وذلك من واقع الخصائص الجغرافية و التاريخية و السياسية للإقليم محل الدراسة، و يمكن استعراض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال السرد التاريخي للوثائق والمعاهدات و الخرائط في الآتي:

1- إفتقار الدولتين موضوع الدراسة إلى أدوات تخطيط ورسم الحدود والتكنولوجيا، ومما عقّد المشكلة تنوع المظاهر الطبوغرافية والتضاريسية في منطقة الحدود، وهذا ما ساهم في تعقيد الادعاءات للطرفين وخاصة حول مناطق المرتفعات مما عقّد مشكلة تحديد الحدود، بالإضافة إلى تحول موروث الحقبة الاستعمارية إلى مبدأ استند عليه في تحديد الحدود، خاصة عند تحديد مبدأ الحدود الموروثة الذي إعتمدته محكمة العدل الدولية عرفاً دولياً يعتد به في ترسيم الحدود، وهذا ما أتبع في منطقة الدراسة ومناطق أخرى من العالم. **وبذلك تتوصل الدراسة** إلى نفي الفرض الأول و القائل بأنه " يتخذ من الخصائص الجغرافية الطبيعية كالظواهر التضاريسية و الطوبوغرافية (خط تقسيم المياه) على أنها حدوداً فاصلة بين البلدين، كما يمكن إعتماد الخصائص البشرية و خاصة العامل الديمغرافي و القرى الاستيطانية اساساً لتحديد الحدود بين الدولتين ".

2- المعاهدات والإتفاقيات بين الدول المستعمرة أدت إلى زحزحة خط سير الحدود مرتين في فترتين تاريخيتين، الأمر الذي أدى إلى إبراز المشكلات القانونية المعقدة حول المطالبة بأحقية الحدود، في حين تندرج المشكلات الحدودية التي تعاني منها ليبيا في الممارسات غير الشرعية للدول المجاورة والأنشطة العسكرية التي تجري على المناطق الحدودية، فبعد مجيء فرنسا إلى تشاد نتيجة للفراغ السياسي في الصحراء الليبية – المصرية – السودانية، لذلك نجحت فرنسا بالتفاهم مع بريطانيا في دفع حدود ليبيا إلى الشمال وذلك في إعلان 1899م، ثم مؤتمر باريس 1919م، ثم في عام 1923م دخلت ايطاليا في الصراع ونجحت في العودة بالخط الحدودي مرة أخرى إلى مساره القديم وذلك في إتفاقية عام 1935م التي لم يتم التصديق عليها، إلا أن الإقليم خضع فعليا لإدارة ايطاليا وتراجع فرنسا وبهذه الصيغة كاد الخط يكون هندسياً مستقيماً رغم أنه للتناقض الغريب يرتقي تماماً سطح سلسلة جبال (تاسيلي ، تبيستي) على منسوب يتراوح من 4,500 قدم و 6000 قدم يصل في القمم قريباً من 10,000 قدم، باستثناء بعض الإنثناءات الطفيفة في الغرب ما بين (غات وتمو) وأخرى في الوسط في منطقة قمة (بارداي) كان الحد خطاً مباشراً يستمر حتى يعلو تلال(اردي)

في أقصى الشرق قبل أن يلتحم بنقطة السودان الثلاثية عند دائرة عرض 19^0 شمالاً ولقد كان هذا هو الخط المعروف منذ الأربعينات كحد لليبيا.

3- في الخمسينات حدث تغير في حدود ليبيا الجنوبية أفقدها جزء إقليمياً هاماً لحساب إفريقيا الاستوائية الفرنسية في إتفاقية 1955م بين ليبيا وفرنسا ، حيث كانت الخطوة التي قام بها "بن حليم" بتسليم الإقليم إلى الفرنسيين في هذه الإتفاقية خطأ كبيراً أدى إلى جرّ الدولتين إلى العديد من الحروب التي لم تكن أي من الدولتين رابحة فيها، حيث كانت ليبيا وقتها ما زالت متأثرة بنفوذ بريطانيا، الأمر الذي أدى إلى نجاح فرنسا مرة أخرى في استعادة خط الحدود القديم نتيجة عدم وجود ضغط قوي كما حدث من قبل الضغط الإيطالي والتركي وجهاد الليبيين. من النتيجتين (2،3) **تتوصل الدراسة إلى <u>اثبات الفرض</u> الثاني** و الذي ينص على أنه " كان للإتفاقيات الدولية بين الدول الاستعمارية لتحديد مناطق سيطرتها و نفوذها وفقاً لمصالحها، وكذلك الإتفاقيات المحلية بين ليبيا و تشاد بعد استقلالهما دوراً هاماً في تحديد الحدود بينهما و التي إنتابها التغيير لعدة مرات بحكم هذه الإتفاقيات".

4- أدت الهيمنة العثمانية على شمال إفريقيا إلى ظهور الحدود السياسية والبؤرة التي رأت فيها الدول المستعمرة الانطلاق إلى القارة السمراء، بعد مؤتمر برلين(1884 – 1885م) اتسعت الحركة الاستعمارية الأوروبية في القارة، فقد كانت أغلب المناطق المستعمرة في القارة قبل إنعقاد هذا المؤتمر عبارة عن نقاط ساحلية لتزويد السفن الأوروبية بما تحتاجه ، ولم تلبث بعد ذلك أن توغلت في القارة وأصبحت السيادة الأوروبية تعلن على كل منطقة بمجرد احتلالها.

5- لقد توصلت دراسة تطور خريطة ليبيا وحدودها السياسية إلى أن هذه الخريطة بإعتبارها ثمرة للمساومات الاستعمارية لم تراعِ الظواهر البشرية في الإقليم، فقسمت أكثر من قبيلة ولم تنظر إلى أي امتداد جغرافي لهذه القبائل، بل عملت على تقسيم المنطقة حسب مصالحها ومناطق نفوذها كما أنها لم تراع الإتصال الإقليمي للبلاد بإنفصال جزء من الإقليم (أوزو) وهذه الاعتبارات بلا شك لها آثارها على الانتماءات الوطنية ووحدة الإقليم، وهذا واضح في إرتباطات القبائل في جنوب ليبيا بقبائل شمال تشاد، كما أن انفصال (أوزو) عن جسم ليبيا الأم قد أتاح المجال لتعرضه لمؤثرات خارجية، وهو أمر يطرح وجود إختلافات تنادي بإختيارات للمستقبل لا تتجانس مع التيار العام للحركة الوطنية في الاستقلال في ظل الوحدة الوطنية خاصة مع تزايد الاكتشافات البترولية في الإقليم.

كما أن شكل وحجم الدولة التي افرزته الفترة الاستعمارية حيث تعدد دول الجوار و ما ينجم عنه من تفاعل سلبي أو إيجابي فيجاورها من الشرق مصر ومن الغرب تونس و الجزائر و مياهها الاقليمية في الشمال على البحر المتوسط و من الجنوب تشاد و النيجر و السودان مما يؤكد أثر الحدود علىالحياة السياسية.

6- إن إحتواء الشمال التشادي من قبل فرنسا كان أمرا صعباً أن لم يكن مستحيلاً، وذلك بسبب انتشار الاسلام فيه من جهة، وفقره من جهة أخرى، مما يجعل منه عبئاً اقتصادياً على فرنسا، ليس ذلك فحسب بل أن هناك سبباً آخراً يجعل من احتواء الشمال أكثر صعوبة عن غيره من المناطق وهو أن لأهل الشمال امتداداً سياسياً وعرقياً ودينياً وتاريخياً مع العرب والمسلمين.

7- لقد خططت فرنسا لإحتلال تشاد وفزان لعدة أسباب منها توفير الأيدي العاملة لفرنسا لبناء مستعمراتها في إفريقيا، والاستيلاء على زراعة القطن في جنوب تشاد لدعم الصناعات القطنية في فرنسا وإيقاف المد الاسلامي الذي أخذ يتزايد في إفريقيا، مما شكّل عقبة أمام مخططات فرنسا لعزل أفريقيا عن الاسلام، وتحويلها إلى قارة نصرانية يسهل السيطرة عليها بسهولة، بالإضافة إلى حماية وتأمين الطرق المؤدية إلى مستعمراتها في الشمال الإفريقي، حتى لا تستخدم لتمويل المقاومة ضد فرنسا في الجزائر.

8- تمثل السياسة الليبية في عهد سبتمبر تجاه تشاد خاصة و إفريقيا عموماً تهديداً حقيقياً و مباشر للمصالح الفرنسية و الغربية، كونها تمثل قوى وطنية محليلاً و إقليمياً معارضة للنفود الخارجي بكل أشكالة.

9- في سعيها للحفاظ على العلاقات بين البلدين عملت الدولة الليبية سابقاً بكل الطرق الدبلوماسية بما فيها عرض المشكلة على منظمة الوحدة الافريقية و ذلك لتفادي النزاع المسلح إلا أن الضغوط الخارجية و خاصة من جانب فرنسا التي فرضت على تشاد رفع القضية إلى محكمة العدل الدولية لبقاء المنطقة محل نزاع بين البلدين باستمرار. من خلال عرض النتائج (4 إلى 9) **تتوصل الدراسة إلى إيجابية** الفرض الثالث الذي ينص على، " لعبت الدول الأجنبية و خاصة فرنسا الدور البارز في خلق و تأجيج المشاكل الحدودية بين ليبيا و تشاد و خدمتاً لمصالحها و لضمان استمرار وجودها بالمنطقة، كما بدلت ليبيا كل الجهود لإجاد حل أو تسوية سلمية للمشكل الحدودي و التي كان من أهمها عرض المشكلة أمام منظمة الوحدة الافريقية".

10- إن الشريط الحدودي بين ليبيا وتشاد والمحدد طولاً من نقطة الحدود الليبية التشادية السودانية شرقاً حتى نقطة بئر الوعر تمو وعرضاً إلى الجنوب حتى 120 كم من الخط الحالي بالتحديد أرضاً

ليبية وبكل ما للكلمة من معنى بالشواهد والدلائل والبراهين، وفي ذاكرة العلامة والعارفين والدارسين والمؤرخين الباحثين والمستكشفين وأصحاب الأرض ودلالة هذا الكلام دلائل وبراهين تثبت صدق ذلك منها :

أ – جميع الرحالّة الباحثين والعلماء والدارسين والمستكشفين للأرض التشادية، لم يذكروا في دراساتهم أو استكشافاتهم، أو من خلال توارد أحاديثهم ما يثبت أي قول عنهم أنهم رأوا أو شاهدوا أو سمعوا عن تلك الأرض، وما بها من مدن وقرى وآثار وعادات وتقاليد أو أنهم زاروا أو فكروا في البحث فيها، إلا في بداية القرن التاسع عشر وتحديداً سنة 1890م بعد إحتلال فرنسا لتشاد، مما يؤكد عدم تبعية هذا الشريط الحدودي لها.

ب– خاضت فرنسا على مدى من السنين حروباً شعواء حاولت من خلالها فرض الهيمنة والسيطرة وبسط النفوذ على كافة مناطق تشاد، فاحتلوا أطرافاً في غرب تشاد من أراضي نيجيريا التي كانت تحت السيطرة الإنجليزية، وأطرافاً في الجنوب من أراضي الكمرون، وأطرافاً في الشرق من أرض السودان؛ إلا أن الشمال استعصى عليهم ولم يتجاوزا مدينة فايا ويعتبرونها أقصى الشمال.

ج – الشمال التشادي الحالي المنوه عنه في هذه الدراسة لا يتكلم أي لغة عدا العربية، ولا يدين بأي دين إلا الإسلام، ليس على غرار قبائل التيجاني وقبائل الفولاني المتواجدة في منطقة أم حجر ومنطقة باقرمي التي كانت سائدة يوما ما على الأراضي التشادية، أو قبائل (التبو) وقبائل (الداوجو) المختلفة تماماً عن قبائل الشمال كقبائل (المحاميد و أولاد سليمان والمجابرة) وقبائل عربية أخرى تسكن الشمال أيضا، وتمتد جنوبا حتى خط 16^0، تنتشر على مساحة شاسعة من الأراضي تتخللها مجموعة كبيرة من القرى التي تسمى بأسماء ملوكها أو بأسماء القبائل التي تقطنها فقرية (براداي) مثلاً التي تعني (بر أي ارض أو مكان) وداي (القبيلة) داي التي تسكن جبال (تبيستي) بجوار قبائل الداوجو سكان جبال غيرا ، وجبال أبو تلفان ومن أشهر قراهم (توزبيداء) أما القرى (برداي) (أوزو) (زوار، كازندو، اوزي، قرو، ور، تكرو، جنقا، وأم كاسي) فجميعها قرى تقطنها قبائل تبعيتها ليبية تاريخيا وعلى مدى بعيد من الزمن، سواء من الناحية الإدارية والأصل والعرق والجذور والعادات والتقاليد والدين واللغة والروابط الصرفة بالحجة والدليل والبرهان.و بذلك **تؤكد الدراسة على <u>صحة الفرض</u>** الرابع و القائل؛ " يعد شريط (أوزو) أرضاً ليبية استناداً للدلأئل المكانية الجفرافية بكل أبعادها و تبعاً للحقائق التاريخية و السياسية و حتى الثقافية و الاجتماعية" .

11– إن تشاد لم تكن على حق في حربها مع ليبيا؛ خاصة وأنها كانت تعاني العديد من الإنقسامات داخل صفوفها، وأن الأنظمة الحاكمة في تشاد لم تسعَ يوما إلى إيقاف الحرب، أو حقن

الدماء، أو حتى محاولة التفاهم من أجل إيجاد حل سلمي يجنّب الدولتين ويلات الحروب، وأنما إنجّرت وراء أهداف شخصية وبدعم من أطراف خارجية، الأمر الذي مهّد لتوغل الاستعمار داخل الأراضي الليبية. وكان لكل ذلك العديد من الآثار السلبية السياسية والاقتصادية والاجتماعية عندما تحولت كل مصروفات هذه الدول إلى الجانب العسكري على حساب الجوانب التنموية، الأمر الذي أدى إلى تدهور هذه الدول وغياب أي دور تنموي قد يحسّن من أوضاعها الاقتصادية، كما أن الجانب الاجتماعي لم يسلم أيضا حيث تشرد السكان وهجروا قصراً نتيجة هذه الحروب وقتل الكثير منهم. من هذه النتيجة **تتوصل الدراسة إلى إثبات الفرض** الخامس و الذي ينص على أنه؛ "نتج عن الصراع المسلح بشريط أوزو العديد من الأثار السلبية على مكونات البيئة الطبيعية كالألغام الأرضية و انتشار مخلفات القدائف و ما تحتوية من مواد سامة، بلإضافة إلى الضحايا البشرية و تدمير حياة السكان اقتصادياً و اجتماعياً و تشريدهم و دفعهم للهجرة القصرية".

12 – اعتمدت محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر بتاريخ 3 فبراير 1994م بشأن قطاع أوزو الذي إعطي بموجبه إلى تشاد على القرارت البريطانية، ومنحتها الأثر القانوني في تحديد عائدية المناطق المتنازع عليها إلى دولة تشاد.

ثانياً: الرؤية المستقبلية (التوصيات) :

صيغت توصيات الدراسة على صورة رؤية مستقبلية للوضع الذي يمكن أن يكون عليه الإقليم محل النزاع من جميع النواحي السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، حيث أنه من واقع الدراسة للمنطقة ولإقليم (أوزو) الذي هو في الجنوب الليبي وشمال تشاد. وأيضا الروابط التي يمكن من خلالها دمج الشعبين بتنمية اقتصادية يراعى في جوانبها ربط شعبين بينهم العديد من القواسم المشتركة إضافة إلى الارتقاء بالحياة البدوية في الإقليم، والاستفادة منها في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي في هذه المرحلة، وأيضا معالجة الفقر حيث تحث الأمم المتحدة العالم بل وتفرض عليهم قسرياً التنمية المستدامة للخروج من مصيدة الفقر التي تخلق حالات عدم الاستقرار التي نشهدها اليوم.

فتاريخيا وكما هو واضح أن منطقة (أوزو) هي منطقة ليبية، وربما يكون هناك سؤالاً جدلياً يمكننا طرحة الآن، ماذا لو تمَ التصديق الفرنسي الايطالي من الجانبين ليثبت أن الإقليم هو حق تاريخي لليبيا؟

حيث الإتفاق بين موسولينى ولافال على نقل الحدود تجاه تشاد بمسافة 100 كيلو متر وأعطى ايطاليا شريط حدودي 11000 قدم مربع في صحراء تيبستى، واجمالي السكان بعض المئات وليس الآلاف لأن الاتفاق لم ينتهي بالتصديق بين الطرفين[1] .

أيضا العديد من مناطق العالم خصوصاً الدول النامية والغير متقدمة نجد بها صراعات حدودية لأن رسم الحدود لم يراع التركيبة السكانية لذا أتت الحدود التي رسمها الاستعمار لتضع خطا يقسّم السكان والقبائل على الحدود لتكون بمثابة القنابل الموقوتة لتأجيج الصراعات وحجج للتدخل الدولي المستعمر.

لذا ولتفادى الصراع الحدودي يجب التركيز على التنمية وتقليل مساحة الفقر التي ينتج عنها هجرة السكان، وأيضا تفاقم الصراعات القبلية بين الدول الجارة.

وهذا يتم من خلال رسم استراتيجيات برؤية مستقبلية للإقليم محل النزاع تضع في اعتبارها العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية للاستفادة منها في تنمية الإقليم، والذي بدورة سينعكس على الحياة البشرية، وأيضا سيكون منطقة جذب سكاني ونهضة على ضوء ما لدينا حالياً من إمكانيات تساعد في كشف اسرار باطن الأرض من معادن، وامكانيات ترسم صورة حقيقية واضحة المعالم لعمل استراتيجية للنهوض بالإقليم بموافقة الطرفين المعنيين للتغلب على الصدام المسلح وشبح الحرب وخصوصا عند اتخاذ قرار الحرب ستفرض المصالح المتبادلة على الجانبين التراجع في قرار الحرب نتيجة الوحدة الاقتصادية وأيضا مصلحة السكان التي يأتي على رأسها التهميش القبلي والطائفي أحد العوامل التي لا تساعد في تحقيق السلم الاجتماعي. إلى جانب تنقية الإقليم من مخلفات الحرب، ولا تكون مكاناً لدفن النفايات الدولية، والبحث عن الألغام وإزالتها للحرص على سلامة البيئة والسكان من هذه المخلفات.

و يمكن التركيز على تنمية الإقليم كالتالي :

1 – مراعاة العوامل الاجتماعية:

تساعد في عملية توزيع الدخل و الثروة وهياكل العمالة والبطالة وظروف المعيشة والعمل والصحة والتعليم والملامح السكانية بما في ذلك حجم السكان وفوارق العمر والجنس والجماعات العرقية ودرجة التحضر والتمدن، ومدى توفير عوامل الرفاه للسكان في صورة تعليم ورعاية صحية والمزايا والفوائد المقدمة والتي توفر فرص عمل و معاشات التقاعد ستنعكس إيجابا على الإقليم.

---

(1) Libya. Chad and Central Sahara . John L .Wright . Hurts & company London 1989 P 120.

2 – التعبئة الإجتماعية :

التعبئة الاجتماعية تعتبر هي الاساسية للتنمية المجتمعية من أجل الانتعاش من الصراعات والكوارث، فهو يسمح للناس بالتفكير وفهم وضعهم وتنظيم وبدء العمل من أجل انتعاشهم بمبادرة خاصة بهم والابداع. ومن خلال التعبئة يمكن للناس أن ينظموا أنفسهم لاتخاذ اجراءات جماعية من خلال وضع خططهم واستراتيجياتهم الخاصة للتعافي بدلاً من فرضها من الخارج.

وستتخذ المجتمعات المحلية المسئولة عن إنتعاشها قرارات مستنيرة، وتتوصل إلى حلول مستدامة وتحقق نتائج أفضل على نحو أسرع مع تعزيز تضامنها وقدرتها على الإضطلاع بمبادرات إنمائية هذا العمل هو واحدا من أكثر الوسائل فعالية للتغلب على صدمة الصراع، ويتم ممارسة التعبئة الاجتماعية بطرق مختلفة من قبل ممارسي التنمية .

والتعبئة الاجتماعية عملية لا نهاية لها ولا بداية. وهي عملية يشارك فيها أصحاب المصلحة بصفتهم صانعي القرار الرئيسيين في إدارات ومجموعات عمل، ونتيجة لعمل التعبئة الاجتماعية ينبغي على أصحاب المصلحة أن يفهموا بأنهم يقومون بإنشاء منظمات تشاركية من أجل منفعتهم الجماعية، وأن هذه المنظمات سوف تعمل من أجلهم على قواعدهم واجراءاتهم المقررة، وأنهم مسئولون بشكل رئيسي عن كل ما يهمهم في حاضرهم ومستقبلهم [1].

3 – الحث والعمل على خلق الاستقرار الإقتصادي:

والذي عرفه "جارى شينشى" والذي قدمه ورقة عمل إلى صندوق النقد الدولي بأن الاستقرار هو " النظام الاقتصادي يعتبر في مدى من الاستقرار عندما يكون لدية القدرة على تيسير بدلاً من إعاقة أداء الاقتصاد وتشتيت الاختلالات المالية التي تحدث بصورة طبيعية أو كنتيجة لأحداث هامة غير متوقعة وسلبية[2] "، وذلك يتم باتفاق بين الدولتين وشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في هذه المنطقة .

4– الاستفادة من الموارد الطبيعية للإقليم :

الموارد الطبيعية في الإقليم تعتبر جزءا مهما في خلق التنمية حسب فهم جيد للبيئة المحيطة، والتي من خلالها يتم رسم الاستراتيجيات بما فيها ما تحمله تضاريس المنطقة من هضاب وسهول وجبال

---

[1] Mehmood Al Hassan, Social Mobilization and institutional approach and strategy, September 2002 ,P 4

[2] www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2004/wp04187.pdf

تعد عوامل بيئية طبيعية تؤثر في تنوع العوامل المناخية، والتي تساعد على تنوع النشاط البشرى في المنطقة.

وتعرف الموسوعة العربية الموارد الطبيعية بالآتي: قبل نشأة الإنسان كانت تغطي الأرضَ تربةٌ خصبة في مناطق كثيرة، تكسوها الأعشاب والغابات والأشجار المثمرة، وكانت طبقاتها تحوي الفحم الحجري وحقول النفط والرواسب المعدنية المختلفة، كما كانت الشمس ترسل أشعتها تحمل معها الحياة، ولكن لم تكن هناك موارد اقتصادية مهمة ولم تكن العوامل البيئية الطبيعية المختلفة آنئذٍ مسخَّرة لخدمة الانسان وتلبية حاجاته، فالفحم الحجري مثلا لا يمكن أن يعد مورداً اقتصادياً إلا عندما يبدأ الانسان في استخراجه واستخدامه قوة محركة، ومن ثم لا يمكن أن تعد البيئة مصدراً للموارد إلا إذا درست في ضوء علاقتها بالإنسان وطرائق استثماره لعواملها المختلفة، وتحويلها إلى موارد اقتصادية تتأثر بعاملين رئيسيين أولهما عوامل البيئة الطبيعية غير الثابتة، وثانيهما الانسان الذي تتغير حاجاته وقدراته باستمرار[3].

فدرجة الحرارة في الإقليم يمكن استخدامها كإحدى الطاقات النظيفة بعمل محطات كبرى للطاقة الشمسية تساعد على التنوع الاقتصادي والمهارات البشرية المختلفة. ويمكن تصديرها لتنعكس ايراداتها على الإقليم وإنفاق العائد على مشروعات اقتصادية عملاقة كالأمن الغذائي ومصانع كبرى للفائض من المنتجات الزراعية في المدن القريبة من الجانبين .

5 – التركيز على القطاعات الأساسية خاصة قطاعي التعليم والصحة في المنطقة :

يعتبر التعليم والصحة أهم مجالين ويحتلون مساحة كبيرة في ميزانيات الدولة، وذلك من أجل رفع الخدمات للمواطن، والتي تنعكس إيجاباً على المجتمع. أيضا يلعب التعليم دور مهم في خلق أجيال جديدة قادرة على البناء وأيضا الإنتماء للاستقرار والرفاهية في الإقليم وهذا يجمع أبناء المدن القريبة.

6– معالجة عزلة الإقليم :

يجب الإهتمام برصف الطرق و تجهيز مطار في المنطقة مما يساعد في سهولة الحركة بين سكان الإقليم والمدن الأخرى على الجانبين بالإضافة إلى إنشاء خط حديدي بين البلدين وذلك لربط الإقليم بالدولتين مما يساعد على الحركة التجارية وتبادل السلع التي بدورها تساعد في عمليات جذب السكان لمنطقة تعتبر صناعية يتم استغلال كل الموارد الطبيعية بها بالإضافة إلى التنمية المستدامة التي تراعَ استقرار الإقليم بخطط بعيدة المدى تتطور باستمرار.

[3] https://www.arab-ency.com/ar

7- تفعيل القانون وخلق مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص لأبناء البلدين في الإقليم :

يجب على القانون الذي يحكم هذه المنطقة أن يتفهم جزء من عادات السكان الحاليين بها وحولها حيث تلعب الأعراف دوراً هاماً هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى أن يكون هناك مبدأ للمساواة وتكافؤ الفرص للجميع بين أبناء البلدين الذين سيجذبهم النشاطات الاقتصادية لهذا الإقليم وأيضا الاستقرار فيه.

8- التكريس على الإنصهار بين فئات المجتمع :

يعتبر انصهار الأفراد في أي مجتمع هو أحد أسباب السلم الاجتماعي، وفى هذا الإقليم ربما تطغى الروح القبلية بعض الشيء على السكان حالياً، والتي يمكن تخفيف حدتها وخصوصاً النزعة القبلية من خلال برامج علمية تدعوهم للاندماج بعيداً عن العرق أو اللون أو حتى المعتقد الديني وخلق روح التسامح فيما بينهم وتطغى الأهمية والنشاط الاقتصادي على الجميع ليعم الأمن الاجتماعي والسلام الذي من خلاله لن تستطيع أحدى الدولتين على كسره وذلك نتيجة المصالح المشتركة بين أبناء الدولتين، والتي ستزداد الروابط بينهم خصوصاً الاجتماعية التي سيلعب التعليم دور فيها، مما سيساعدهم على المصاهرة والتي ستؤثر مستقبلاً في تخفيف حدة النزعات القبلية.

قائمة المصادر والمـراجـع

أولا: الكتب

1.أن بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م (تر)عماد حاتم- مركز دراسات جهاد الليبين ضد الغزو الايطالي، منشورات نفس المركز.

2.أبو لقمة،الهادي مصطفى، مدخل عام، الجماهيرية "دراسة في الجغرافية "،ط1، تحرير الهادي بولقمة وسعد خليل الجزيري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، سرت، 1995م.

3.البحيري، زكي، مشكلة دارفور"الجذور التاريخية" الأبعاد الإجتماعية والتطورت السياسية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2006م.

4.الحنديري، سعيد عبد الرحمن, تطور الحياة السياسية في تشاد – منذ الإحتلال الفرنسي حتى نهاية حكم تمبلباي, ط1, بنغازي, دار الكتب الوطنية 1998م.

5.الجهيمى، حمد محمد حمد، العلاقة التجارية بين طرابلس ومملكة الكانم – البرنو، مكتبة الإنجلو المصرية، 1992م.

6.الدالي، الهادي مبروك، سلسلة من تاريخ القبائل الإفريقية، قبائل الهوسا دراسة وثائقية، الشركة العامة للورق، الزاوية، 2003م .

7.الديناصوري، جمال الدين، جغرافية فزان، دراسة في الجغرافية المنهجية والإقليمية،ط1، دار ليبيا للنشر و التوزيع بنغازي، 1967م.

8.الراوي، جابر إبراهيم، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية – الإيرانية، القاهرة، المطبعة الفنية الحديثة ، 1970م .

9.العربي، إسماعيل، الصحراء الكبرى وشواطئها، سلسلة الدراسات الكبرى، دار شموع الثقافة عمان، 1996م.

10. العطيفي، محمد، ليبيا 2018م مخارج من الأزمة – الآفاق والحلول، تحت النشر.

11.العيسوي، فايزمحمد،الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004م.

12.الماحي، عبد الرحمن عمر، تشاد من الإستعمار حتى الإستقلال، 1894– 1960م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982م

13.الهزايمه، محمد عوض، قضايا دولية " تركت قرن مضى وحمولة قرن أتي، عمان ،2010م .

14. برنارلان, تشاد ليبيا نزاعات الحدود، ط1، منشورات هارمان, باريس، 1989م.

15. بيشون، جاك، المسألة الليبية في تسوية السلام, (تر) علي ضوى، ط1، طرابلس, دار الكتب الوطنية بنغازي, 1991م.

16.تشايجي،عبد الرحمن, الصراع التركي–الفرنسي في الصحراء الكبرى (تر) علي اعزازي منشورات مركز دراسة جهاد الليبين ضد الغزو الايطالي,1982.

17.جاكسون، نايجل، ستيفن تانسى، أساسيات علم السياسة، (ترجمة) محي الدين حميدي، دمشق، دار الفرقد للطباعة، 2016م.

18.جاكو، محمد شريف, العلاقات السياسية بين تشاد و ليبيا– قضية أوزو من 1990– 1960, ط1, القاهرة, مكتبة مدبولي,1998.

19.حرير، ناجي مسعود، القبيلة والدولة،ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2001م.

20.ـــــــــــــــ، أوزو كما في خاطري ، ط1 ، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2002م.

21.حمدان، جمال، إستراتيجية الإستعمار و التحرير،لجنة تخطيط الحدود مصلحة المساحة، القاهرة ،1988م .

22.ـــــــــــ، أفريقيا الجديدة – دراسة في الجغرافية السياسية، القاهرة ، مكتبة مدبولي، 1966م.

23.ـــــــــــ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية..."دراسة في الجغرافية السياسية " مكتبة مدبولي للنشر، 1994م .

24. خليفة، علي حامد، المراكز التجارية الليبية وعلاقاتها مع ممالك السودان الأوسط وأثرها على الحياة الإجتماعية ، جمعية الدعوة الإسلامية ، طرابلس، 2003م .

25.دافيد، مالين، الحركة السنوسية، بدون رقم ط، دار النهضة العربية، بيروت، 1971م.

26.زيادة، نيقولا، محاضرات في تاريخ ليبيا من الإستعمار الايطالي إلى الإستقلال ألقاها على طلبة قسم التاريخ و الجغرافيا، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية، 1958م.

27. شابل، جان, الشعب التشادي وأصوله وحياته اليومية, منشورات هارمان, باريس وكالة التعاون الثقافي والتقني، 1981م.

28. شرف، عبد العزيز طريح، جغرافية ليبيا، ط1، دار الجامعات المصرية،1997م.

29. صالح، عبد الله بخيت, جغرافية تشاد, ط1, القاهرة, مكتبة بورصة الكتب للنشر، 2012م.

30. عبدالقادر جامي، الدراسات العرقية تشاد،ط1، مكتبة الكنغرس الامريكية، 1976م.

31. عبد المقصود، زين الدين، قضايا بيئية معاصرة ، منشأة المعارف الإسكندرية، 1995.

32. عبد المعز، جلال، النزاع الحدودي بين ليبيا و تشاد حول قطاع أوزو, القاهرة دار الكتب المصرية, 2003م.

33. عبد السلام، كايد خالد، جغرافية المدن، ط1، الجنادرية للنشر والتوزيع، 2017م .

34. عميش، إبراهيم فتحي، التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا، برنيق للطباعة والترجمة والنشر ،2008م.

35. عيسى، صلاح عبد الجابر، أسس الجغرافيا السياسية، ط3، المنوفية، 2002م

36. فايد، يوسف عبد المجيد، جغرافية المُناخ والنبات، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ،1971م .
37. قاموس الإقتصاد(إنجليزي– عربي– فرنسي) ترجمة عمر الأيوبي، أكاديمية بيروت،1988، ص 264.
38. مارتال، اندرى، فزان المحظور في الخيال الإمبراطوري الفرنسي، الدار الدولية للنشر و التوزيع، مصر ،1974م.
39. وناس، مؤمن، التاريخ المجهول، العلاقات الليبية الفرنسية في فزان 1943 – 1956م.

ثانياً : الدوريات

1– أماني محمود فهي، النزاع الحدودي بين تشاد وليبيا والدور المرتقب للقضاء للدول، الأهرم، العدد 117، 1994م.

2– العواملة، خالد، الصراع بين تشاد وليبيا، السياسة الدولية، العدد 95، يناير 1989م.

3– شافعي، بدر حسن، سياسة ليبيا إتجاه إفريقيا في التسعينات، السياسة الدولية، العدد 140، إبريل 2000م .

4– شكري، عز الدين، ليبيا الخروج من تشاد، السياسة الدولية، العدد 94، أكتوبر 1988م .

5– شوقي الخشاب، الحرب الأهلية في تشاد، السياسة الدولية،العدد 1987،20م.

6– علي، خالد حنفي، السياسة الخارجية الليبية والتحولات الجذرية، السياسة الدولية، العدد 156 ابريل 2004م .

ثالثاً: الرسائل العلمية:

1. أبوبكر، منى ابوالقاسم، العلاقات الليبية التشادية من 1899 – 1970م، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة سرت، 2009م.

2. الأمين، مستاك يحى محمد، قضية دارفور وأبعادها الإقليمية والدولية 2003–2015، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

3. المطردي، حواء احمد, الحدود البرية الليبية غير المحددة– الحدود الليبية الجزائرية, رسالة ماجستير غير منشورة, الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، مصراته ،2013م.

4. المهدي، أبو بكر سالم، العلاقات الليبية التشادية، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة القاهرة ،2014م .

5. صالح، مها محمود، تشاد "دراسة في الجغرافيا السياسية" رسالة ماجستير غير منشورة قسم الجغرافيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2003م.

6. طاهر، إبراهيم محمد، التطورات السياسية في تشاد من عام 1960– 1990م، رسالة ماجستير منشورة ، قسم العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1994م.

7. عبد الجليل، فايزة صالح، تشاد وعلاقاتها الثقافية بليبيا منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى بدايات القرن الحادي والعشرون، قسم التاريخ، كلية التربية والآداب، جامعة التحدي سرت ،2010م .

8. عشماوي، نادية عبد الفتاح، دور محكمة العدل الدولية في تسوية الحدود الإفريقية "دراسة خاصة للنزاع بين نيجيريا والكاميرون،رسالة دكتوراه في الدراسات الإفريقية،قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010م .

9. كانتر، هلموت، ليبيا دراسة في الجغرافية الطبية (تر) عبد القادر مصطفى المحيشي، مركز جهاد الليبيين"سلسلة الدراسات المترجمة (39) ، 2002م .

10. مسلم، جابر رفاعي، الحدود السياسية للدول العربية في شمال إفريقيا "دراسة في الجغرافيا السياسية" رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافية ،جامعة الإسكندرية، 2006م .

11. نيام، ديارتبن، دور محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات الدولية مع دراسة خاصة للنزاع التشادي الليبي حول شريط أوزو، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم القانون، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة القاهرة ، 1999م.

رابعاً : التقارير و النشرات الرسمية

1. إتفاق حول الكيفية العلمية لتنفيذ حكم محكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ 3–2–1994م مرفق بالخرائط.

2. إتفاقية من أجل حل سلمي للخلاف الترابي بين الجمهورية التشادية وبين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي بتاريخ 1989/8/25.

3. التبو بيئتهم وتاريخهم وثقافتهم (تر) عثمان المثلوتي، مركز الدراسات التباوية،2016م.

4. بن حليم، مصطفى، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، 1992، وزارة الخارجية طرابلس، قسم لجنة الحدود، ص 240 – 241.

5. تقرير الهجرة الدولية هيئة الأمم المتحدة 2015م .

6. خرائط توضح المنطقة المتنازع عليها(شريط أوزو)

7. خريطة توضح الحدود السياسية من اتفاقية 1890م بين فرنسا و بريطانيا.

8. خطاب آمر قرية أوزو العسكرية.

9. معاهدة الصداقة والتعاون بين تشاد وليبيا في ديسمبر 1972م.

10.معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين ليبيا و تشاد.

11. وثائق وزارة الخارجية طرابلس، قسم لجنة الحدود، ملف الوثائق، بيانات غير منشورة، 2017م.

أ- وزارة الخارجية، لجنة الحدود، دراسة تحليلية خرائطية موجزة عن الحدود الليبية التشادية طرابلس، 1995م.

ب- وزارة الخارجية ، لجنة الحدود ، ملف وثائق من حكم المحكمة الدولية 1994م.

خامساً: المقابلات الشخصية

1. أحمد الفيتوري، الأستاذ الهادي الراشدي، أمين مركز الاستشعار عن بعد 15/ 2016/10م .

2. أحمد القشاط، رئيس قسم الخرائط، مصلحة المساحة، طرابلس 12/7 / 2016م.

3. د. أنور اسياله، عضو في لجنة ترسيم الحدود، متخصص في المساحة، الخميس 18 / 12 / 2014.

4. د. سعيد الحنديري، سفير ليبيا سابقا في تشاد، الأحد 2 /11 / 2014.

5. د. محمد الحراري، أمين قسم لجنة الحدود، وزارة الخارجية طرابلس، 13/ 7/ 2016م .

سادساً: الأطالس و الخرائط

1-الأطلس الوطني، أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، ط1، طرابلس، 1978م.

2-بن يحمد، دانيال ونيكول هوستين، أطالس إفريقيا- تشاد- ط1، دار جاغو، باريس، 2013 م.

3- International Court Of Justice , Territorial Dispute, Volume 1 قسم الخرائط بالمكتبة البريطانية، لندن.

سابعاً : المراجع الأجنبية

1- Advantages and Disadvantages of the colonization of Libya for lately By Walters zapotoczny .

2- Border Disputes: A Global Encyclopedia [3 volumes]: A Global Encyclopedia.

3- Dehhis D . Cordell: Ibid op, Cit.

4- Geoff Simon .Libya And The West– from Independent to Lockerbie –centre of Libyan studies 2003.

5- I. Metz, Helen Chapin . Libya a Country study . Library of congress cataloguing 1989.

6- Jérôme Tubiana and Claudio Gramizzi وTubu Trouble: State and Statelessness in the Chad– Sudan–Libya Triangle.

7- Libya and the west – from Independent to Lockerbie – Geoff Simon –centre of Libyan studies 2003

8- Libya. Chad and Central Sahara . John L .Wright . Hurts & company London 1989.

9- Libya – Anthony Ham – Lonely Planet publication.

10- Mehmood Al Hassan, Social Mobilization and institutional approach and strategy, September 2002.

11- Mirjam de Bruijn and Rijk van Dijk, The social life of connectivity in Africa, 2012 ,Palgrave Macmillan .

12- Pastoralism in Africa . past , present and future . Edited by . Michael Bolling Michael.

13- Walters zapotoczny. Advantages and Disadvantages of the colonization of Libya for lately.P 6-8.

14- Yale Journal of international Law . Vol. 17: 301- 1992, page 358-362.

ثامناً : مواقع شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت)

1- http://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/middle-east-borders-100-years-after-sykes-picot-towards-mono-nationalism-or.

تاريخ الدخول للموقع 2017/4/3 ، الساعة التاسعة مساءً.

2- www.kau.edu.sa/Files.مفهوم%20السياسة%20وعلم%20السياسة تاريخ الدخول 2017/4/5، 8 م

3- http://www.abdelfattahmady.net/teaching/bachelor-stage/383-introduction-to-political-science.html تاريخ الدخول للموقع 2017/4/3 ، الساعة التاسعة مساءً.

4- http://avb.s-oman.net/showthread.php?t=2733973 تاريخ الدخول 2017/2/12، الساعة 11م

5- https://tchadoc.wordpress.com/2013/08/12.م6 تاريخ الدخول 2016/2/10، الساعة

6- نايف بن حمود المكيشة – محمد بن مهنا المهنا، البيئة والتنمية، كلية الأرصاد والبيئة وزارة الزراعة والمناطق الجافة . قسم العلوم البيئية سنة 2015 م http://www.kau.edu.sa/Files/0005291/Subjects/ تاريخ الدخول 2017/5/7، الساعة 10م

7- https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/-10 .م10 تاريخ الدخول 2016/6/14، الساعة

8- تاريخ الدخول 2017/2/20، الساعة 9م. تقرير الهجرة الدولية لعام 2015

9- http://alnedaa.com/م7 تاريخ الدخول 2016/3/2، الساعة

10- http://mawdoo3.com/م10 تاريخ الدخول 2017/5/16، الساعة

11- https://www.seo-ar.net/ص1 تاريخ الدخول 2017/8/4، الساعة

12- http://worldslargestlesson.globalgoals.org/global-goals/no-poverty/

13- https://ar.wikipedia.org/ تاريخ الدخول 2017/6/10، الساعة 11م

14- Schinasi 2004 www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2004/wp04187.pdf تاريخ الدخول 2016/9/12، الساعة 10م

15 - فتحي الفاضلى – حرب تشاد الكارثة – الحلقة الثانية والثالثة http://www.libya-watanona.com/adab/ffadhli/ff23046a.htm. تاريخ الدخول 2017/4/19، الساعة 6 م

16-https://www.globalsecurity.org/military/world/war/chad.htm.م1 تاريخ الدخول2016/3/15،الساعة

17- تاريخ الدخول 2107/7/1، الساعة 9م .معهد الإمام الشيرازى الدولي للدراسات – واشنطن http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/438. htm.ص1 تاريخ الدخول 2016/6/12، الساعة

18 - فرج عبد العزيز نجم . القبائل الليبية والجغرافيا والهجرة http://wahtjalo.freehostia.com/kabael.htm. تاريخ الدخول 2017/8/11، الساعة 10م

19 - http://www.nytimes.com/1988/03/27/world/between-libya-and-chad-truce-backed-by-might.html تاريخ الدخول 2017/5/27، الساعة 10م

تاريخ الدخول 2017/2/5، الساعة 6م. معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن – 20

تاريخ الدخول 2016/9/11، الساعة 10م http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/438.htm

تاريخ الدخول 2016/2/8، الساعة 12ص. http://www.legal-agenda.com/article.php?id=1389 – 21

تاريخ الدخول 2017/12/2، الساعة 11م. https://www.arab-ency.com/ar – 22

23 – http://www.nytimes.com/1988/03/27/world/between-libya-and-chad-truce-backed-by-might.html?pagewanted=all. تاريخ الدخول 2017/3/1، الساعة 6م

قائمة المراجع المختارة

تمثل هذه القائمة بعض المراجع التي إطلع عليها الباحث وتحتوي على العديد من المعلومات حول منطقة الدراسة وموضوعها بالإضافة إلى كتب ودراسات في الجغرافية السياسية بصورة عامة لمن أراد الإستزادة، مع العلم بأن هذه المراجع لم يتم التهميش منها بصورة مباشرة في هذه الدراسة وإنما متلث إطار فكري للباحث لبلورة ومعالجة مشكلة بحتها.

❖ الكتب و الرسائل العلمية باللغة العربية

1- أحمد، فاطمة مصطفى، جمهورية جنوب أفريقيا "دراسة في الجغرافيا السياسية" رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ،1994م .

2- أبوعزوم، إبراهيم محمد، "السيرة التاريخية 1946-1950 م، ط1، دار الكتب الوطنية بنغازي، 2014م .

3- إبراهيم، احمد حسن, الجغرافيا السياسية, القاهرة, دار المعارف, 2000م ليبيا الجديدة, ط1, طرابلس, مجمع الفاتح للجامعات,1989.

4- إبراهيم، عبد الله عبد الرازق, شوقي الجمل ,تاريخ أفريقيا الحديث و المعاصر, القاهرة, دار الثقافة,2001م.

5- إبراهيم، أمال توفيق، مشكلات الحدود في القرن الإفريقي، رسالة ماجستير منشورة ،قسم الجغرافيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة،1977م .

6- الحنديري ،سعيد عبد الرحمن، العلاقات الليبية التشادية، مركز دراسات جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، طرابلس، 1983م .

7- السبيعى، مشعان بن محمد بن دعيج، أساسيات علم السياسة، الطبعة الثالثة 2003.

8- السحاتي، امراجع، معالم الاجتماعية والحضارية التباوية ودورها في بناء الحضارة الليبية، ط1، جين للطباعة والنشر ، البيضاء ، 2016م

9- العقاد، صلاح، ليبيا المعاصرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1970م .

10- السيد، محمد زكريا علي ، زامبيا "دراسة في الجغرافيا السياسية "رسالة ماجستير منشورة معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 1978م .

11- العزابي، محمد عيسى، النزاع لحدودي بين ليبيا وتشاد "دراسة حول قضية أوزو 1969-1994م رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم السياسية، أكاديمية الدراسات العليا ، جنزور، 2007م

12- الفراح، وسام سالم, الحدود الليبية بين الأهمية الإستراتيجية ومستويات الحماية, رسالة ماجستير غير منشورة, قسم الجغرافيا, أكاديمية الدراسات العليان جنزور، 2006.

13- المكيشة، نايف بن حمود ، محمد بن مهنا المهنا . مذكرة مقرر البيئة والتنمية (بيئة) 2004، كلية الأرصاد والبيئة وزارة الزراعة والمناطق الجافة، قسم العلوم البيئية سنة 1437 هجرية نيويورك تايمز، 9 أغسطس،1987م.

14- درويش، منى علي سيد، ناميبيا "دراسة في الجغرافيا السياسية" رسالة ماجستير منشورة ، قسم الجغرافيا ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 2006م .

15- سلحب، علي عبد السلام عبد الله، مشاكل الحدود السياسية في القرن الإفريقي وأثارها السياسية والإقتصادية والإجتماعية في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ ، كلية الآداب والتربية، جامعة قاريونس ، 2005م .

16- تانسى، ستيفن، نايجل جاكسون، أساسيات علم السياسة، ترجمة للعربية محي الدين حميدي، دار الفرقد للطباعة دمشق .2016

17- جلال،عبدالمعز, جبهة التحرير الوطني التشادية- الفروليناتت1963-1969م القاهرة

18- خالد، محمد عبد الله، الحدود الكويتية العراقية "دراسة في الجغرافية السياسية "، ط1 مركز البحوث و الدراسات الكويتية 2000م .

19- رزقانة، إبراهيم أحمد، عبد الخالق ثروت، المملكة الليبية، دار النهضة العربية، 1964م.

20- شاكر، محمود، التاريخ الإسلامي المعاصر – بلاد المغرب، ط2 ، المكتب الإسلامي، 1996م.

21- عبدالباسط حسن, معاهدة الصداقة بين تشاد وليبيا في ديسمبر 1972, القاهرة, جامعة الأزهر,2000م.

22- عثمان، عوض، التدخل الأجنبي الأمريكي والفرنسي في شمال ووسط أفريقيا، ط1، معهد الإنماء العربي، 1989م.

23- علي،وليد نبيل، مشكلات الحدود السياسية لجمهورية الكنغو الديمقراطية "دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة 2010م.

24- عوض، محمد محسن محمد، انجولا "دراسة في الجغرافيا السياسية" رسالة ماجستير منشورة ، قسم الجغرافيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 1974م .

25- غرابية، سامح حسين، معجم المصطلحات البيئية، دار الشرق ، عمان، 1998م.

26- غاتا، غالي ناغوته, تشاد الحرب الأهلية وتفسخ الدولة.

27- لاتين، نوفل ايديسيون, بيرهوغو – تشاد- سلسلة حول العالم.

❖ المراجع الاجنبية

1-By Jérôme Tubiana and Claudio Gramizzi

2-Libyan air wars Part 1 1973-1985 . Tom Cooper. Albert Grandolini . Arnoud Delalnde. Helion and company LTD2015

3-Social Mobilization and institutional approach and strategy. Mehmood ul Hassan September 2002

4-The social life of connectivity in Africa – Mirjam de Bruijn and Rijk van Dijk 2012 Palgrave Macmillan

5-Tubu Trouble: State and Statelessness in the Chad– Sudan–Libya Triangle.

❖ مواقع شبكة المعلومات الدولية

1- https://ar.wikipedia.org/wiki/9

2- https://www.marefa.org/https://www.uop.edu.jo/download/research/members/105_562_Eman.pdf.

3- http://fezzan24.blogspot.co.uk/2016/10/blog-post_99.html.

4- http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/working-papers/SAS-CAR-WP43-Chad-Sudan-Libya.pdf.

5- https://publications.iom.int/system/files/pdf/sit_rep_arb.pdf.

6- https://www.sudaress.com/sudaneseonline/5595.

7- http://mawdoo3.com/

8- http://ewanlibya.ly/news/news.aspx?id=118076.

9- http://afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSections-details .aspx?id=512&issue=&type=2&cat.

الـمـــلاحـــــق

ملحق (1) معاهدة 1899م الفرنسية الانجليزية لتقسيم افريقيا

4to

TREATY SERIES. No. 15.

1899.

CONVENTION

BETWEEN

THE UNITED KINGDOM AND FRANCE

FOR THE

DELIMITATION OF THEIR RESPECTIVE POSSESSIONS TO THE WEST OF THE NIGER, AND OF THEIR RESPECTIVE POSSESSIONS AND SPHERES OF INFLUENCE TO THE EAST OF THAT RIVER.

Signed at Paris, June 14, 1898.

TOGETHER WITH A DECLARATION COMPLETING THE SAME.

Signed at London, March 21, 1899.

[*Ratifications exchanged at Paris, June* 13, 1899.]

Presented to both Houses of Parliament by Command of Her Majesty.
July 1899.

LONDON:
PRINTED FOR HER MAJESTY'S STATIONERY OFFICE
BY HARRISON AND SONS, ST. MARTIN'S LANE,
PRINTERS IN ORDINARY TO HER MAJESTY.

And to be purchased, either directly or through any Bookseller, from
EYRE and SPOTTISWOODE, East Harding Street, Fleet Street, E.C., and
32, Abingdon Street, Westminster, S.W.; or
JOHN MENZIES & Co., 12, Hanover Street, Edinburgh, and
90, West Nile Street, Glasgow; or
HODGES, FIGGIS, & Co., Limited, 104, Grafton Street, Dublin.

[C.—9334.] *Price* 10½*d.*

MAP N° I

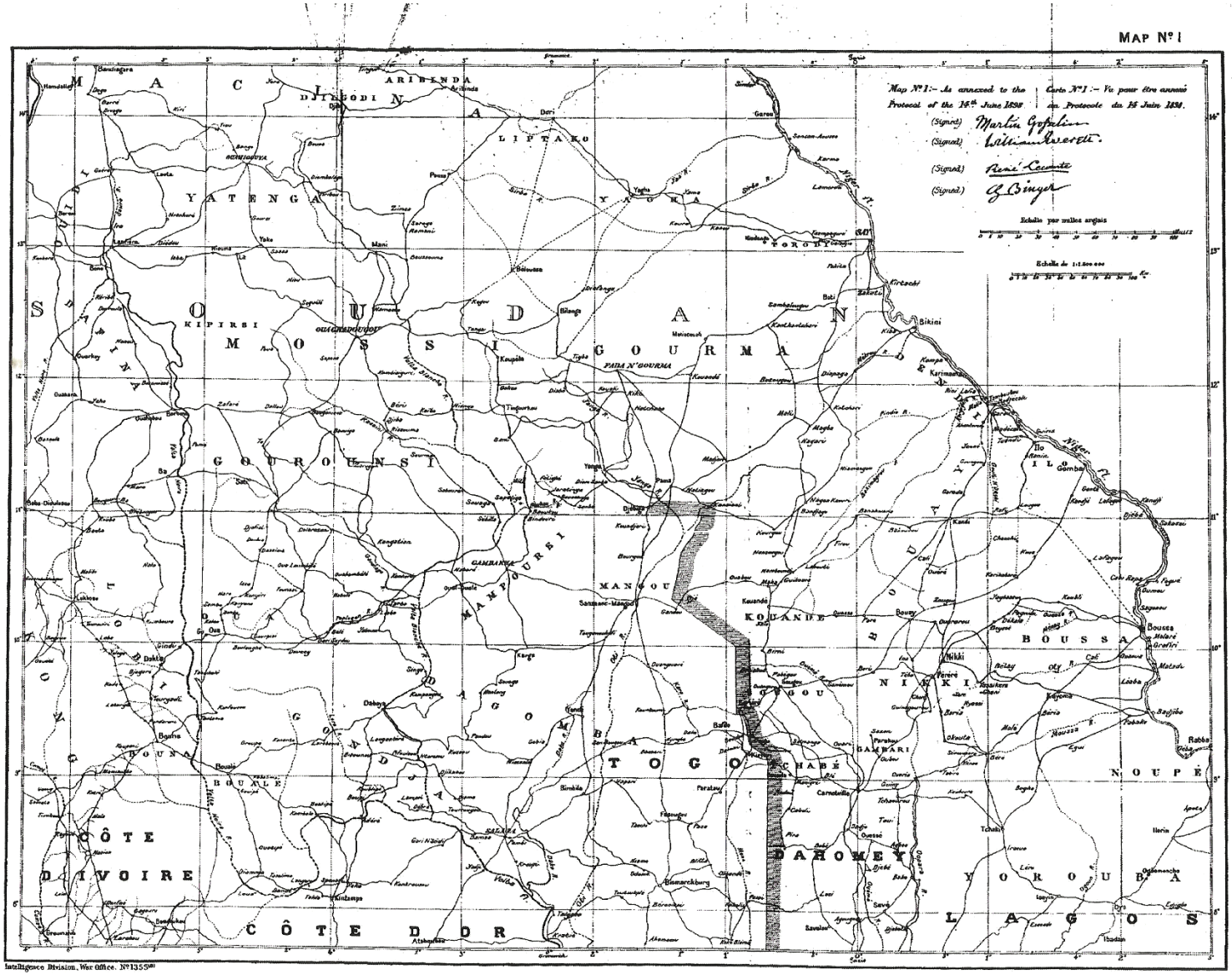
Map N° I:- As annexed to the Protocol of the 14th June 1898
Carte N° I :- Ve pour être annexé au Protocole du 14 Juin 1898.
(Signed) Martin Gosselin
(Signed) William Everett.
(Signed) René Lecomte
(Signed) G. Binger
Echelle par milles anglais
Echelle de 1:1.800.000
SOUDAN
MOSSI
GOURMA
YATENGA
GOUROUNSI
LIPTAKO
DJELODINA
ARIBINDA
KIPIRSI
OUAGADOUGOU
PAMA N'GOURMA
KARIMARI
BOUSSA
KOUANDE
MANGOU
NIKKI
GAMBARI
TOGO
CHABE
DAHOMEY
YOROUBA
LAGOS
NOUPÉ
BOUNA
BOUALE
CÔTE D'IVOIRE
CÔTE D'OR
Intelligence Division, War Office. N°1355(a)
Héliozincographed at the Ordnance Survey Office, Southampton 1898.

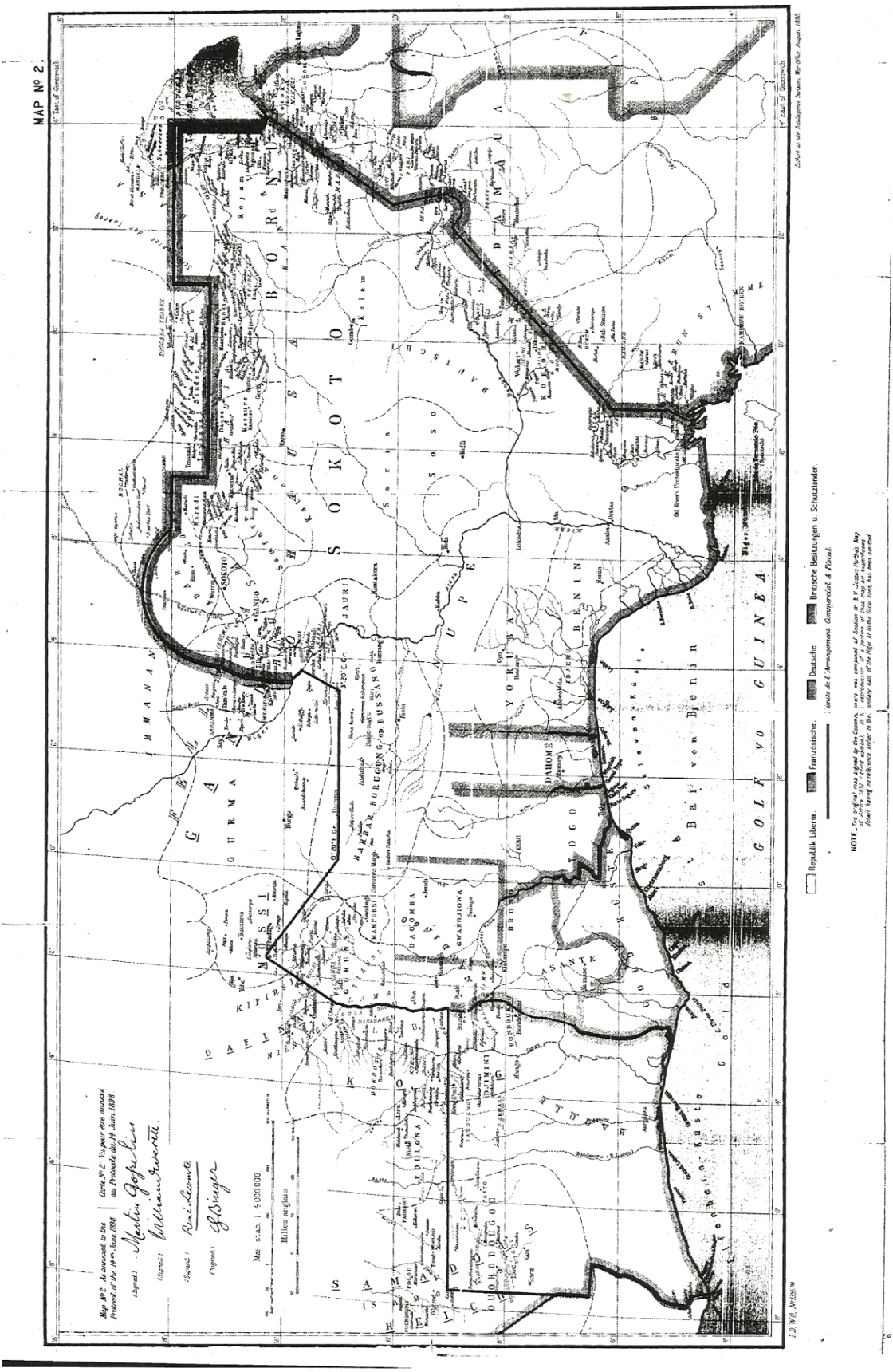

المصدر: وزارة الخارجية الليبية، مرجع سابق.

ملحق(2 - أ)

رسم الخطوط الحدودية بشمال و وسط افريقيا للفترة 1845- 1898م

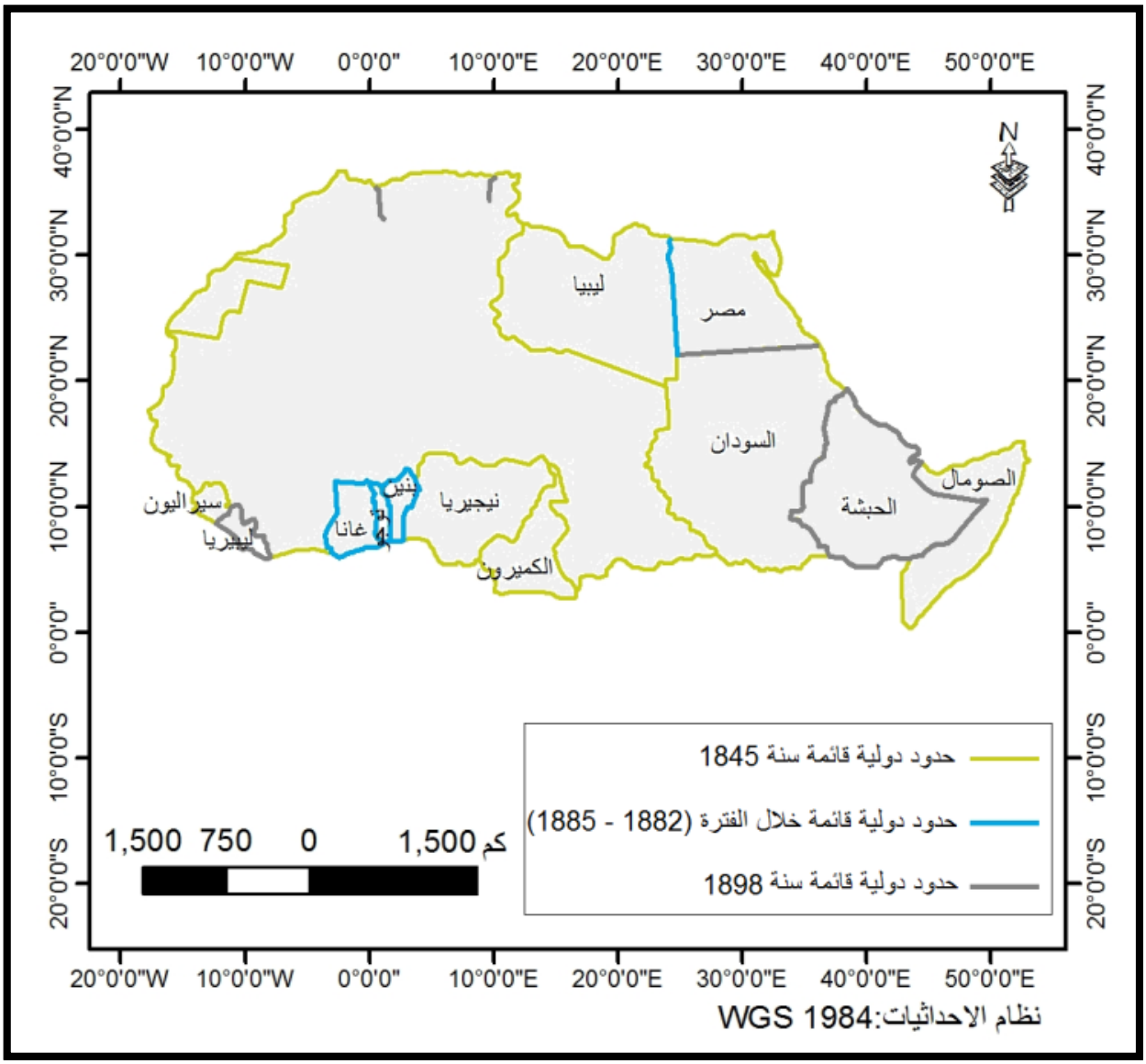

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج ARC GIS و استناداً إلى :

International Court Of Justice , Territorial Dispute, Volume,p44

ملحق(2- ب)

التغيرات الحدودية بشمال و وسط افريقيا للفترة 1900- 1913م

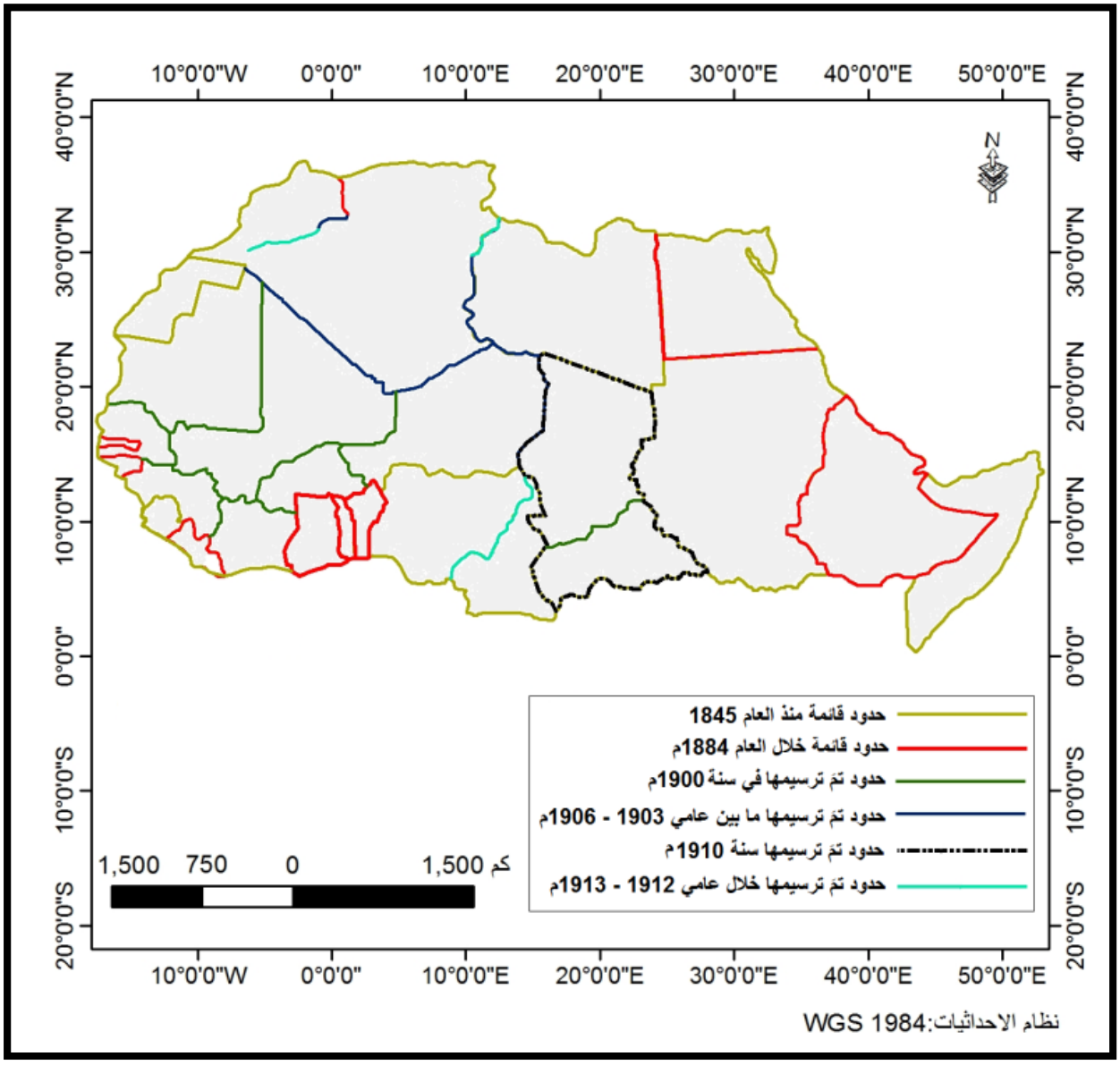

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج ARC GIS و استناداً إلى :

International Court Of Justice , Territorial Dispute, Volume,p44

ملحق(2- ج)

خريطة الحدود القائمة بشمال و وسط افريقيا للفترة 1920- 1935م

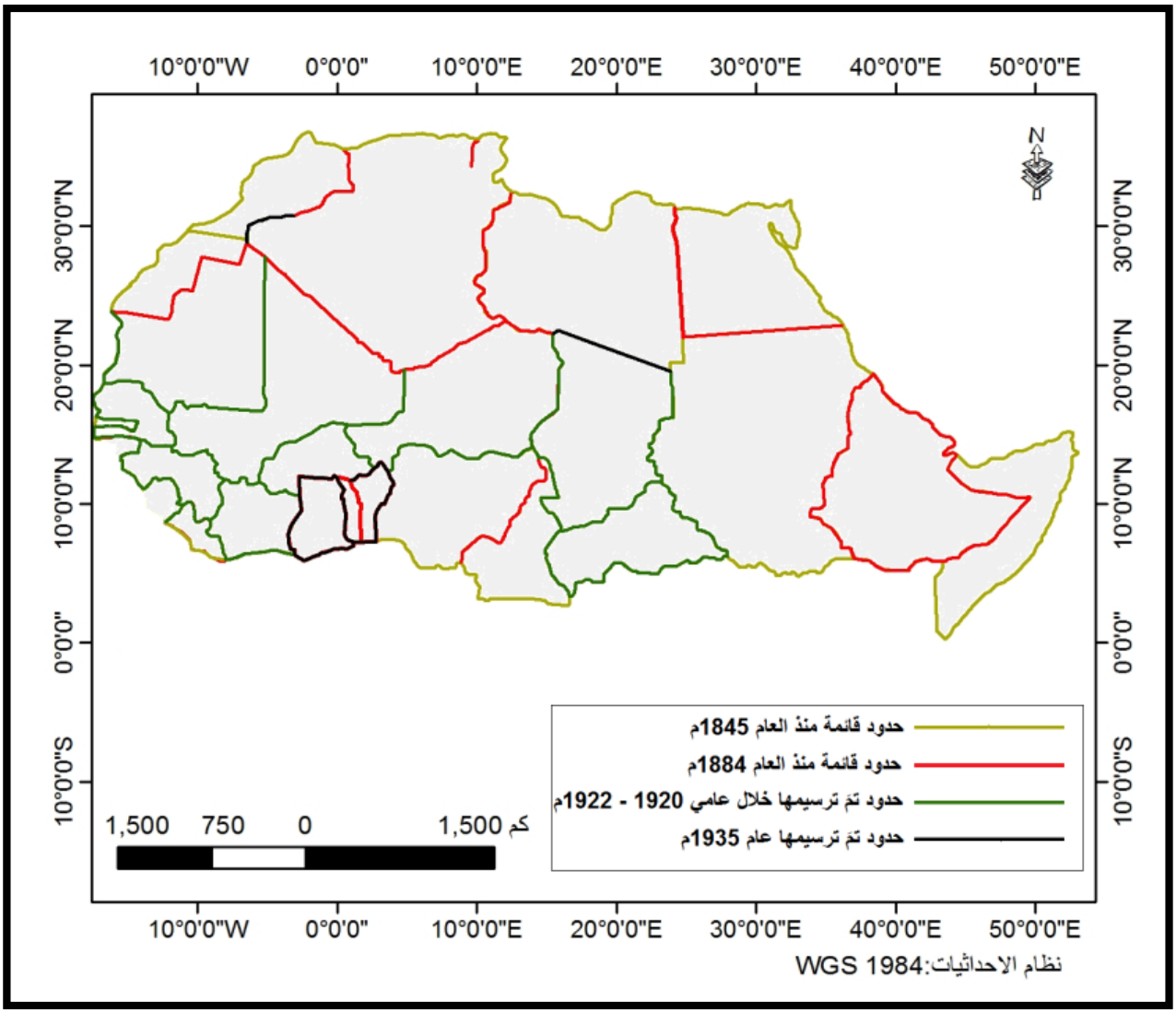

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج ARC GIS و استناداً إلى:

International Court Of Justice , Territorial Dispute, Volume,p44.

ملحق (3) معاهدة الصداقة و حسن الجوار بين المملكة الليبية و الجمهورية الفرنسية

معاهـدة صداقة وحسن جوار

بـــين

المملكة الليبيـة المتحـدة والجمهوريـة الفرنسيـة

ان صاحب الجلالة ملك المملكة الليبية المتحدة

ورئيـس الجمهوريـة الفرنسيـة

رغبة منهمـا في تأكيـد الصداقـة والمصلحـة المشتركـة القائمتـين بـين المملكـة الليبيـة المتحـدة والجمهوريـة الفرنسيـة ، بهـذه المعـاهدة ٠

واعتقادا منهمـا في ان معاهـدة صداقة وحسن جـوار معقودة بروح التفاهـم المتبادل وعلـى اساس كامـل مـن المساواة والاستقلال والحرية ستسهل تظيم كافة المسائـل الـتي يفرضهـا على لبلديـن موقعهمـا الجغرافـي ومصالحهمـا فـي افريقيـا والبحر الابيض المتـوسط ٠

ورغبـة منهما في تبادل المساعـدة والتعـاون سواء فيما بينهمـا او مـع الامم الاخـرى تعاونـا وثيقا لاقرار السـلام ومقاومـة الاعتـداء وفقا لميثـاق الامم المتحـدة ٠

وأخيرا بما انـه تحدوهمـا الرغبة فـي توثيـق العلاقـات الاقتصاديـة والثقافيـة وحسن الجوار بين بلديهمـا لمصلحتهما المشتركة ولمصلحـة الرخاء العـام ٠

قـد عزما علـى عقد معاهـدة لهـذه الغايـة

وعينـــا مفوضـــين عنهمـــا :

صاحب الجلالة ملك المملكة الليبية المتحدة

بالنيابة عن المملكـــــــة الليبية المتحدة

صاحب الدولة السيد مصطفى بن حلـــيم

رئيس الوزراء ووزير الخارجية للمملكة الليبية المتحدة

رئيـــس الجمهوريـــــة الفرنسيـــــة

بالنيابة عن الجمهوريـــة الفرنسيـــــة

صاحب السعادة المسيو موريس دوجـــا ن

سفـــــــــير فرنســـــــــــــا

اللذين بعد ان ابرز كـــل منهما اوراق تفويضـــــه التام فوجـــدت صحيحـــة والشكـــل الاصولـــي ، اتفقا علـــى الاحكـــام التاليـــة :

المـــادة ١

يسود سلم وصداقـــة دائمان بين المملكة الليبيـــــة المتحـــدة وبين الجمهوريـــة الفرنسيـــة ٠

ويتشاور الفريقـــان الساميـــان المتعاقدان كلما دعت الى ذلـــك مصالحهما المشتركـــة ٠ ويعمـــلان فـــــي علاقاتهما المتبادلـــة وفقا للمبادئ المنصـــوص عليهـــا فى المـــادة الثانيـــة من ميثـاق الامم المتحـــدة ٠

لا يرتبط الفريقان الساميان المتعاقدان بالتزام يتنافى مع احكام

هـــذه المعاهـدة ولا يقـوم اى منهمـا بما يخلـق متاعب للفريـــق الاخـــر ، مع اخـــذ احكـــام المـــادة السابعـــة ادنـــاه بعـــين الاعتبـــار ٠

المـــادة ٢

يمثـــل كل مـــن الفريقـــين الساميـــين المتعاقدين لـــدى الفريـــق الاخـــر ممثـــل دبلوماســـى يعتمـــد بالطـــرق الاصوليـــة ٠

المـــادة ٣

يعـــترف الفريقـــان الساميان المتعاقـــدان بان الحـــدود الفاصلـــة بين اراضـــي ليبيا من جهـــة وبين اراضـــي القطـــر التونسي والقطـــر الجزائـــرى وافريقيـــا الغربيـــة الفرنسيـــة وافريقيـــا الاستوائيـــة الفرنسيـــة من جهـــة اخـــرى هى الحدود الناتجـــة عـــن المستنـــدات الدوليـــة النافـــذة بتاريخ نشوء المملكـــة الليبيـــة المتحـــدة ٠ كمـــا حـــددت بتبادل الرسالتـــين المرفقتـــين (الملحـــق ١) ٠

المـــادة ٤

يتعهـــد الفريقـــان الساميـــان المتعاقدان ، نظـــرا للالتـــزامات المتبادلـــة بينهمـــا الناتجـــة عن موقعهما الجغرافي ،

باتخاذ كل في اراضيه ، جميع التدابير اللازمة لاقرار السلام والامن في المنطقة المجاورة للحدود المبينة في المادة السابقة والاحتفاظ فيما بينهما بعلاقات حسن جوار .

ولهذه الغاية عقد الفريقان الساميان المتعاقدان اتفاقية خاصة واتفاقية حسن جوار مرفقتين كملحقين بهذه المعاهدة .

المادة ٥

في حالة ما اذا وجد احد الفريقين الساميين المتعاقدين نفسه مشتبكا في حرب ناشئة عن اعتداء مسلح ، تشمل اراضي القارة الافريقية الكائنة في النصف الشمالي من الكرة الارضية ، من جانب دولة اخرى او في حالة تهديد داهم بمثل هذا الاعتداء ، يتشاور الفريقان الساميان المتعاقدان ليؤ من كل منهما الدفاع عن اراضيه . وتشمل الاراضي، فيما يخص ليبيا الاراضي الليبية كما ورد تحديدها في المادة الثالثة من هذه المعاهدة . وتشمل الاراضي فيما يخص فرنسا الاراضي التي تتولى فرنسا الدفاع عنها المجاورة لليبيا اى القطر التونسي ، والقطر الجزائرى ، وافريقيا الغربية الفرنسية وافريقيا الاستوائية الفرنسية .

المادة ٦

يعمل الفريقان الساميان المتعاقدان على توثيق العلاقات الاقتصادية والثقافية بينهما بالشروط الواردة في اتفاقية التعاون الاقتصادية والاتفاقية الثقافية المرفقتين بهذه المعاهدة .

المـــادة ٧

لا تخـل هـذه المعاهـــدة بالحقـوق والالتزامات المترتبة علـــى الفريقـــين الساميـــين المتعاقديـــن بموجب احكـــــام ميثاق الامـــم المتحـــدة او بموجب ايـــة معاهـــدات او عهـــود او اتفاقيـــات اخرى نشرت نشرا اصوليـــا بما فـــي ذلـــــك ، فيمـــا يخص المملكـــة الليبيـــة المتحـــدة ، ميثاق جامعـــــة الـــدول العربيـــة ٠

المـــادة ٨

ترفـع الخلافات الـــتي قد تنشأ عن تفسـير او تطبيق هـذه المعاهـــدة والـــتى قد لا يمكـــن حلها عن طريـــق مفاوضـــات مباشرة الـــى محكمـــة العدل الدوليـــة بناء علـــى طلب احـــد الفريقـــين الا اذا اتفـــق الفريقـان الساميان المتعاقـدان على طريقة اخـــرى لحلهـــا ٠

المـــادة ٩

في الاتفاقيات والمـلاحق المرفقـــة بهذه المعاهـــدة والتي تكـون جزءا لا يتجزأ منهـــا تعـــني عبارة " الحكومة الليبيـــــة " " حكومة المملكة الليبيـــة المتحـــدة " وتعنى عبـــارة " الحكومـــة الفرنسية " حكومـــة الجمهوريـــــة الفرنسيـــة ٠

المـــادة ١٠

تبرم هذه المعاهدة وتوضع موضع التنفيـذ بتاريخ تبادل وثائق الابـــرام الذى يـــتم بباريس في اقـــرب وقت ممكـــن ٠

المـــادة ١١

عقـدت هذه المعاهـــدة لمدة عشرين سنـــة ويجوز للفريقـين الساميين المتعاقديـــن التشاور فـــي اى وقت كـان لغـرض اعـــادة النظـــر فى هـــذه المعاهـــدة ويكـــون هـــذا التشـاور الزاميا فـي نهايـــة السنوات العشر الـــتي تلـــي نفاذهـــا ويجـــوز لكـــل من الفريقـــين ان ينهـــي هذه المعاهـــدة بعد عشريـن سنـــة مـــن تاريخ وضعهـــا موضع التنفيـــذ او فـــي اى وقت بعـــد ذلـك باشعـــار سابق مدتـــه سنة يوجهـــه الى الفريق الاخـــر ٠

واقـــرارا لذلـك وقع المفوضـــان المذكوران اعـــلاه علـــى هذه المعاهـــدة وعلـــى ملحقاتهـــا من الاتفاقيـــات والرسائل المتبادلـــة وصاهـــا بختميهمـــا ٠

حـــرر بطرابلس فـي ١٠ اغسطـــس ١٩٥٥ فـــي صورتين اصليتـــين باللغتـــين العربيـــة والفرنسيـــة وكـــلا النصـــين متساو فـــي صحتـــه ٠

عن حكومة الجمهورية الفرنسية

عن حكومة المملكة الليبية المتحدة

المصدر: وزارة الخارجية الليبية، مرجع سابق.

ملحق (4) منطوق حكم محكمة العدل الدولية بشأن شريط أوزو و الخريطة المرفقة

ترجمة للمنطوق

فلهذه الاسباب

المحكمة

باغلبية (16) ضد (1) :

1. تقرر أن الحدود بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وجمهورية تشاد مقررة بموجب معاهدة الصداقة وحسن الجوار المبرمة فى 10 أغسطس 1955، بين الجمهورية الفرنسية والمملكة الليبية المتحدة.

2. تقرر بأن مجرى الحدود هو كما يلى :-

من نقطة تلاقى خط طول 24° شرقا مع خط عرض 30° 19' شمالا ، يتجه خط مستقيم إلى نقطة تلاقى مدار السرطان مع خط طول 16° شرقا ، ومن تلك النقطة خط مستقيم إلى نقطة تلاقى خط طول 15° شرقا مع خط عرض 23° شمالا .

إن هذه الخطوط معينة ، لغرض التوضيح فى الخريطة التوضيحية رقم 4 على الصفحة 39 من هذا الحكم .

مع الحكم :- الرئيس السير روبرت جينجز ، نائب الرئيس أودا ، القضاه ، أجو ، شويبل ، بيد جاوى ، نى ، ايفانس ، تاراسوف ، جيلوم ، شهاب الدين ، اجويلار مودزى ، ويرامنترى ، رانجيفا ، أجيبولا ، هير نزج ، والقاضى الخاص أبى صعب .

ضد الحكم القاضى الخاص سيتى كامارا .

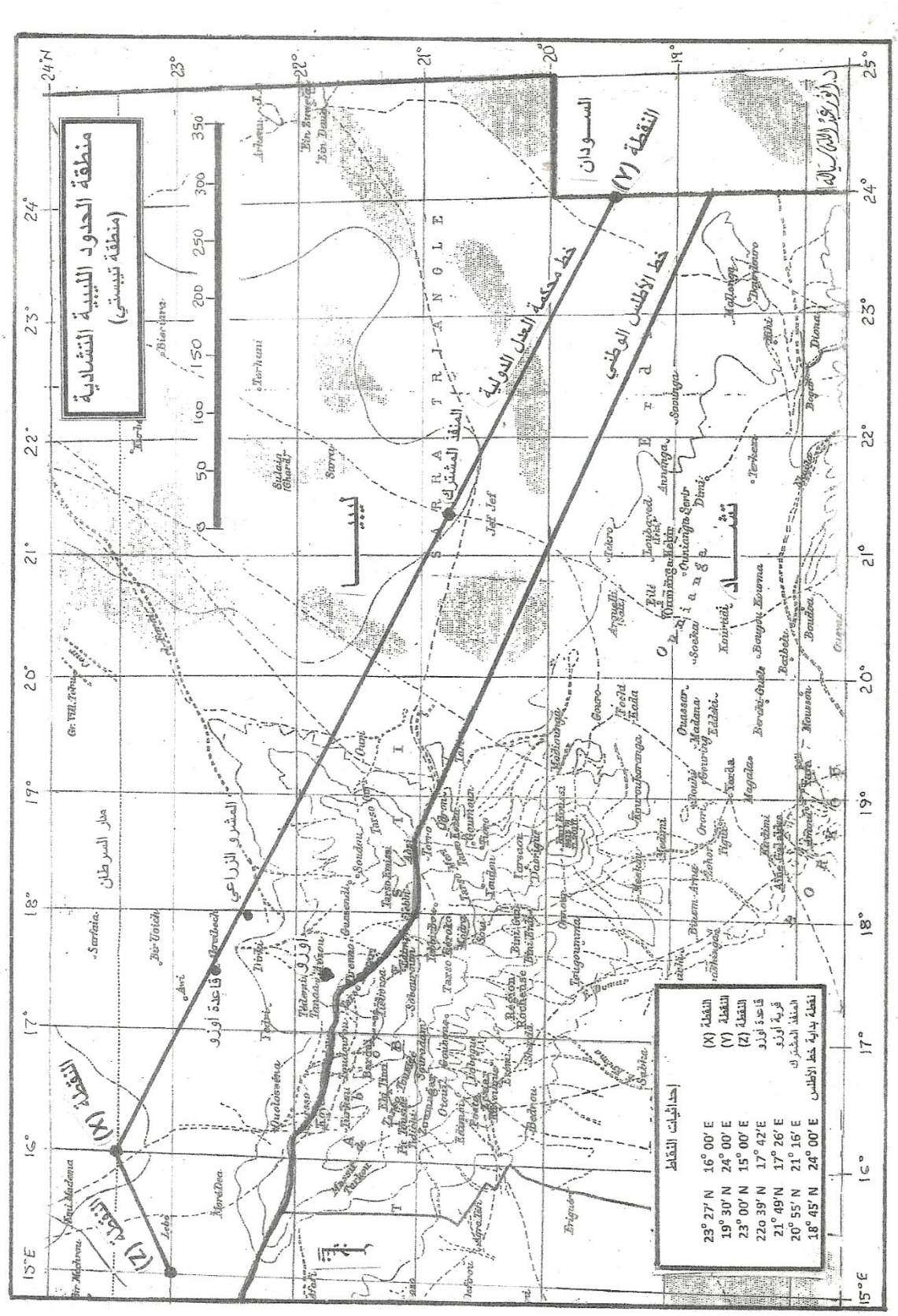

المصدر: نفس المرجع السابق.

ملحق (5) اتفاقية الاطار بين الجماهيرية الليبية و جمهورية تشاد

اتفاقية اطـــــار

من أجل حل سلمي للخـــلاف الترابـــي

بيـــــن

الجمـــاهيرية العـــربيـــة الليـــبيـــة الشعبية

الاشتراكية العظمـــى

وبيـــــن

الجمهوريـــة التشـــادية

ان الجمـــاهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى من جهـــة و الجمهورية التشادية من جهة أخرى.

استنادا الى قرارات منظمة الوحدة الافريقية (OUA) وخاصـة القرار AHF/Rés.6 (XXV) ، حول الخلاف الترابي الليبي ـ التشادي من ناحية ، و طبقا لمبادىء الامم المتحدة (ONU) الاساسية من ناحيـة أخرى و خاصة المبادىء التالية :

- حل الخلافات الدولية بالطرق السلمية .
- المساواة في السيادة بين جميع الدول.
- عدم اللجوء الى التهديد بالقوة أو استخدامها في العـلاقات بين الدول.
- احترام السيادة الوطنية و السلامة الترابية لكل دولة .
- عدم التـدخل في الشؤون الداخلية .

و لتصميمهما علـــى ايجـــاد حل سلمي لخلافهما الترابي.

تقـــرّر ان ابـــرام هـــذا الاتفاق:

البنـــد الأول:

يتعهد الفريقان بحل خلافهما الترابي أولا، بكل الوسائـــل السياسية، بما فيها المصالحة، خلال فترة عام، على سبيل التقريـــب، الا اذا قرر رؤساء الدول غير ذلك.

البند الثاني:

في غياب حل سياسي لخلافهما الترابي يلتزم الفريقان.

1 - يطرح الخلاف امام محكمة العدل الدولية.

2 - اتخاذ الاجراءات الملازمة للحل القانوني المتعلق بسحب قوات البلدين من المواقع المتواجدة فيها حاليا بتاريخ 89/8/25 في المنطقة المتنازع عليها تحت اشراف لجنة مراقبين افريقيين، و يمتنعان عن أي تواجد جديد على اي صورة كانت.

3 - بتنفيذ هذا الانسحـــاب الـــى مسافة يتم الاتفاق عليها.

4 - احترام الاجراءات الملازمة لهذه الى ان تصدر محكمة العدل الدولية قـرارا نهائيا بخصوص الخلاف الترابي.

البند الثالث:

يتم تسليـــم جميع اسرى الحرب.

البند الرابع:

تتابع جمهورية تشاد و الجماهيرية العربية الليبية الشعبية

الاشتراكية العظمى العمل بالقرارات الخاصة بوقف اطلاق النار المبرمة بينهما .

و تتعهدان بالتوقف عن أي شكل من أشكال الاعتداء و خاصة :

1 ـ بالتوقف عن الحملات الاعلامية المعادية .

2 ـ بالامتناع عن التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر، أو بأي شكل كان، أو بأي حجة كانت أو مناسبة، في الشؤون الداخلية و الخارجية لكل من البلدين.

3 ـ الامتناع عن الدعم السياسي و المعادي و المالي و العسكري لكل قوة معادية ضدّ البلد الآخر.

4 ـ بالعمل على توقيع معاهدة صداقة و حسن جوار و تعاون اقتصادي و مالي بين البلدين.

البند الخامس:

يقرّر الفريقان تشكيل لجنة مشتركة يوكل اليها وضع الترتيبات اللازمة لتطبيق هذا الاتفاق و السهر على اتخاذ الاجراءات الضرورية لذلك.

البند السادس:

يطلب من اللجنة الافريقية الخاصة المشكلة لهذا الغرض و المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية، السهر على متابعة و تنفيذ ما جاء في هذا الاتفاق.

البند السابع:

تتعهد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى و جمهورية تشاد باخطار منظمة الامم المتحدة ومنظمة

الوحدة الافريقية بهذا الاتفاق.

البند الثامن:

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ من تاريخ توقيعه.

حرّر بالعربية و الفرنسية و كلا النصّين لهما نفس القوة القانونية.

الجزائر بتاريخ 1989/08/31.

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جاد الله عزوز الطلحي
أمين الاتصال الخارجي و التعاون الدولي

عن الجمهورية التشادية

الشيخ ابن عمر
وزير العلاقات الخارجية

تم التوقيع على هذا الاتفاق الاطار بحضور معالي السيد بوعلام بالسايح وزير خارجية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المصدر: وزارة الخارجية الليبية، مرجع سابق.

ملحق (6) الاتفاق بشأن تنفيذ حكم المحكمة الدولية بين الجماهيرية الليبية وجمهورية تشاد

المرفق

[الأصل: بالعربية والفرنسية]

اتفاق حول الكيفية العملية لتنفيذ حكم محكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤ الخاص بالخلاف الترابي بين الجماهيرية العربية الليبية وجمهورية تشاد

إن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وجمهورية تشاد، تنفيذا لحكم محكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤ قررا إبرام هذا الاتفاق.

المادة الأولى

اتفق الطرفان على أن تبدأ عمليات انسحاب القوات والإدارة الليبية يوم ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ تحت إشراف فريق مشترك يتكون من خمسة وعشرين ضابطا ليبيا وخمسة وعشرين ضابطا تشاديا، يكون مقره بالمركز الإداري لاوزو، وتنتهي عمليات الانسحاب يوم ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤ عند الساعة صفر، وتتم المراسم الرسمية لتسليم الإقليم يوم ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤ بالمركز الإداري لاوزو.

يحضر مراقبون من منظمة الأمم المتحدة جميع عمليات الانسحاب الليبية ويتثبتون من الطابع الفعلي لهذا الانسحاب.

المادة الثانية

(أ) اتفق الطرفان على تشكيل فريق مشترك من أربعين خبيرا في إزالة الألغام يتكون من عشرين عن كل جانب، ويمكن زيادة عدد الفريق إذا تطلب حجم العمل أكثر من ذلك، ويبدأ هذا الفريق عمله يوم ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

(ب) إن عمليات إزالة الألغام تتركز على محاور الطرق المؤدية إلى مركز أوزو، وحول الآبار، ويتم ذلك في المدة المحددة للانسحاب.

(ج) إن المحاور التي ينبغي إزالة ألغامها وتطهيرها بالأولوية:

- أوزو - موبكا - أم شي - بيبوبو

../..

94-16863

- أوزو - تريبي - براداي
- طريق القوافل العودي إلى بئر ارمي

(د) '١' تستمر عمليات إزالة الألغام إلى ما بعد ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤ من أجل التوصل إلى الإزالة الكاملة للألغام وإبطال مفعول كل الطرود والآليات الخطرة والمنطقة وتطهير الآبار.

'٢' بالنسبة للمناطق الأخرى فإن شروط وكيفية هذه العمليات سيتم تحديدها في إطار التعاون الثنائي.

المادة الثالثة

اتفق الطرفان على أن تكون نقاط عبور الأشخاص والممتلكات في كل من:

أوجدنا، زوار	بالنسبة للجانب التشادي
الكفرة، الوبغ	بالنسبة للجانب الليبي

إلى أن تقام بوابات مشتركة على الحدود بين البلدين في إطار العلاقات الثنائية.

المادة الرابعة

اتفق البلدان على دراسة إنشاء دوريات مشتركة لمراقبة الحدود الطويلة بين البلدين في إطار العلاقات الثنائية.

المادة الخامسة

بهدف ضمان أمنهما المشترك يمتنع الطرفان عن تشجيع وتقديم أي دعم كان للمجموعات المعادية لأي من الطرفين انطلاقا من أراضيهما.

وإضافة إلى ذلك، ومن أجل الحفاظ على حسن الجوار، يتعهد الطرفان بعدم الاستخدام بنفسيهما أو السماح لطرف ثالث باستخدام المناطق المتاخمة لحدودهما المشتركة، أو قواعدهما الحدودية لأغراض عسكرية معادية لأي منهما.

../..

المادة السادسة

اتفق الطرفان على تشكيل فريق مشترك من خبراء البلدين يكلف بتحديد الحدود المشتركة بين البلدين وفقا لحكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤.

المادة السابعة

بهدف تعزيز العلاقات الثنائية اتفق البلدان على العمل لتطوير تعاونهما في كافة المجالات في إطار اللجنة العليا المشتركة.

المادة الثامنة

يتعهد الطرفان بإخطار منظمة الأمم المتحدة بهذا الاتفاق.

المادة التاسعة

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ توقيعه.

المادة العاشرة

حرر هذا الاتفاق باللغتين العربية والفرنسية، وكلا النصين أصلي في الحجية القانونية.

حرر بمدينة سرت يوم ٢٢ من شهر شوال ١٤٠٢
الموافق ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

عن
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية
الاشتراكية العظمى
(توقيع)
محمد محمود الحجازي
أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل
والأمن العام

عن
جمهورية تشاد
(توقيع)
عبد الرحمن عزو مسكين
وزير الداخلية والأمن

- - - - -

94-16863

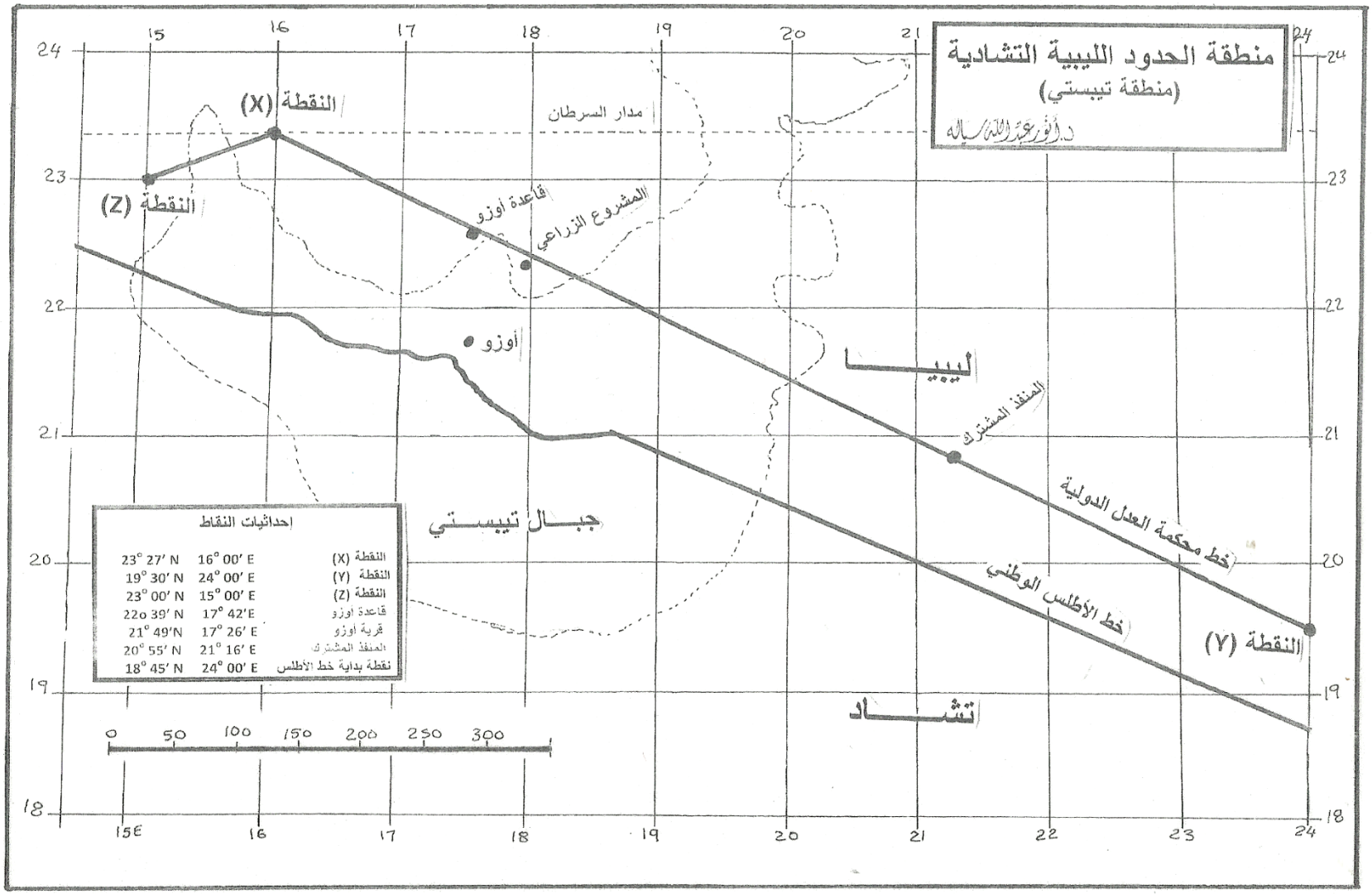
منطقة الحدود الليبية التشادية
(منطقة تيبستي)
د/ أنور عبدالله سالم
النقطة (X)
مدار السرطان
النقطة (Z)
قاعدة أوزو
المشروع الزراعي
أوزو
ليبيا
المنفذ المشترك
خط محكمة العدل الدولية
خط الأطلس الوطني
النقطة (Y)
جبال تيبستي
تشاد
إحداثيات النقاط
النقطة (X) 23° 27′ N 16° 00′ E
النقطة (Y) 19° 30′ N 24° 00′ E
النقطة (Z) 23° 00′ N 15° 00′ E
قاعدة أوزو 22o 39′ N 17° 42′E
قرية أوزو 21° 49′N 17° 26′ E
المنفذ المشترك 20° 55′ N 21° 16′ E
نقطة بداية خط الأطلس 18° 45′ N 24° 00′ E
0 50 100 150 200 250 300
15E 16 17 18 19 20 21 22 23 24

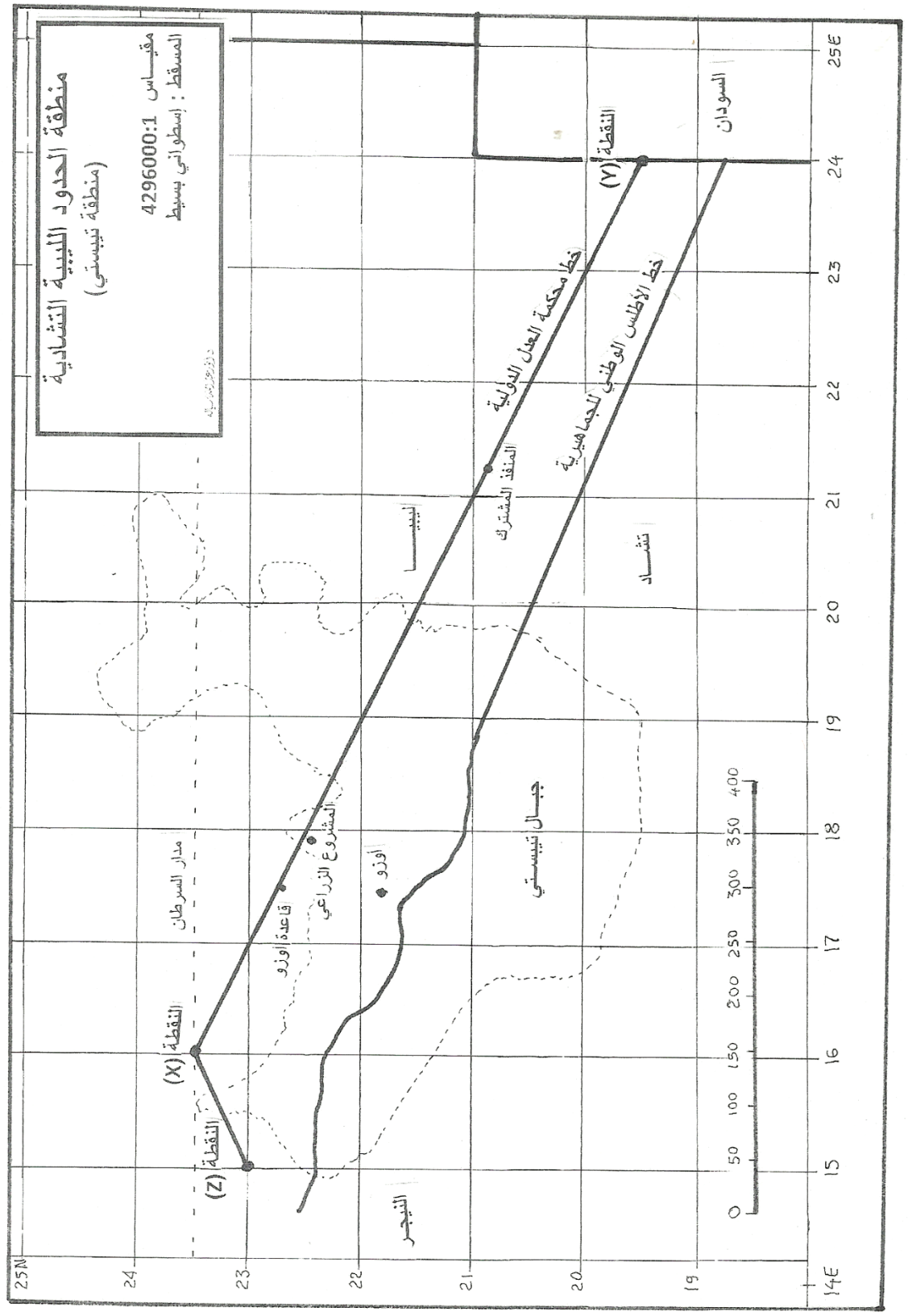

المصدر: نفس المرجع السابق.

ملحق(7) الخطاب الموجه من آمر منطقة أوزو العسكرية إلى آمر القطاع الغربي أوزو

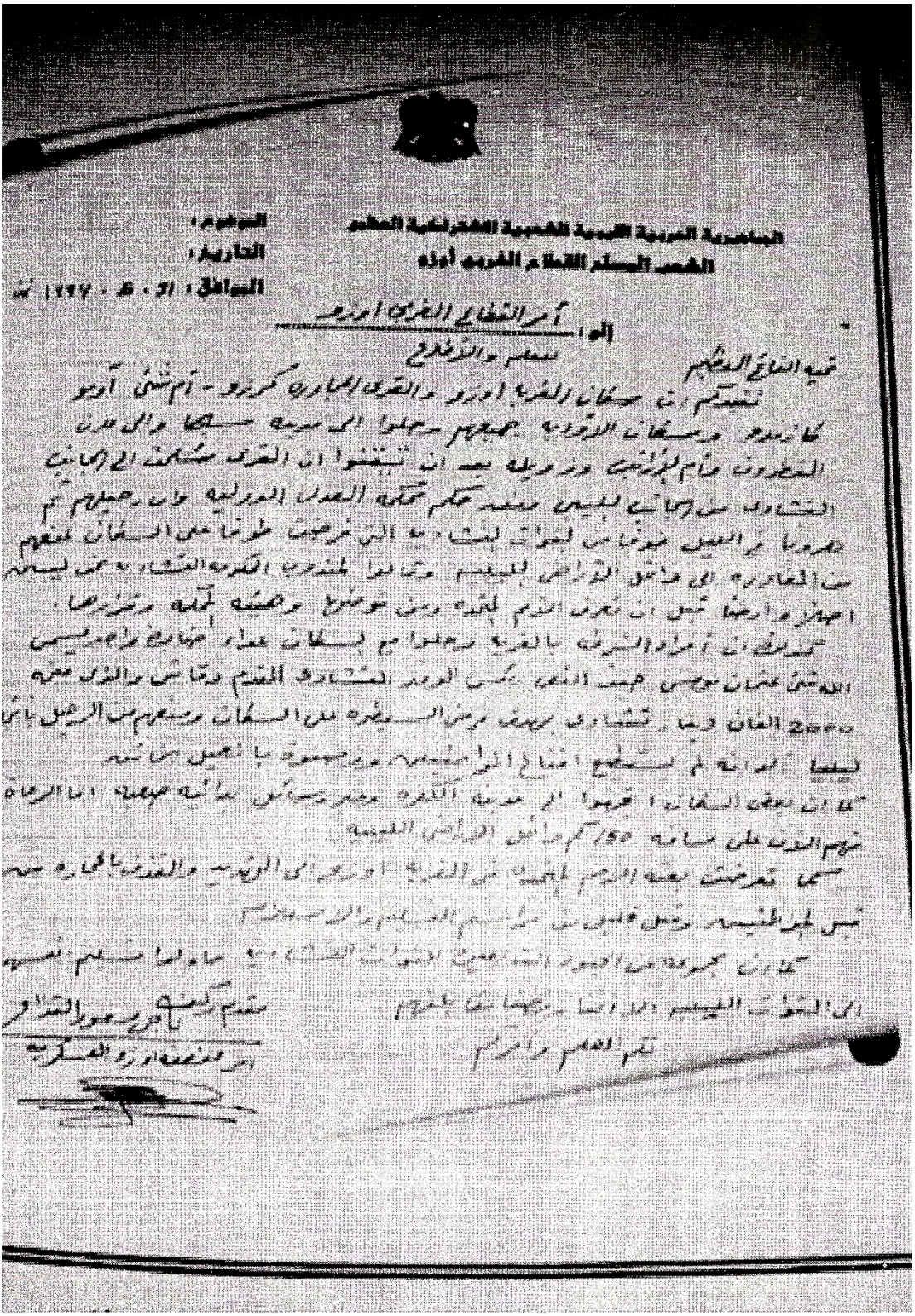

المصدر: ناجي احرير، أوزو كما في خاطري، مرجع سابق، ص58